أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
5 يناير 2026م
16 رجب 1447هـ
العدد 61

مَنْ التالي؟

تضامن وميثاق القاهرة

في لحظةٍ يختلط فيها صوت الرصاص بضجيج الانهيار، ويكاد فيها الأمل يُستنزف تحت وطأة حرب بلا أفق، يطلّ ميثاق القاهرة بوصفه حدثاً سياسياً ذا دلالة تتجاوز كونه مجرد وثيقة توافقية جديدة. إنه إعلان موقف أخلاقي وسياسي في آن واحد، ومحاولة جادة لإعادة ترتيب المعنى في فضاء وطني اختلطت فيه الأدوار، وتراجعت فيه السياسة أمام سطوة السلاح. والأهم من ذلك، أنه خطوة كبيرة وجريئة ارتبطت على نحو مباشر بدور القيادة المركزية العليا لضباط وضباط الصف والجنود المتقاعدين (تضامن)، التي اختارت أن تنتقل من هامش المشهد إلى قلبه، ومن موقع الصمت القَلِق إلى موقع الفعل المسؤول.

إن تقريظ ميثاق القاهرة لا ينفصل عن الإشادة بهذه المبادرة النوعية التي قادها ضباط معاشيون أدركوا أن مسؤوليتهم الوطنية لم تنتهِ بخروجهم من الخدمة النظامية، وأن القسم الذي أدوه يوماً لحماية الوطن لا يسقط بالتقاعد، بل يزداد إلحاحاً عندما تُختطف الدولة، وتُستخدم المؤسسة العسكرية نفسها وقوداً في حرب ضد المجتمع. في هذا السياق، يمثل انخراط تضامن في صياغة الميثاق وإجازته نقلة نوعية في العمل المدني، لأنه كسر الحاجز النفسي والسياسي الذي ظل يفصل بين المجال العسكري والمجال المدني، وأعاد تعريف العلاقة بينهما على أساس الدستور لا الغلبة.

لقد طالما رُوِّج في السودان، بوعي أو بسوء نية، لثنائية مضللة مفادها أن الخيار محصور بين حكم العسكر أو الفوضى. وجاء ميثاق القاهرة، مدعوماً بموقف واضح من ضباط متقاعدين، ليفضح زيف هذه المعادلة. فهؤلاء الضباط، بما يملكونه من خبرة مهنية ومعرفة عميقة بتعقيدات المنظومة الأمنية والعسكرية، أكدوا عملياً أن الانحياز للحكم المدني الديمقراطي ليس عداءً للمؤسسة العسكرية، بل دفاعاً عنها من التشويه، وحماية لها من الانزلاق في مستنقعات السياسة والحروب العبثية.

ما يضفي على هذه الخطوة ثقلاً خاصاً هو أنها لم تصدر عن ضباط في موقع المناورة أو البحث عن نفوذ، بل عن ضباط معاشيين تحرروا من حسابات السلطة والرتب، وتحدثوا من موقع أخلاقي خالص. هذا الموقع يمنح مواقفهم صدقية نادرة في مشهد مشبع بالشكوك، ويجعل سعيهم لوقف الحرب، وصيانة وحدة السودان، والعدالة، والحكم المدني، أكثر من مجرد شعارات؛ يجعلها شهادة من داخل التجربة، لا خطاباً من خارجها.

إن مساهمة تضامن في ميثاق القاهرة أضافت إلى النص بعداً ظل مفقوداً في كثير من المبادرات المدنية السابقة: بعد الفهم العملي لطبيعة الدولة العميقة، وتشوهات المؤسسة العسكرية، وآليات تفكيكها وإصلاحها دون هدمها. وهو ما يجعل الميثاق أكثر واقعية، وأقل عرضة للاتهام بالطوباوية أو الانفصال عن موازين القوة الفعلية. فحين يتحدث ضباط خدموا في الجيش عن ضرورة إخضاعه للسلطة المدنية، فإنهم يفعلون ذلك وهم يدركون كلفة هذا التحول وتعقيداته، لا بوصفه مطلباً نظرياً سهلاً.

سياسياً، يحمل هذا التطور رسالة بالغة الأهمية إلى الداخل السوداني. رسالة تقول إن القوى المدنية لم تعد وحدها في مواجهة آلة الحرب، وإن داخل البنية العسكرية نفسها أصواتاً وطنية ترفض استمرار النزاع، وتدرك أن هذه الحرب لا تحمي الدولة، بل تسرّع تفككها. كما يحمل رسالة موازية إلى المجتمعين الإقليمي والدولي مفادها أن البديل المدني الديمقراطي ليس مشروع نخبة معزولة أو قوى سياسية تقليدية، بل خيار وطني واسع، يجد سنداً حتى من أولئك الذين يعرفون معنى السلاح وخطورته.

إن الإشادة بقيادة الضباط المعاشيين في إطار تضامن لا تنطلق من رومانسية سياسية، بل من إدراك عميق لأهمية هذه اللحظة. فالسودان لا يحتاج فقط إلى نصوص جيدة، بل إلى شجاعة أخلاقية تترجم هذه النصوص إلى مواقف. وما قامت به هذه القيادة يمثل نموذجاً لما يمكن أن تلعبه القوى المهنية الوطنية حين تتحرر من الخوف، وتقرر أن تكون جزءاً من الحل لا شاهداً على الانهيار.

من هنا، يمكن القول إن ميثاق القاهرة يشكل خطوة متقدمة في مسار استعادة السياسة من قبضة السلاح، ليس فقط لأنه جمع طيفاً مدنياً واسعاً، بل لأنه فتح الباب أمام صناعة مسؤولة من ضباط اختاروا الوقوف في صف الشعب والتاريخ. وإذا كان طريق إنهاء الحرب وبناء الدولة المدنية لا يزال طويلاً ومليئاً بالعقبات، فإن هذه الخطوة تؤكد أن السودان لم يفقد بعد قدرته على إنتاج مبادرات شجاعة، ولا رجاله ونساءه القادرين على التمييز بين حماية الوطن وحراسة الخراب.

الغلاف

وجهات نظر

هل تنهض الأحزاب السودانية من ركام الحرب؟
محمد الأمين عبد النبي 09

برلمان مُعين وجيش يعاد تدويره والشعب خارج الخدمة
حيدر المكاشفي 14

من فنزويلا الى السودان .. حين يختفي الحليف
إبراهيم هباني 25

المستودع الجديد
كمال الشريف 27

حين تتكلم القوة وتصمت الشرعية (الرمح الجنوبي) ونهاية عالم الشرعية الدولية
عبده الحاج 29

مفهوم الأمن القومي السوداني: بين الجغرافيا والدولة والمجتمع
محمد شمينا 32

كيف نبني وطناً لا يشتعل من جديد؟ - ميثاق اللاعودة لما قبل الحرب..
أحمد عثمان محمد المبارك 34

بين العسكرة وإخفاقات النخبة
نمارق الجاك 36

التعليم تحت النار: كيف صنعت الحرب جيلا مهددًا بالضياع في السودان؟
وئام كمال الدين 38

حكاية من بيئتي (19)
مسخـــــرون
محمد أحمد الفيلابي 67

04 بين الركام والنبض .. أم درمان تبحث عن اليقين

16 ميثاق القاهرة: محاولة مدنية أخيرة فـي لحظة الانهيار

20 توماس فريدمان: فنزويلا أصبحت الآن «مِلكاً» سياسياً لترامب

40 أزمة استبدال العملة تهز الأسواق وتفتح باب الفوضى

51 القاهرة تحتفي بملك الجاز شرحبيـل أحمـد عطاء ممتد .. ونبل بلا حد

57 نصف قرن على الرحيل والخلود (عَظَمة يا سِت) .. أم كلثوم التي ملأت الدنيا وشغلت الناس
علاء الدين بشير

70 سيدأحمد بلال، إنَّمـا ظالـتَ جُـذُورا
عادل القصّاص

77 عامر عبد الله (موهبة سودانية).. من ملاعب فيكتوريا إلى مسرح أفريقيا

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

بين الركام والنبض.. أم درمان تبحث عن اليقين

ملخص

ترصد جولة صحفية لافق جديد في أم درمان، حيث تتجاور الحياة والخراب في مشهد واحد. المدينة لا تستعيد عافيتها كما كانت، بل تعيد تعريف معنى العيش وسط الحرب، حيث صار اليقين والطمأنينة مفردتين غائبتين من واقع الناس، وحلّ محلهما السعي اليومي للنجاة والاستمرار.

في السوق والشوارع، يواصل الناس حياتهم كتحدٍ للخوف: يفتحون الدكاكين، ينتظرون الرزق، ويقاومون بالروتين اليومي. التكرار نفسه أصبح شكلًا من أشكال الصمود، والطمأنينة لم تعد حالة مستقرة، بل ومضات عابرة تتجلى في ضحكة أو أذان أو يوم يمر بلا قصف.

يتوسع التقرير من أم درمان إلى سؤال الوطن كله: هل العودة ممكنة؟ فالحديث عن "مناطق آمنة" يبدو هشًا في ظل غياب الأمن الشامل، وانهيار الاقتصاد، وتدمير البنية التحتية. السقوط المتتالي للمدن، وتمدّد الحرب، جعلا فكرة العودة قرارًا وجوديًا لا إداريًا.

يخلص إلى أن المشكلة الجوهرية ليست في الطحين أو الخدمات فقط، بل في غياب اليقين نفسه. فعودة المواطنين ليست رجوعًا إلى البيوت، بل اختبار لمعنى الوطن وقدرته على الحماية والكرامة. من دون استعادة الثقة والأمان الشامل، ستظل العودة حلمًا مؤجلًا، والطمأنينة سلعة نادرة في بلد أنهكته الحرب.

لم تكن كلمتا «اليقين والطمأنينة» يومًا جزءًا من قاموسي الصحافي اعتدتُ أن ألاحق الوقائع، الأرقام، الشهادات الباردة، وأن أترك للمشاعر هامشًا ضيقًا لا يليق بالخبر. لكن صباح أم درمان هذا قرر أن يعيد تعريف المفردات كلها.

خرجتُ باكرًا صوب سوق أم درمان الكبير، الطريق مألوف، والمشاهد تكاد تكون نسخة باهتة من ذاكرة قريبة لم تبرأ بعد. منذ أن تتجاوز كلية التربية وأنت قادم من شارع الوادي، تشعر وكأنك تعبر خطًا غير مرئي يفصل بين زمنين ومكانين. شمال التربية، الحياة تمشي على استحياء؛ الحرب هنا تكاد لا تُرى، إلا في وجوه الناس، في نظراتهم المتعبة، وفي صمتهم الطويل. جنوبها، كل شيء يصرخ في وجهك: عربات محروقة، بيوت محفورة بالرصاص، جدران رسمت عليها الحرب أخاديدها. أخاديد قد تمحوها الصيانة إن عاد أهلها، لكن من يمحوها من نفوس الناس؟

في ميدان الشهداء، الذي يحاول جاهدًا أن يتخلص من ماضٍ قريب، توقفتُ قليلًا. هذا المكان الذي كان الوصول إليه قبل شهور ضربًا من المستحيل، صار اليوم يعج بخطوات العابرين. خطوات حذرة، لكنها مصممة على الاستمرار. هنا، لا أحد يتحدث عن النصر أو الهزيمة، بل عن النجاة. عن يوم آخر يمر دون قذيفة، ودون خبر مفجع.

رنّ هاتفي. كان رئيس التحرير. تلك المكالمة التي صارت طقسًا ثابتًا قبل أي تكليف: "سلامتك قبل الشغل... لو حسّيت بأي خطر انسَ الموضوع". ضحكت، وقلت له بصدق مُرّ: نحن الخطر حايم فوق رؤوسنا من 15 أبريل 2023... أقرب لينا من حبل الوريد. انتقل الحديث إلى خطة التقرير، إلى الأسئلة، إلى التفاصيل. ثم ذكر مكالمة مع زميلة صحافية قالت جملة واحدة علقت في رأسي: الناس هنا فاقدين اليقين والطمأنينة.

أغلقت الهاتف، وواصلت سيري إلى شارع الدكاترة، ثم إلى المحطة الوسطى. كانت العبارة ترنّ في ذهني كجرس إنذار: اليقين... الطمأنينة. دون استئذان، غيّرت الفكرة. لم يعد السؤال: كيف يعيش الناس؟ بل: كيف يصل الناس، إن وصلوا، إلى اليقين والطمأنينة؟

في السوق، الباعة يفرشون بضاعتهم كما لو أنهم يتحدون الفوضى. أحدهم قال لي وهو يرتب أكياس السكر: نحن شغالين عشان ننسى... لو قعدنا، الخوف ببلعنا. امرأة تساوم على سعر الخضار، تحمل في يدها كيسًا وفي عينيها حذرًا لا يخطئه النظر. سألتها عن الطمأنينة، ابتسمت بمرارة: الطمأنينة؟ يمكن لما نسمع الليل عدى بدون خوف من ضرب المسيرات أو تتكاثف من حولنا الاشاعات.

مقاومة بالتكرار

شاب عند موقف المواصلات قالها بلا مواربة: اليقين الوحيد إنو ما في يقين. ومع ذلك، كان يقف كل صباح في المكان ذاته، ينتظر زبونًا أو فرصة. كأن التكرار نفسه صار شكلًا من أشكال المقاومة.

في أم درمان، اليقين لم يعد فكرة مجردة، بل ممارسة يومية. أن تفتح دكانك رغم احتمال الإغلاق. أن تخرج من بيتك وأنت تعلم أنك قد لا تعود، ومع ذلك تمضي. الطمأنينة هنا ليست شعورًا دائمًا، بل ومضات قصيرة: ضحكة طفل، أذان في وقته، ازدحام مفاجئ في السوق.

الحرب سرقت من الناس أشياء كثيرة، لكنها لم تنجح في سرقة قدرتهم على البحث. البحث عن معنى، عن استمرارية، عن سبب يجعلهم ينهضون كل صباح. ربما لم يجدوا اليقين بعد، وربما لم تستقر الطمأنينة في قلوبهم، لكنهم يتعلمون كيف يعيشون دونها، أو كيف يصنعون بدائل صغيرة تكفي ليوم واحد.

وأنا أغادر السوق، أدركت أن أم درمان لا تعود إلى الحياة كما كانت، بل تعيد تعريف الحياة نفسها. هنا، لا أحد ينتظر نهاية الحرب ليطمئن، بل يصنع طمأنينته المؤقتة وسط الضجيج والركام. أما اليقين، فربما لم يعد وعدًا بالمستقبل، بل إصرارًا عنيدًا على البقاء.

إذا قيل إن الطحين متوفر، فالسؤال الذي ظل يعضّ القلب ليس: من يبيع الدقيق؟ بل من يبيع الطمأنينة... ومن يضمن اليقين؟

خراب لا يُرى

خرجتُ من السوق وعدت أدراجي. نعم، السلع موجودة، وأسعارها مرتفعة—تلك جملة محفوظة نرددها بلا إحساس—وجودتها، في أحسن الأحوال، متعبة كوجوه الباعة، قلت في نفسي: هذا بعض ما خلّفته الحرب، فتات ظاهر، وخراب أعمق لا يُرى.

بدأتُ أفتّش عن الإجابة في الوجوه. في الطريق، في الحافلة المتعبة، على مقاعد بائعات الشاي التي صارت محطات اعتراف صامتة. وحتى في عتمة البيوت التي عادت تُعرف بمهنٍ قديمة، لا ترفع حاجبي دهشة؛ فالحرب تعيد كل شيء إلى السطح، حتى ما كنا نظنه مدفونًا في الحياء. لكن هذا ليس موضوعي الآن.

وقفتُ أمام دكان صغير في أحد أحياء المدينة التي تحاول—بخجل—أن تنهض. عبد العظيم العجلاتي،ملامحه تقول إنه عبر الستين منذ زمن، رغم

أن عمره الحقيقي ربما أقل بكثير؛ فالحرب تختصر الأعمار. كان يتجادل مع رجل آخر حول قيمة صيانة دراجة. ارتفعت الأصوات، تقاطعت الأيادي، وكاد النقاش أن ينفلت إلى عراك. تدخلتُ، هدّأت الموقف بصعوبة، وطلبت من "ست الشاي" القريبة ثلاثة أكواب من الشاي بالنعناع. دفعت الحساب مقدمًا، كأنني أشتري هدنة قصيرة.

حبل غسيل

جلسنا. بدأ الكلام عامًا: البلد، الحرب، كيف صارت الأعصاب مشدودة كحبال غسيل في مهب ريح، وكيف صار الغضب يشتعل لأتفه الأسباب. ثم سحبتُ الخيط إلى حيث أريد:

قلت بهدوء: والطمأنينة؟ اليقين؟ هل الناس مطمئنة لمستقبلها؟ هل هم متيقنون أن هذه حياتهم وعليهم أن يعيشوها؟

نظر عبد العظيم إلى كوب الشاي، حرّكه قليلًا، ثم قال كمن يخرج كلمة من بئر:

— اليقين؟ الكلمة دي ما بقت موجودة في واقعنا. نحن عايشين رزق اليوم باليوم. نحمد الله على يوم فات، ونسأله السلامة في يوم لسه جاي.

سكت لحظة، ثم أضاف بصوت أخفض:

— قبل أسبوع، جاري طلع من البيت وما رجع. لا نعرف مشى وين. أولاده ومرته حالهم يُبكي. لفّوا أقسام الشرطة، والمستشفيات، وما في أثر. جاري ده... ممكن بكرة أكون أنا. أو يكون حسن ده—وأشار للرجل الذي كان على وشك أن يتعارك معه—الزول الكدنا أنا وهو نضيع بعض بسبب نقاش على دراجة.

برد الشاي في الكؤوس، وبردت معه الكلمات، فهمتُ حينها أن المشكلة ليست في الطحين، ولا في السوق، ولا حتى في الأسعار. المشكلة في شيء لا يُباع ولا يُشترى: أن تستيقظ وأنت غير متأكد إن كنت ستعود. أن تعيش بلا يقين، وتواصل السير فقط لأن الوقوف صار رفاهية لا نملكها.

عودة بلايقين

خرجتُ من هذا المكان كما يخرج المرء إلى شارع يعرف أنه لن يعود منه بالإجابات، بل بمزيدٍ من الشكّ

سؤال عودة المواطنين

ليس بوصفه قرارًا إداريًا أو نشرة رسمية، بل بوصفه قلقًا يوميًا يسكن صدور الناس: هل يمكن العودة أصلًا؟

حين يُقال إن هناك «مناطق آمنة» لم تدخلها قوات الدعم السريع، أتوقف طويلًا عند العبارة. أسأل نفسي: آمنة من ماذا؟ ومن أي زاوية؟ فعودة المواطن إلى هذه المناطق لا تتعلق فقط بسلامة جسده من الرصاص،

بل بأمنه الكامل: أمن العيش، أمن السوق، أمن الغد. هي منظومة واحدة، إذا اختلّ ضلعٌ منها انهارت كلها. وحتى لو افترضنا—جدلًا—أن المواطن شعر بشيء من الأمان في ولاية ما، وهذا افتراض هش في حد ذاته، فإن الأسئلة الأخرى تظل تائهة بلا إجابة: كيف سيعيش؟ أين يعمل؟ هل السوق يتحرك؟ هل هناك فرصة حقيقية لكسب العيش؟

الطمأنينة، كما أدركت، ليست شعورًا عابرًا، بل حالة مستحيلة في واقعٍ كهذا.

سقوط واسقاط

أستعيد خارطة البلاد منذ سقوط الفاشر. لم يكن السقوط مجرد خبر عاجل، بل بداية سلسلة انتكاسات. بعد الفاشر، جاءت بابنوسة، ثم بارا، ثم هجليج، ثم قرى أخرى انزلقت واحدة تلو الأخرى إلى قبضة الدعم السريع. تمدد النفوذ، واتسعت الرقعة، وباتت دارفور وكردفان، على امتدادهما، تحت السيطرة باستثناء كادقلي والدلنج والأبيض. وحتى هذه المدن، حين تُذكر، يُقال بعدها مباشرة: محاصرة

كلمة محاصرة وحدها كافية لتقويض أي حديث عن عودة

وأنا أتابع هذه التطورات، كان السؤال يلحّ عليّ: إذا سقطت هذه المناطق—لا قدّر الله—فإلى أين سيتجه الدعم السريع؟

الإجابة لا تحتاج إلى كثير تفكير، من يوسّع سيطرته لا يتوقف. ومن يربح أرضًا يبحث عن أخرى. وقد قالها أحد مستشاري الدعم السريع علنًا: وجهتنا القادمة الخرطوم والدمازين.

الجملة مرت كرصاصة باردة، حين سمعتها ولكن الان أكاد ارها في وجوه الناس، ثم تحولت كل الاخبار، تتعملق في ذهني ماذنب تلك الطفلة التي تبكي في حجر أمها احتجاجا على شيء لا ادري ماهو ولكن صراخها يرتفع كل ما ابتعدت عن مكان جلوسهما تحت تلك الشجرة الكثه الخارجة من خلف بوابة بيت يبدو ان اهله قد هجروه مع بداية الحرب.

أطماع قديمة

في الشرق، تتردّد أخبار التحركات على الحدود السودانية الإثيوبية، تحديدًا في بني شنقول. هناك أطماع قديمة، ورغبات جديدة، ومحاولات فتح طرق نحو الدمازين ومناطق أخرى. وفي الوسط، تتداول مزاعم عن السعي للدخول إلى كوستي وجبل موية، ليس حبًا في الجغرافيا، بل بهدف واحد: قطع الإمداد نهائيًا عن الجيش في دارفور وكردفان، وخنق ما تبقى من المدن، كل ذلك جعلني وانا الذي لم اخرج من البلاد قط، وبقيت في الخرطوم في احلك ظروفها اسال نفسي هل اشعر انا باليقين، هل اشعر بالطمأنينة الإجابة لا تختلف عن من سالتهم لا يقين في ظل هذه الأوضاع ولا طمأنينة

بلاد منهارة

في ظل هذا كله، كيف يفكر المواطن في الأمن؟

ليس الأمن العسكري وحده ما يقلقه، بل الأمن الغذائي قبل أي شيء. المواطن يرى بلاده منهارة، يرى أوضاعًا مادية خانقة، يرى فرص العمل تتبخر، خاصة أمام أصحاب رؤوس الأموال.

قلت لنفسي: تخيّل رأسماليًا اليوم يفكر في فتح مصنع. بأي منطق؟

الوضع هش، متقلب، قابل للانفجار في أي لحظة. رأس المال بطبيعته يخاف التغيرات الجذرية، وفي مثل هذه الظروف لا أحد يغامر بمدخراته. يبرز سؤال قاس: هل الدولة قادرة أصلًا على حماية رؤوس الأموال المستثمرة؟

فالاستثمار لا يولد في الفراغ؛ يحتاج إلى أمن، إلى خدمات، إلى حد أدنى من الاستقرار.

جلستُ مع مبارك حسن، أحد الذين ما زالوا يراقبون المشهد بعيون مفتوحة على الخسارة. قال لي بوضوح إن الخدمات غير متوفرة بما يحقق طمأنينة المواطن. واضاف وضع العاصمة مختلف، بل أكثر تعقيدًا. من شبه المستحيل—في رأيه—أن يعود مواطن الخرطوم في ظل دمار شامل، وصرف صحي منهار، ومياه شحيحة لا تصل إلى البيوت. ذكّرني بأن مواطن الخرطوم يعتمد على الكهرباء في كل تفاصيل حياته: السوق، السفارات، الوزارات، البنوك، الصادرات، الواردات، حركة الدولار.

كيف تعود مدينة بلا كهرباء؟

وقال إن العودة قد تكون ممكنة فقط للمواطن البسيط، أولئك الذين يسكنون الأطراف ويعيشون بأقل القليل. أما المواطن الذي تعتمد عليه الولاية في التنمية، فيرى أن عودته مستحيلة. الموارد غير متوفرة، والأمن مفقود، والجريمة منتشرة.

الأسئلة تتكاثر حول الولايات المتأثرة بالحرب، وعلى رأسها الخرطوم. هل يمكن حقًا عودة الحياة إلى ما كانت عليه قبل الحرب؟

القرار الرسمي موجود: مجلس السيادة ومجلس الوزراء حددا الأول من يناير 2026 موعدًا لعودة الحياة،

وكُلّف الفريق أول إبراهيم جابر بالمهمة. لكنني ظللت أسأل: هل تعود المدن بالقرارات؟ أم بالناس؟

إيهاب جعفر، الذي التقيته لاحقًا، أعاد ترتيب السؤال من جديد. قال لي إن الإجابة لا تكون بـ«نعم» أو «لا»، بل بتحديد محفزات العودة.

الكهرباء، المياه، الصحة، التعليم، الأمن، اللوجستيات—كلها أساسيات. لكن الأهم من كل ذلك: فرص كسب العيش

الدولة، كما قال، هي المخدِّم الأول، والمحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي. وحين توقفت دواوينها بفعل الحرب، توقف معها الاقتصاد. نظر إلى ما تحقق، وقدّر جهد الوالي ولجنة الفريق أول إبراهيم جابر، لكنه وصفه بأنه دون الطموح.

مغامرة غير مأمونة

حجم التدمير الممنهج الذي قامت به قوات الدعم السريع للبنية التحتية يفوق التصور، بينما إمكانيات الدولة تتقاصر، مستنزفة بالجهد الحربي. المهمة، كما قال، شاقة وعسيرة، وقرار العودة يشبه تحديًا لخوض مغامرة غير مأمونة. وهذا ما يفسر العودة الجزئية لبعض الأسر

أشار إيهاب إلى ملاحظة لافتة: كثير من الأسر العائدة تستقر في مناطق أكثر استقرارًا بعيدًا عن قلب المدن. لهذا تبدو الخرطوم بحري، في وسطها، مدينة خالية من السكان

لكن، ورغم كل ذلك، قال إن هناك عاملًا لا ينتبه له كثيرون: الإصرار على العودة مهما كانت الظروف، خاصة لدى اللاجئين خارج البلاد، في مصر وغيرها، بحسب إيهاب الذي اردف:

المنفى يرهق الروح، حتى لو كان آمن

ثم انتقل إلى ملف آخر لا يقل خطورة: الجبايات

قال إن بعض محليات الولايات السبع ما زالت تمارس نهج الجباية والتعسف في التحصيل، دون مراعاة للظروف القاسية التي يواجهها المواطن، خاصة أصحاب الأنشطة الخدمية الضعيفة. دعا إلى إزالة العشوائيات التي نشأت على أطراف المدن أثناء العمليات العسكرية، واعتبرها مهددًا أمنيًا قائمًا. كما طالب بتفعيل الذراع الإعلامي للولايات، والتبشير بما تحقق وما سيتحقق، وإبراز الأنشطة، خاصة في قطاع الشباب، بوصفه المحرك الحقيقي للإعمار.

اطمئنان تدريجي

لكن ليست كل الأصوات متشابهة

معاوية حسن أخذني إلى زاوية أخرى من المشهد.

قال إن هناك تحولًا نسبيًا في طمأنينة المواطن، من حالة رعب وتوجس إلى اطمئنان تدريجي. لمس ذلك في توسع العمل، وفي التواصل بين المواطنين داخل وخارج الولايات، وفي اقتراب حركة المواصلات من طبيعتها

لكنه لم يُخفِ الحقيقة: عودة المواطنين ضعيفة، خاصة إلى الخرطوم، بسبب النزوح واللجوء، وبسبب اقتصاد متردٍ يصعب إصلاحه في غياب حكومة تكنوقراط تدير النشاط الاقتصادي

قالها كما تُقال الحقائق المؤلمة: رأس المال جبان

وختم حديثه بالإشارة إلى التخريب الهائل الذي طال البنية التحتية، والمرافق الصحية والتعليمية. قال باختصار: لا يمكن القول إن الحياة ستعود إلى طبيعتها قريبًا. الطريق طويل، والخطوات المطلوبة أكثر مما أُنجز.

عدتُ من هذه الجولة وأنا أكثر يقينًا بشيء واحد:

أن عودة المواطنين ليست رحلة عكسية إلى البيوت، بل اختبار قاس لفكرة الوطن نفسها.

وأن المشكلة، في جوهرها، ليست في الطرق ولا في البيوت المهدمة، بل في غياب ذلك الشيء الخفي الذي لا يُعلن في القرارات ولا يُقاس بالإحصاءات: اليقين.

وهكذا، لا تبدو عودة المواطنين مجرد مسألة زمن مؤجل أو قرار ينتظر التنفيذ، بل سؤالًا وجوديًا عن معنى البقاء في وطن فقد بوصلته. فالمواطن لا يهرب من مدنه خوفًا من الحرب وحدها، بل يهرب من الغموض، من انكسار المعنى، من غياب الضمان بأن الغد سيكون أقل قسوة من اليوم.

العودة، في حقيقتها، ليست إلى الجغرافيا، بل إلى الإحساس بأن لهذه الأرض قدرة على الحماية والعطاء، وأن العيش فيها ليس مغامرة يومية على حافة الفقد.

ما لم يُستعاد الأمن بوصفه حياة كاملة لا هدنة عسكرية، وما لم يُفتح أفق العمل والكرامة، وما لم يشعر الإنسان أن الدولة تقف إلى جانبه لا فوقه، ستظل العودة قرارًا مؤجلًا، وستبقى المدن هياكل تنتظر سكانها، لا مدنًا نابضة بالحياة.

فالبيوت يمكن ترميمها، والطرق يمكن إعادة سفلتتها، لكن ما تهدّم في الداخل أصعب: الثقة، واليقين، والإحساس بأن الوطن لا يخذل أبناءه

وفي بلدٍ أنهكته الحرب، قد تُفتح الأسواق، وقد تعود الكهرباء ساعاتٍ في اليوم، وقد تُرفع الشعارات، لكن من دون يقين، ستظل الطمأنينة سلعة نادرة، وستظل العودة حلمًا هشًا.

ذلك أن الوطن لا يُعاد بالإعلانات، بل حين يقتنع مواطنه، لأول مرة منذ زمنٍ طويل، أن البقاء فيه لم يعد فعل شجاعة... بل حقًا طبيعيًا في حياة آمنة وكريمة.

هل تنهض الأحزاب السودانية من ركام الحرب؟

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

يتناول المقال مأزق الأحزاب السودانية في ظل حرب كشفت عمق الفراغ السياسي والعجز البنيوي للأحزاب عن قيادة مشروع وطني جامع. فالصراع الدائر ليس عسكرياً فقط، بل هو نتاج تراكم طويل من ضعف المؤسسية، وهيمنة الولاءات التقليدية والأيديولوجية، ما أفقد الأحزاب قدرتها على تمثيل المجتمع وإدارة التنوع، وفتح الباب لهيمنة السلاح وشرعية القوة.

يؤكد الكاتب أن الديمقراطية لا يمكن أن تقوم دون أحزاب سياسية، ويرفض الدعوات إلى «ديمقراطية بلا أحزاب» باعتبارها خطراً يمهّد للاستبداد والعسكرة. ففشل التجارب الديمقراطية في السودان لا يعود للأحزاب وحدها، بل لتدخلات المؤسسة العسكرية وضعف الدولة، غير أن الأحزاب تتحمل مسؤولية عجزها عن التحول إلى مؤسسات برامجية حديثة تحمي النظام الديمقراطي.

يستعرض السياق التاريخي للأحزاب السودانية، مبرزاً دورها في مقاومة الاستعمار وبناء الدولة، مقابل إخفاقها لاحقاً في تحقيق الاستقرار بسبب الصراعات الصفرية، والتحالفات الهشة، واستدعاء العسكر لحسم الخلافات. وقد عمّقت مرحلة الإنقاذ وما بعدها هذا الخلل عبر تفتيت الأحزاب وتجويف العمل السياسي، وصولاً إلى فشل المرحلة الانتقالية وانقلاب 25 أكتوبر.

يخلص إلى أن مستقبل الأحزاب مرهون بالاختيار بين مسارين: إما التآكل والانقسام تحت ظل الحرب، أو الانبعاث عبر مراجعة شجاعة تؤسس لكتلة مدنية موحدة، تنبذ العنف، وتعيد بناء السياسة على أساس البرنامج والمؤسسة والشرعية المدنية، بما يمكّن السودان من الخروج من دوامة الحرب والاستبداد نحو دولة مستقرة.

مستخلص:

بينما تنشغل المدافع برسم حدود الدم على الخارطة السودانية، يبرز السؤال الوجودي الأكثر إلحاحاً لليوم التالي ومستقبل السودان؛ هل تنهض الأحزاب السودانية من ركام الحرب، أم أنها ستحترق في نيرانها؟ إن مأزق السودان اليوم يتجلى في صراع عسكري على السلطة، وفي أزمة فراغ سياسي كبرى كشفت عورة «البداوة السياسية» التي نخرت عظام الأحزاب التاريخية والحديثة على حد سواء.

إن بناء سودان ما بعد الحرب لن يتحقق بصفقات المحاصصة واجترار تجارب ماضوية، وإنما بـ«صَبّة جديدة» تنتقل بالعمل السياسي من ارتهان الولاءات التقليدية والأيديولوجية إلى اعتماد المؤسسية البرامجية التي تعيد اندماج الأحزاب ذات التوجه المشترك. إن جسارة التغيير تكمن في القدرة على اجتراح طريق يكسر الحلقة الشيطانية، ويستبدل شرعية القوة بقوة الشرعية. فما لم تتحول الأحزاب من جزر معزولة وأدوات للتعبئة الشعبوية إلى منصات ذكية قادرة على إدارة التنوع وبناء الدولة، فإن اليوم التالي لن يكون سوى إعادة إنتاج محطات الإخفاق، ولكن بتكلفة هذه المرة قد تودي بما تبقى من كيان الوطن.

لا ديمقراطية بدون أحزاب:

معلوم بالضرورة أن علاقة الأحزاب بالديمقراطية تشكّل أحد أهم محاور السجال السياسي في العالم. ولم يعد خافياً أن الأحزاب كثيراً ما باتت تتعرض لخطابات تشكيك في جدواها. لكن حتى اليوم لا يمكن تصور ديمقراطية بدون أحزاب سياسية. ووفق التعريف السائد، فإن الأحزاب السياسية هي تنظيمات تم إنشاؤها على وجه التحديد للتعبير عن الإجماع وتسهيل مشاركة المجتمع في صنع القرار السياسي، وتوجيه الطابع التمثيلي للديمقراطية، وعليها تتأسس لكي تعبّر عن حقوق المواطنين من خلال توافق الآراء، على أساس ممارسة حقهم الدستوري في التنظيم والمشاركة في السياسة.

وفي مفارقة للتاريخ والواقع، أطلق الدكتور عصام صديق، مستشار الرئيس المعزول مبادرة «ديمقراطية بلا أحزاب». هذه الأطروحة غير المتماسكة تنطوي على خطورة فكرية وسياسية؛ لأنها تتجاهل أن الأحزاب ليست مجرد هياكل تنظيمية يمكن الاستغناء عنها واستبدالها، بل أدوات أساسية لتنظيم الإرادة الشعبية، وتجميع المصالح، وصياغة البرامج، ومساءلة السلطة بشكل مؤسسي. فإلغاء الأحزاب يفتح الباب لتحويل الديمقراطية إلى ممارسة شكلية تقوم على أفراد أو مجموعات غير منتخبة فعلياً، أو على قوى الأمر الواقع مثل القبيلة أو المال أو النفوذ العسكري، وهي بدائل تاريخياً كانت أكثر مصادرة لإرادة الشعب. كما أن تحميل الأحزاب وحدها مسؤولية فشل التجربة الديمقراطية في السودان يمثل تبسيطاً مخلاً؛ لأنه يغفل أدوار الانقلابات، وضعف المؤسسات، والتدخلات غير المدنية، مما يجعل الدعوة إلى ديمقراطية بلا أحزاب أقرب إلى هدم آلية الإصلاح السياسي بدل إصلاحها، وتمهّد لإعادة إنتاج الاستبداد تحت غطاء عسكري.

صحيح؛ لم تكن التجارب الديمقراطية في السودان ناجحة بالقدر الكافي، وفي المقابل كانت التجارب العسكرية فاشلة تماماً. فالنظام الديمقراطي ليس هو المشكلة في ذاته، وليس حلاً بأي حال من الأحوال استدعاء المؤسسة العسكرية للحكم؛ إذ إن أخطاء الديمقراطية لا تُعالج بالعسكرية بل بمزيد من الديمقراطية. هذا، ويظل السودان نموذجاً لتدخل المؤسسة العسكرية في الحكم لوأد التجارب الديمقراطية، حتى انتهى الحال بتجريف السودان من كفاءته السياسية.

بالمقابل، تكشف التجربة السودانية أن مأزق الديمقراطية لم يكن وليد تدخل العسكر وحده، بل نتاج عجز بنيوي في الأحزاب السياسية عن التحول من أدوات تعبئة شعبوية إلى مؤسسات حديثة لإدارة الدولة. فالتأسيس التقليدي والعقائدي حوّل الأحزاب إلى حوامل لهويات ما قبل الدولة، تُقدّم الولاء على الكفاءة، والتسوية على التنافس البرامجي، ما أضعف قدرتها على إنتاج مشروع وطني جامع أو حماية النظام الديمقراطي عند الأزمات. وبدل أن تكون الأحزاب رافعة لبناء مؤسسات مستقرة، أسهمت في إفقاد السياسة بعدها المؤسسي، الأمر الذي جعل الانقلابات العسكرية تبدو في وعي قطاعات واسعة بديلاً للأحزاب. وعليه، فإن استعادة الديمقراطية تظل مشروطة بإعادة تأسيس الأحزاب فكرياً وتنظيمياً على أساس المواطنة والبرنامج، وبناء دولة تتقدم فيها السياسة بوصفها إدارة عقلانية للاختلاف لا امتداداً للصراع.

السياق التاريخي:

مثّلت الأحزاب السودانية، منذ بواكير الحركة الوطنية، ركيزة أساسية في تشكيل الوعي العام وبناء الفعل السياسي المنظم، وأسهمت بدور مشرق في مقاومة الاستعمار، وقيادة معارك الاستقلال، وترسيخ قيم التعددية والحريات العامة. كما كانت

الوعاء الذي عبّرت من خلاله قطاعات واسعة من المجتمع عن تطلعاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ورغم ما شاب التجربة الحزبية من إخفاقات، فإن الأحزاب ظلت حاضنة للنقاش الفكري، ومصدراً لتخريج القيادات الوطنية، وآلية سلمية لتداول السلطة ومساءلة الحكومات، وأسهمت في الدفاع عن وحدة السودان، وتعزيز التنوع، ومناهضة الشمولية والانقلابات، مما يجعل تاريخها جزءاً أصيلاً من المسار الديمقراطي لا يمكن اختزاله أو تجاوزه في التجربة الوطنية.

كوّنت الأحزاب السودانية استجابةً لدواع موضوعية فرضتها ظروف تاريخية واجتماعية محددة، في مقدمتها مناهضة الاستعمار وبناء الدولة الوطنية الحديثة، حيث مثّلت إطاراً منظماً لتجميع الإرادة الشعبية والتعبير عن تطلعات السودانيين في الحرية والاستقلال والحكم الذاتي. وجاءت نتيجة حتمية لحاجة المجتمع إلى أدوات جماعية تعبّر عن تنوعه الثقافي والاجتماعي والجغرافي، وتحول هذا التنوع إلى مواقف سياسية أسهمت في وضع لبنات المشروع الوطني وصياغة هوية الدولة السودانية ومؤسساتها في مراحلها التأسيسية الأولى.

فقد اتخذت الأحزاب السياسية أنماطاً متباينة، لكنها اشتركت، بدرجات متفاوتة، في الإسهام في عدم الاستقرار السياسي؛ إذ برزت أحزاب تقليدية تأسست على الولاءات الدينية والاجتماعية أكثر من ارتكازها على البرامج والرؤى الحديثة، وأحزاب أيديولوجية استوردت نماذج فكرية جاهزة دون مواءمة مع الواقع السوداني وتعقيداته، إلى جانب أحزاب جهوية ومناطقية عبّرت عن مظالم محلية أكثر من تعبيرها عن مشروع وطني جامع، فضلاً عن أحزاب نخب محدودة الانتشار وضعيفة الجذور في المجتمع.

عجزت هذه التشكيلات مجتمعة عن بناء توافق وطني مستدام أو إدارة التعدد والخلاف عبر آليات ديمقراطية راسخة، فلجأت إلى منطق الصراع الصفري، والتحالفات الهشة قصيرة الأمد، واستدعاء المؤسسة العسكرية لحسم النزاعات السياسية، الأمر الذي قاد إلى تقويض التجارب الديمقراطية القصيرة، وتكرار التجارب الانقلابية الطويلة، وترسيخ حلقة مفرغة من الاضطراب وانقطاع الحكم الدستوري.

وهذا لا ينفي حقيقة أن الأحزاب السياسية ضرورة لا غنى عنها. فقد واجهت تحديات مرتبطة بالتنمية غير المتوازنة، والأزمات الاقتصادية المتراكمة، وإشكالات الهوية الوطنية وإدارة التنوع، إضافة إلى ضعف الدولة ومؤسساتها. هذه التحديات فرضت أعباء هائلة على التجربة الحزبية، وأضعفت قدرتها على التطور والتجدد، فتحولت الممارسة السياسية من أداة للبناء الوطني إلى ساحة صراع على السلطة، وأفرزت ذهنية مدنية استبدادية متدثرة بشعارات الديمقراطية، تستقوي بالبندقية حين تعجز عن الحسم السياسي، فتكون الانقلابات نتاجاً مباشراً لتناقضات الأحزاب نفسها، وترتد نتائجها الكارثية أولاً على تلك الأحزاب، ثم على مسار البناء الوطني، لتدخل البلاد في حلقة شريرة من الاستبداد والانقطاع الديمقراطي.

شهدت الساحة الحزبية في عهد الإنقاذ حالة

من التجريف المتعمد والترهل المصطنع؛ حيث فُتح الباب أمام مئات الأحزاب الكرتونية لتأسيس مشهد ديمقراطي زائف، واستُهدفت الأحزاب بعمليات تفتيت ممنهجة. لقد شكّلت الإنقاذ ثنائية مأزومة: أحزاب تقليدية تتماهى فيها الزعامة الشخصية مع المؤسسة الحزبية، وأحزاب أيديولوجية حبيسة توجهاتها الفكرية وتنظيماتها المغلقة، فاقدة جاذبيتها بارتباطها بمصادر فكرية آفلة، مما خلق مشهداً مشوهاً عجزت فيه الأحزاب عن تقديم بديل مواكب يتجاوز عثرات الماضي وصراعات الهوية، وحوّلها إلى عبء على التحول الديمقراطي بدلاً من أن تكون قاطرة له.

إن من أكبر أخطاء التجربة السياسية خلال المرحلة الانتقالية غياب تحديد الأولويات، وفي مقدمتها الإصلاح السياسي والإصلاح الأمني والعسكري، إلى جانب عدم اتخاذ إجراءات حاسمة لمحاصرة الاقتصاد الموازي، وضعف الانفتاح على العقول والخبرات الوطنية، وإهمال استكمال ترتيبات التحول الديمقراطي عبر سن قوانين الأحزاب السياسية والانتخابات والنقابات، والتركيز المفرط على المركز على حساب الولايات، وعدم إعادة ترتيب وتنظيم وتوحيد قوى الثورة، وتوسعة قاعدة الانتقال، وتعزيز التواصل مع الجماهير، مما أسهم في إضعاف الحاضنة الشعبية. وقد أدت الصراعات الجانبية التي هيمنت على المشهد خلال الفترة الانتقالية إلى إبعاد التركيز عن معركة البناء الديمقراطي، ما أتاح الفرصة لقوى الثورة المضادة لتقويض الانتقال عبر انقلاب 25 أكتوبر 2021. هذا ما خلصت إليه ورشة تقييم الفترة الانتقالية (20–24 يوليو 2022).

تشخيص واقع الأحزاب في ظل الحرب:

تعكس حالة الأحزاب في ظل الحرب ذروة أزمة بنيوية ممتدة، تقوم على ضعف المؤسسية وغياب البرامج، وقد جاءت الحرب لتكشف هذا الخلل وتعمّقه، إذ حوّلت الخلافات من اختلافات مشروعة في التقدير والتحليل إلى انقسامات حادة تُبنى على أسس جهوية وعرقية واجتماعية، لا على رؤى وطنية، ما أدى إلى تمزق معظم الأحزاب إلى مجموعات صغيرة متنافرة، وتراجع دورها لصالح اصطفافات ضيقة، وتآكل ثقة الشارع فيها، الأمر الذي أضعف إمكانية تشكّل جبهة مدنية متماسكة قادرة على بلورة مشروع وطني لوقف الحرب أو إدارة ما بعدها، وفتح الباب واسعاً أمام إعادة إنتاج أنماط الحكم الشمولي وهيمنة السلاح في ظل غياب بديل سياسي منظم.

تعاني الأحزاب السياسية من أزمة عميقة في علاقتها بالمجتمع، نتيجة عجزها عن تحديث خطابها وبرامجها بما يواكب التحولات الاجتماعية والسياسية، إذ تفتقد غالبية الأحزاب الديمقراطية الداخلية، نتيجة غياب الاجتماعات الدورية التي تُحسم فيها مواقع النفوذ والتحالفات السياسية، ما عمّق الإحباط داخل القواعد وكرّس الانقسامات، وحوّل الخطاب الحزبي إلى خطاب نخبوي لا يلامس هموم المجتمع ولا يبادر بمشروعات واقعية أو برامج توعوية مستمرة، الأمر الذي أفقد الأحزاب قدرتها على التعبئة والتأثير، وجعلها بعيدة عن الشارع الذي يُفترض أن يكون مصدر شرعيتها. بل اصطف بعضها خلف طرفي الحرب، وتراجع بعضها الآخر تحت ضغط السلاح لصالح شرعيات موازية.

وبالتالي فقدت الأحزاب قدرتها على إنتاج خطاب يوحّد الوجدان القومي، وانجرفت بعضها قسراً أو طوعاً نحو محاور الصراع وتجييش الهويات، وعلى إنتاج برامج واضحة تستجيب لتطلعات المواطن المنهك بالفقر والحروب، والذي لا يبحث عن شعارات كبرى بقدر ما يتطلع إلى الأمان والعيش الكريم. فقد ظلت الأحزاب أسيرة أنماط بالية فقدت قدرتها على التجدد، وتآكلت شرعيتها الاجتماعية، ولم تعد قادرة على تمثيل الواقع المتحوّل أو تقديم مشروع وطني جامع يلامس هموم الناس الفعلية. ويزداد هذا المأزق عمقاً مع تحوّل الحزب الواحد إلى عدة كيانات تحمل الاسم ذاته والشعارات نفسها، مما جعلها جزءًا من المشكلة بفتح المجال أمام قوى سلطوية لملء الفراغ السياسي.

مستقبل الأحزاب السودانية:

يتحدد مستقبل الأحزاب السياسية بين مسارين وجوديين؛ ففي حال استمرار الحرب، ستنزلق نحو مزيد من الانقسام السياسي، حيث تتحول تدريجياً إلى شبكات مصالح مشتتة تبحث عن البقاء الرمزي تحت حماية القوى المسلحة أو النفوذ الإقليمي، مما يجرّدها من دورها كقائد للتحول السياسي، ويجعلها مجرد صدى لموازين القوى على الأرض، مما يفتح الباب أمام عودة الحكم الشمولي الذي يقتات على الفراغ المدني وعجز الأحزاب، مروجاً لشرعية العسكرة كضرورة لإنقاذ دولة متداعية في مهب العنف والانهيار الاقتصادي.

أما في سيناريو ما بعد الحرب، فإن الأحزاب تواجه اختباراً أخلاقياً وسياسياً يتطلب جسارة التغيير عبر المصارحة العامة والاعتذار السياسي

عن إرث العجز، لتشكّل كتلة مدنية متماسكة قادرة على صياغة ميثاق حقيقي يعيد تعريف الوظيفة الحزبية وتحديد قواعد اللعبة. إن النجاة من سيناريوهات التآكل تظل رهينة بقدرة الأحزاب على التحرر من إرثها التقليدي، وتبني رؤية صلبة لإعادة بناء الدولة على أسس تكسر احتكار العسكرة للحقل السياسي؛ فالمجتمع المنهك يبحث عن مركز سياسي رشيد يستعيد هيبة المؤسسات، ويقود السودان نحو دولة مستقرة تحكمها قوة الشرعية لا شرعية القوة.

على ضوء ذلك؛ فإن مستقبل الحياة السياسية مرهون بالوفاء باستحقاقات لازمة لابتعاث جديد يخرج الأحزاب من حالة الاحتضار السياسي إلى استعادة زمام المبادرة، أهمها:

1. يحتاج السودان إلى ثورة حزبية تقتلع جذور البداوة السياسية. الأحزاب اليوم أمام مفترق طرق تاريخي: إما الانبعاث بمؤسسات برامجية رصينة، أو الانتحار الجماعي تحت أقدام العمى السياسي. هذه دعوة صريحة إلى مساومة تاريخية تقوم على القبول ببرنامج حد أدنى جامع، يحترم تعددية الرؤى وتنوع المواقف، دون إقصاء أو هيمنة، ويؤسس لتوافق عقلاني يتقدّم فيه المشترك على الخلافي. مساومة يكون جوهرها الاتفاق على أولويات لا تحتمل التأجيل، في مقدمتها وقف الحرب، وإرساء دعائم السلام، وصون الوحدة الوطنية، بما يجنّب البلاد دوامات الفقر والتخلف والحرب والتقسيم، ويعيد توجيه الصراع من معركة وجودية مدمرة إلى تنافس سياسي منضبط داخل إطار الدولة. إن مثل هذه المساومة لا تعني تسوية انتهازية أو تعطيل الاختلاف، بل تمثل مدخلاً واقعياً لإدارة التنوع السوداني، وتحميل النخب السياسية مسؤوليتها التاريخية في بناء حد أدنى من الاستقرار يسمح للمجتمع باستعادة أنفاسه، وللدولة بإعادة التأسيس على أسس عقد إجتماعي جديد.
2. التخلص من البندقية كمدخل للسلطة لصالح العمل السياسي المدني، وإعادة تأسيس العلاقة بين السياسة والدولة على أساس احتكار الدولة للسلاح وفق القانون، وتفكيك اقتصاد الحرب بتجفيف مصادر تمويل الجماعات السياسية المسلحة، وربط المشاركة السياسية الصريحة بنزع السلاح.
3. تقتضي المصارحة الاعتراف بأن الحرب الجارية ليست حدثاً معزولاً، بل نتاج خلل عميق في بنية الأحزاب السودانية وعجزها عن قراءة طبيعة الصراع ومآلاته في سياق ما بعد نظام الإنقاذ، فقد أسهم الإخفاق في فهم التوازنات، والتمسك بخطابات قصوى لا تراعي حدود الممكن السياسي، إضافة إلى انقسام قوى مدنية وخروج مكونات فاعلة إلى دائرة التحالف مع العسكر، في تهيئة المناخ للانقلابات والحروب. هذا المسار كشف غياب حد أدنى من التوافق حول قضايا التغيير الأساسية، وهو ما حرم العملية السياسية من آليات الوقاية التي كان يمكن أن تحول دون الوصول إلى خيار الحرب بوصفه أكثر المنزلقات تدميراً.
4. إن المهمة العاجلة للأحزاب ليس في التخلي عن تبادل الاتهامات فحسب، بل في استخلاص الدروس وتحويل الحرب إلى لحظة مراجعة تاريخية شاملة. ويبدأ ذلك بتحصين قواعدها من الانحياز إلى أطراف الصراع، وتكثيف التثقيف المناهض للحرب، والإقرار بأن ما تعذّر إنجازه عبر السلم لا يمكن تحقيقه تحت نيران البندقية. كما تفرض المرحلة توحيد موقف الأحزاب في إدانة الحرب وإنهاكاتها، وبناء جبهة مدنية واسعة تسهم في حماية النسيج الاجتماعي والاستعداد لما بعد الحرب، ليس فقط بإعادة الإعمار المادي، بل بمعالجة الجراح النفسية والوجدانية. وفي موازاة ذلك، يصبح التواصل الإقليمي والدولي واجباً سياسياً لوقف الحرب وفتح المسار السلمي، عبر تحالفات مدنية غايتها النهائية استعادة الوطن لا اقتسام أنقاضه.
5. إن الإصلاح السياسي لا يبدأ بتغيير الوجوه، بل بتغيير أنماط التفكير السياسي، وإعادة ضبط البوصلة السياسية بالانتقال من «تيه الأفراد» إلى «هيبة المؤسسات» لخلق توازن بين مركزية القرار وعدالة المشاركة. فما لم يصبح الصف واحداً والمنهج أخلاقياً قبل أن يكون سياسياً، ستظل الأحزاب مجرد شعارات خاوية تطحن التاريخ وتُهدر مستقبل الانبعاث القومي.
6. إن معركة السلام ليست مجرد وقف لإطلاق النار، بل هي استرداد للشرعية السياسية المدنية التي تعرضت لحملات شيطنة وتخوين ممنهجة؛ لذا فإن تصحيح الوعي العام بدور الأحزاب كقواعد حماية للنظام الدستوري وأدوات للاندماج الاجتماعي هو المدخل الوحيد لتحويل السلام من غاية أخلاقية نبيلة إلى واقع سياسي ملموس ومستدام.
7. تفعيل استراتيجيات التحالفات الذكية والشبكية المرنة مع كل مكونات المجتمع السوداني الأخرى، وضرورة تمكين النساء والشباب في مراكز صنع القرار لا في واجهات التزيين. فمن خلال المكاشفة الصريحة حول القضايا الحساسة والعالقة، يمكن للأحزاب السودانية تحويل جراح الحرب إلى وقود لبناء كتلة تاريخية صلبة قادرة على كسر الدائرة الشيطانية وتحقيق الانبعاث المنشود.

برلمان مُعين وجيش يعاد تدويره والشعب خارج الخدمة

حيدر المكاشفي

ملخص

يستعرض المقال تسريبات حول إعادة تشكيل السلطة في السودان، تشمل حل المجلس السيادي، اعتماد نظام رئاسي، وتكوين برلمان مُعيَّن من ثلاثمائة عضو، إلى جانب تغييرات واسعة في قيادة الجيش. يرى الكاتب أن هذه التسريبات ليست شائعات عابرة، بل أقرب إلى «بالون اختبار» لقياس مواقف معسكر السلطة وداعمي الحرب في لحظة حرجة.

يطرح الكاتب أن توقيت هذه التغييرات، في ذروة حرب لم تُحسم، يعكس شعور السلطة بضيق الوقت واهتزاز شرعيتها. ويُنظر إلى البرلمان المعيَّن باعتباره أداة لإنتاج شرعية شكلية بالأمر الواقع، لا عبر الانتخاب أو التوافق، ما يجعله برلمانًا ديكوريًا مهمته التزكية لا التشريع أو الرقابة.

يعدّ الكاتب التسريبات الخاصة بإعادة تدوير قيادة الجيش الأخطر، إذ تكشف عن قلق وصراعات مكتومة داخل المؤسسة العسكرية، لا عن قوة وسيطرة. كما أظهرت هذه الخطوات انقسامًا واضحًا وسط أنصار الجيش بين محذّرين من تكرار سيناريو البشير، ومؤيدين يرون فيها مخرجًا من الفوضى السياسية.

يخلص إلى أن السودان يقف أمام مفترق طرق، بين إعادة إنتاج سلطة استبدادية تُدار من أعلى، أو محاولة خطرة لإعادة ترتيب الدولة دون توافق وطني. وفي الحالتين، يبقى الشعب خارج المعادلة، ما ينذر بسقوط أي سلطة تُبنى بالسلاح وحده حين يتغير ميزان القوة.

تداول الناس خلال اليومين الماضيين تسريبات كانت في البدء تدور همساً في المجالس ثم تحولت إلى العلن، حول إعادة تشكيل الحكومة من جديد بحل المجلس السيادي واعتماد نظام رئاسي مع تشكيل مجلس تشريعي (برلمان) يتكون من ثلاثمائة عضو نشرت أسماءهم في التسريب، إضافة إلى تسريب آخر حول تغييرات واسعة مرتقبة في قيادة الجيش السوداني تشمل رئيس وهيئة أركان الجيش ستطال هيئة الأركان بشكل كامل يشمل رئيس الأركان وكامل أعضاء الهيئة. يُشار إلى أن قائد الجيش عبد الفتاح البرهان كان قد أجرى في أغسطس الماضي تغييراً واسعاً في هيئة الأركان مع الإبقاء على رئيسها الفريق أول محمد عثمان الحسين.الغريب ان ينقسم مؤيدو الجيش وداعمي الحرب ازاء هذه التسريبات إلى فريقين، فريق يعارض ويناهض ماورد في هذه التسريبات بل ويحذر البرهان من مصير الرئيس المخلوع البشير إذا أقدم على هذه الخطوة، وفريق آخر مؤيد وداعم لما ورد في التسريبات.. والراجح أن تلك التسريبات التي إجتاحت المجالس لم تكن مجرد شائعة عابرة في سوق السياسة السودانية المثقلة أصلا بالضباب والريبة، بل بدت أقرب إلى ان تكون بالون اختبار أُطلق في لحظة حرجة لقياس اتجاهات الريح داخل معسكر السلطة، وداخل المعسكر الداعم للحرب نفسه، وان هذا التزامن بين السياسي والعسكري ليس تفصيلاً عارضاً، بل هو جوهر المسألة، والسؤال المركزي الذي تفرضه هذه التسريبات هو لماذا تطرح هذه التغييرات في ذروة حرب لم تحسم بعد، وفي هذا يقول علماء السياسة أن هندسة الدولة لا تُعاد في زمن النزاعات الوجودية إلا إذا كانت السلطة تشعر بأحد أمرين، إما ضيق الوقت، أو اهتزاز القاعدة التي تقف عليها. فالحرب التي بدأت بشعار استعادة الدولة، تحولت مع طول أمدها إلى عبء سياسي وأخلاقي، ومع تآكل الموارد وازدياد الضغوط الإقليمية والدولية، يصبح البحث عن شرعية بديلة أمراً ملحاً. وهنا تبرز فكرة النظام الرئاسي والبرلمان المعين كأدوات لإنتاج شرعية شكلية، لا عبر التوافق ولا عبر الانتخاب، بل عبر الأمر الواقع، فتسريب قائمة تضم ثلاثمائة اسم لمجلس تشريعي قبل الإعلان عن الإطار الدستوري نفسه، يطرح شبهة خطيرة هي اننا أمام برلمان ديكوري، فالبرلمان في حالة السودان الراهنة لا يفترض أن يكون مجرد مؤسسة تشريعية، بل أداة لحسم أسئلة الحرب والسلام، والعدالة، وترتيبات ما بعد النزاع. لكن تسريب الأسماء مسبقاً يوحي بأن الأمرلا يتعلق بتمثيل سياسي أواجتماعي حقيقي، بقدر ما يتعلق بتوزيع ولاءات وضبط المشهد من أعلى، فالحديث عن مجلس تشريعي من ثلاثمائة عضو في بلد محروق بالحرب والنزوح واللجوء يبدو وكأنه نكتة ثقيلة الهضم، فأي تمثيل هذا وأي شرعية، وتبقى حقيقة ان هذا البرلمان المعين لا يُراد له أن يُشرع، بل أن يُصفق، لا أن يراقب، بل أن يُبارك. اذن هو برلمان لتجميل الواجهة، لا لمساءلة السلطة، نسخة غير منقحة من مجالس الشورى التي لا تشاور ولا ترى ولا تسمع..

أما التسريب المتعلق بتغييرات واسعة في قيادة الجيش وهيئة الأركان، فهو الأخطر والأكثر حساسية. فالجيش منذ اندلاع الحرب لم يعد مجرد مؤسسة عسكرية، بل أصبح الفاعل السياسي الأول، والضامن الوحيد في نظر مؤيديه لبقاء الدولة، والإشارة إلى تغيير كامل في هيئة الأركان، بعد أشهر فقط من تغييرات سابقة أبقت على رئيس الأركان، تفتح الباب لتأويلات متعددة، هل يسعى البرهان إلى تحصين موقعه بإزاحة مراكز قوى داخل المؤسسة، أم أن هناك إخفاقات ميدانية يجري تحميلها لقيادة الأركان، أم أن الأمر جزء من صفقة سياسية ما، يجري فيها ضبط الجيش ليكون متسقاً مع الشكل الجديد للسلطة، فحين يبدأ رأس السلطة في إعادة تدوير القيادات العسكرية بهذه الوتيرة، فذلك لا يعكس قوة، بل قلقا. ولا يدل على سيطرة، بل على صراع مكتوم داخل المؤسسة تجري إدارته بعيدا عن أي مساءلة، وعلى حساب الجنود والبلاد.. واللافت وربما الأخطر بحسب ما عبر عنه البعض كتابة، هو انقسام أنصار الجيش وداعمي الحرب أنفسهم إلى معسكرين، معسكر يرفض هذه التسريبات، ويحذر البرهان صراحة من تكرار سيناريو البشير، حين قادته هندسة السلطة من داخل النظام إلى العزلة ثم السقوط. ومعسكر آخر يرى في هذه الخطوات ضرورة، بل مخرجاً من حالة السيولة والفوضى السياسية. هذا الانقسام يكشف حقيقة جوهرية هي ان الحرب التي وحّدت هؤلاء في بدايتها، لم تعد كافية لإبقاء صفهم متماسكا. والاختلاف لم يعد حول العدو، بل حول شكل الدولة ومن يملك حق تقرير مصيرها.. في المحصلة ان البلاد تقف أمام مفترق طرق خطير. فإما أن تكون هذه التسريبات مقدمة لإعادة إنتاج نموذج سلطوي شبيه بسنوات البشير الأخيرة، سلطة مركزة، مؤسسات معينة، وجيش مسيس بالكامل. وإما أن تكون محاولة محفوفة بالمخاطر لإعادة ترتيب الدولة من فوق، في غياب أي توافق وطني حقيقي. وجوهر المشكلة هنا أن كل هذه التسريبات من أولها لآخرها، لا تتضمن الشعب السوداني إلا بوصفه متفرجا صامتا. لا حديث عن سلام، لا عن عدالة، لا عن انتقال، بل فقط عن من يحكم، وكيف يحكم، ومن يقصي ومن يُكافأ، فمن بحق الله أعطاكم حق إعادة تشكيل السودان دون السودانيين..غير أن التاريخ السوداني القريب والبعيد يعلمنا درساً قاسيا هوان كل سلطة تبنى في الظل وتسند نفسها بالسلاح وحده، تسقط بالظل نفسه حين يتغير ميزان القوة. والسؤال الذي يبقى معلقا هو هل يعي البرهان هذا الدرس جيداً أم تراه يراهن على أن الحرب ستمنحه ما لن يمنحه السلام، ام تراه يلعب آخر أوراقه قبل السقوط..

ميثاق القاهرة:
محاولة مدنية أخيرة في لحظة الانهيار

لحظة فاصلة

في لحظة تاريخية مشحونة بالخراب والدمار، صدر في العاصمة المصرية القاهرة، يوم الأحد، وبجهد من القيادة المركزية العليا لضباط وضباط الصف والجنود المتقاعدين (تضامن) ميثاق القاهرة لوقف الحرب وتحقيق مقاصد ثورة ديسمبر واستعادة المسار الدستوري المدني الديمقراطي، كمحاولة جديدة لإعادة تجميع الصوت المدني السوداني في مواجهة حرب تهدد وجود الدولة نفسها. الميثاق لم يصدر عن فصيل بعينه، بل شاركت في إعداده وإجازته قوى سياسية متعددة المشارب، ونقابات مهنية، ومنظمات مجتمع مدني، وتنظيمات شبابية ونسوية، إلى جانب شخصيات قومية، في تعبير واضح عن إدراك جماعي لخطورة اللحظة وضرورة كسر حالة التشتت المدني.

مرجعية الثورة

انطلقت ديباجة الميثاق من استلهام صريح لأهداف ومبادئ ثورة ديسمبر المجيدة، باعتبارها المرجعية الأخلاقية والسياسية التي لا تزال تشكل الوعاء الجامع لأي مشروع وطني بديل. وأكد الموقعون أن الشرعية لا تُستمد من فوهات البنادق ولا من صفقات الأمر الواقع، بل من إرادة الشعب السوداني الحرة والشفافة، وهو تأكيد يعيد الصراع إلى جوهره الحقيقي: صراع على من يملك حق تمثيل السودانيين وتحديد مستقبلهم.

حافة الانهيار

يعترف الميثاق بوضوح أن السودان يقف على حافة التفكك والتمزق والانهيار المؤسسي الشامل، وأن البلاد تواجه أخطر تهديد لوحدتها منذ الاستقلال. هذا التشخيص لا يتعامل مع الحرب بوصفها أزمة أمنية عابرة، بل كأزمة بنيوية كشفت هشاشة الدولة، وعمق الخراب الذي راكمته عقود من الاستبداد والفساد وسوء إدارة التنوع، ما يجعل العودة إلى الحكم الدستوري المدني الديمقراطي ضرورة وجودية لا خياراً سياسياً قابلاً للتأجيل.

حرب مدمرة

يضع الميثاق إيقاف الحرب في صدارة الأولويات، باعتبارها المدخل الإجباري لأي مسار وطني جاد. فالحرب، وفق ما يقره النص، كشفت حجم الدمار الذي طال مؤسسات الدولة، وأظهرت إلى أي مدى قادت منظومات الاستبداد والفساد البلاد نحو التفكك. ومن هنا، يصبح وقف الحرب ليس فقط مطلباً إنسانياً، بل شرطاً سياسياً وأخلاقياً لمنع سيناريوهات التشظي والتقسيم، ولبناء دولة مدنية ديمقراطية تعبّر عن جميع السودانيين والسودانيات دون إقصاء.

عدالة غائبة

في مواجهة محاولات طمس الجرائم أو القفز فوقها، يشدد الميثاق على الإصرار الكامل على محاسبة كل من تسبب في اندلاع الحرب والانتهاكات المصاحبة لها، ويؤكد الالتزام بمبدأ العدالة وعدم الإفلات من العقاب وجبر الضرر. هذا الالتزام يقطع الطريق أمام أي تسوية سياسية تقوم على العفو المجاني أو إعادة إنتاج منظومات العنف تحت مسميات جديدة.

جهد دولي

لا يغفل الميثاق البعد الإقليمي والدولي للأزمة السودانية، لكنه يضعه في إطاره الصحيح، باعتباره جهداً مكملاً للدور الوطني لا بديلاً عنه. ويعترف بأهمية تكامل المبادرات الإقليمية والدولية، وعلى رأسها الآلية الرباعية، سواء في الدعوة لوقف الحرب، أو إيصال المساعدات الإنسانية، أو دعم بناء سلطة مدنية، أو إصلاح المنظومتين العسكرية والأمنية، مع التأكيد على أن توجيه هذه الجهود يجب أن يتم وفق مصلحة السودانيين وإرادتهم الوطنية الخالصة.

وحدة مدنية

أحد المحاور المركزية في الميثاق هو التأكيد على وحدة القوى المدنية، ليس كشعار إنشائي، بل كالتزام عملي لا يقبل التأجيل. فالميثاق يقر بأن تشرذم القوى المدنية كان أحد عوامل إضعافها، ويطرح وحدة الصوت المدني بوصفها شرطاً لبناء مركز مدني قادر على إيقاف الحرب وإعادة بناء الدولة ومؤسساتها على أسس جديدة.

دور النساء

يلتزم الميثاق بضمان مشاركة عادلة وفاعلة للنساء والشباب في جميع عمليات صنع السلام، والعملية السياسية، والحكم الانتقالي، في اعتراف صريح بأن

إقصاء هذه الفئات كان أحد أوجه الخلل البنيوي في التجارب السياسية السابقة، وأن أي مسار انتقالي لا يضع النساء والشباب في قلبه محكوم عليه بإعادة إنتاج الأزمة.

ويرسم الميثاق معالم عملية حوار وطني مستمرة وشفافة بين مختلف مكونات القوى المدنية، الحزبية والنقابية والشبابية والنسوية، إضافة إلى المجتمع التقليدي ومنظمات المجتمع المدني. ويشدد على أن هذا الحوار يجب أن يقوم على نقد التجارب السابقة، وترسيخ القواسم المشتركة، وإدارة التباينات بروح وطنية خالصة، تتجنب الاستقطاب والانقسامات الحادة، وتعزز الثقة وثقافة التسامح والتعاون، بوصفها شروطاً لبناء رؤية سياسية موحدة وبرنامج عمل مشترك.

خطاب مسؤول

في سياق مواجهة الاستقطاب الحاد، يدعو الميثاق إلى الامتناع عن استخدام أي لغة تحريضية أو إقصائية، ونبذ خطاب الكراهية والعنصرية، وتبني خطاب سياسي وإعلامي مسؤول يحافظ على وحدة البلاد. كما يؤكد على الاستخدام الرشيد لوسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، والعمل وفق رسالة إعلامية موحدة ضد الحرب ومشعليها، ووقف التراشق الإعلامي الذي يبدد طاقة القوى المدنية ويخدم دعاة العنف. ويشدد الميثاق على أهمية توحيد الرسالة السياسية والدبلوماسية للقوى المدنية تجاه الإقليم والعالم، بما يعزز الجهود الرامية إلى وقف الحرب واستعادة الحكم الدستوري المدني الديمقراطي، ويمنع استغلال الانقسام المدني في فرض حلول لا تعبّر عن الإرادة الوطنية.

إعلان نيروبي

وفي إطار البناء التراكمي، يدعو الميثاق إلى تطوير إعلان المبادئ السوداني الموقع في نيروبي، باعتباره خطوة مهمة في مسار توحيد الصوت المدني، لا وثيقة نهائية مغلقة، بل أساساً قابلاً للتطوير بما يستجيب لتعقيدات الواقع المتغير. ويؤكد الميثاق في خاتمته على التنسيق المشترك بين القوى الموقعة، كل من موقعه داخل التحالفات السياسية الراهنة، على مستوى الأهداف والأنشطة، وفق ما ورد في نص الميثاق، بما يعزز بناء مركز مدني موحد يعيد الحياة المدنية، ويحقق الأمان والاستقرار، ويُسكت صوت الرصاص الذي ظل أعلى من صوت السياسة.

المشاركون

شارك في صياغة وإجازة ميثاق القاهرة طيف واسع من القوى السياسية، من بينها حزب الأمة القومي، حزب البعث القومي، المؤتمر السوداني، المؤتمر الشعبي، الحزب القومي السوداني، التجمع الاتحادي، الوطني

المجموعة السودانية

أعلنت المجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات موافقتها على «ميثاق القاهرة»، وذلك خلال مشاركتها في اجتماع للقوى السياسية والمدنية السودانية، الذي انعقد يوم الأحد 4 يناير 2026م، بدعوة من القيادة المركزية العليا لضباط وضباط صف وجنود متقاعدي الجيش والشرطة والأمن.

وقالت المجموعة، في تعميم صحافي تلقت «أفق جديد» نسخة منه، إن الاجتماع خرج بميثاق أكد على وجوب التمسك بوحدة البلاد، وتعزيز جهود السلام، والمطالبة بالوقف الفوري للحرب. وأوضحت أنها انضمت إلى الموقعين على الميثاق، مع إدراج ملاحظاتها وتسجيل تحفظاتها على ما ورد فيه خارج نطاق اختصاصها.

وأكدت المجموعة أنها كانت قد أرسلت رسالة إلى قوى إعلان نيروبي الصادر بتاريخ 16 ديسمبر 2025م، أبدت فيها ملاحظاتها على الإعلان، ولم تتلقَّ حتى الآن رداً بشأنها. وشددت على أن التزامها ينحصر في حدود ما ورد بميثاق القاهرة الذي وقعت عليه، وليست معنية بما ورد فيه من إشارات إلى إعلان نيروبي.

الاتحادي الموحد، حزب التواصل، الحزب الناصري تيار العدالة الاجتماعية، الحزب الوحدوي الناصري، تيار الوسط للتغيير، الجبهة الشعبية المتحدة، حزب الأمة، حزب التحالف السوداني، ، والاتحادي الديمقراطي الأصل. كما شاركت كيانات حقوقية ونقابية ومجتمعية من بينها مركز ساس الحقوقي، شركاء التنمية، القيادة المركزية للضباط وضباط الصف والجنود المتقاعدين تضامن، تنسيقية المهنيين والنقابات، اللجنة التسييرية لنقابة المحامين، الشبكة الشبابية السودانية، التنسيقية النسوية، مبادرة نساء السلام المستدام، تشاركية السلام، نقابة الصحفيين، مؤسسة نداء السودان للاجئين والنازحين، المجموعة السودانية لضحايا التعذيب، اتحاد الفنانين بالقاهرة ، منظمة إيوا، وسعة للإنتاج الثقافي وصناعة التعايش، إلى جانب شخصيات قومية من بينها الرشيد سعيد، شوقي عبد العظيم، الشيخ خضر، أحمد أبو سن، الناظر محمد سرور رملي، تماضر عبد اللطيف، عوض الكريم محمد أحمد، الطيب العباسي، مصطفى عوض الكريم، سارة نقد الله، فيصل بشير، عثمان فضل الله، وطارق فرح.

ورغم ما يحمله ميثاق القاهرة من لغة جامعة وتشخيص دقيق لجوهر الأزمة السودانية، فإن فرص نجاحه لا تُقاس بجمال النص ولا باتساع قائمة الموقعين عليه، بل بقدرته على التحول من وثيقة توافقية إلى أداة فعل سياسي منظم. فالتجربة السودانية القريبة تُظهر أن أزمة القوى المدنية لم تكن يوماً في نقص المواثيق أو الإعلانات، بل في العجز عن بناء مركز قرار موحد، يمتلك الشجاعة على الانتقال من مربع التوافق اللفظي إلى مربع الاشتباك السياسي الحقيقي مع أسباب الحرب ومن يقفون خلفها.

نقاط قوة

الميثاق يملك نقطة قوة أساسية تتمثل في إعادة الاعتبار لوحدة الصوت المدني، ورفضه الواضح لإعادة إنتاج التسويات المائعة أو العفو السياسي غير المشروط. كما أن انفتاحه على النساء والشباب، وتشديده على العدالة وعدم الإفلات من العقاب، يمنحه رصيداً أخلاقياً لا يُستهان به، خاصة في مواجهة سرديات الأمر الواقع التي تحاول تطبيع الحرب أو تسويقها كقدر لا فكاك منه. غير أن هذا الرصيد يظل هشاً إذا لم يُترجم إلى آليات تنظيمية واضحة، وهياكل قيادة محددة، وخطاب سياسي أكثر حدة في تسمية المسؤولين عن الحرب دون مواربة أو مساواة مضللة بين الضحية والجلاد.

التحدي الأكبر الذي يواجه الميثاق هو خطر أن يتحول إلى منصة حدٍّ أدنى، تُرضي الجميع لكنها لا تُغضب أحداً، وهو فخ سقطت فيه مبادرات مدنية سابقة. فالدعوة لوحدة القوى المدنية، رغم عدالتها، تظل فارغة ما لم تُحسم الأسئلة المؤجلة حول طبيعة هذه الوحدة، وحدودها، وأثمانها السياسية، خصوصاً في ما يتعلق بالموقف من العسكر، ومن شبكات المصالح التي راكمت نفوذها عبر الحرب. من دون هذا الحسم، قد تصبح الوحدة هدفاً بحد ذاته، لا وسيلة لإعادة بناء الدولة.

فرصة ومخاطرة

كما أن رهان الميثاق على تكامل الجهد الوطني مع المبادرات الإقليمية والدولية يحمل في طياته فرصة ومخاطرة في آن واحد. الفرصة تكمن في توظيف الضغط الدولي لوقف الحرب وتخفيف الكارثة الإنسانية، أما المخاطرة فتتمثل في أن تُختزل الإرادة المدنية في دور المُلحق أو المترجم لإرادات خارجية متغيرة، ما لم تُصَن استقلالية القرار المدني ويُعاد تعريف العلاقة مع الخارج على أساس المصالح الوطنية لا الضرورات الآنية.

في المحصلة، يمكن القول إن ميثاق القاهرة يفتح نافذة سياسية مهمة في جدار الانسداد، لكنه لا يكسر الجدار بعد. نجاحه مرهون بمدى استعداد القوى الموقعة عليه لمغادرة مناطق الراحة السياسية، والتخلي عن الحسابات الصغيرة، والقبول بتكاليف الوحدة الحقيقية، لا وحدتها الخطابية. فإما أن يتحول الميثاق إلى نواة مركز مدني فاعل، قادر على فرض نفسه لاعباً أساسياً في معادلة الحرب والسلام، أو يُضاف إلى أرشيف طويل من الوثائق التي قرأت الواقع جيداً، لكنها عجزت عن تغييره.

توماس فريدمان:

فنزويلا أصبحت الآن «مِلكاً سياسياً» لترامب

ملخص

يرى توماس فريدمان أن اعتقال الولايات المتحدة للرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو يجعل فنزويلا عملياً «مِلكاً سياسياً» لدونالد ترامب من حيث المسؤولية، محذراً من أن خطوة تبدو حاسمة قد تفتح أبواباً واسعة لتداعيات غير محسوبة، وتضع واشنطن أمام عبء تاريخي لا يمكن التنصل منه.

يقارن فريدمان ما جرى بالتدخل الغربي في ليبيا عام 2011، حيث أُسقط النظام دون خطة واضحة لليوم التالي، ما قاد إلى فوضى وانقسام مزمن. ويحذر من تكرار السيناريو ذاته في فنزويلا إذا اقتصر التدخل على إزالة رأس النظام دون تصور جدي لبناء دولة مستقرة.

يشكك الكاتب في قدرة إدارة ترامب، بنهجها الارتجالي، على إدارة مشروع معقد لبناء دولة، خاصة في ظل بقاء شبكات مسلحة وتهريب ومخدرات موالية لمادورو، واحتمال تفاقم الصراع الداخلي وأزمة اللاجئين، بما يهدد استقرار أميركا اللاتينية.

كما يلفت فريدمان إلى مخاطر دولية أوسع، أبرزها خلق سابقة خطيرة لاختطاف رؤساء دول ذات سيادة دون غطاء أممي، وإتاحة هامش أكبر لموسكو وبكين للمناورة، لا سيما مع تشابك ملف فنزويلا النفطي مع المصالح الصينية. ويخلص إلى قاعدته الشهيرة: «إن كسرته، فأنت مسؤول عنه»، مؤكداً أن نجاح أو فشل فنزويلا سيظل مرتبطاً باسم ترامب لسنوات.

من السابق لأوانه تماماً الحصول على إجابات واضحة لما سيحدث لاحقاً في فنزويلا في أعقاب قيام إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالقبض على الرئيس نيكولاس مادورو تمهيدا لمحاكمته بالولايات المتحدة، لكن لدى الكثير من الأسئلة بناءً على مثل هذه التدخلات التي قامت بها الولايات المتحدة في مناطق أخرى.

بتلك العبارات استهل الكاتب الأميركي توماس فريدمان مقاله في صحيفة نيويورك تايمز، محذرا من العواقب بعيدة المدى لهذا الفعل، معتبرا أن هذه الخطوة، مهما بدت حاسمة أو شعبية لدى بعض الفنزويليين، فإنها تضع واشنطن أمام مسؤولية تاريخية ثقيلة لا يمكن التهرب منها.

وانطلق فريدمان من مقارنات تاريخية، أبرزها التدخل الغربي في ليبيا عام 2011، حين أُسقط نظام معمر القذافي عبر قوة جوية فقط، من دون وجود خطة متماسكة لإدارة مرحلة ما بعد السقوط.

والنتيجة -كما يفيد المقال- كانت فوضى مستدامة وانقساما سياسيا وحروب مليشيات، مما جعل ليبيا حتى اليوم دولة «هشة» ومصدرا لعدم الاستقرار الإقليمي والهجرة غير النظامية، ويخشى الكاتب أن تتكرر الديناميكية ذاتها في فنزويلا إذا ما اكتفت الولايات المتحدة بإزالة رأس النظام من دون تصور واقعي لبناء نظام بديل مستقر.

وأعاد فريدمان إلى الأذهان مقالاً كان قد كتبه في حينه، قال فيه «أنا لا أعرف ليبيا، لكن غريزتي تخبرني أن أي نوع من النتائج اللائقة هناك سيتطلب وجود قوات على الأرض، إما كمساعدة عسكرية للمتمردين للإطاحة بالقذافي كما نريد، أو كقوات حفظ سلام ومحكمين بعد القذافي بين القبائل والفصائل للمساعدة في أي انتقال إلى الديمقراطية. ولا يمكن أن تكون تلك القوات قواتنا، فنحن لا نستطيع تحمل تكاليفها مطلقاً».

وفي تقدير فريدمان أن تصريحات ترامب نفسها -في المؤتمر الصحفي الذي عقده أمس السبت- تعكس إدراكا ضمنيا بخطورة «الضربة الخاطفة» في السياسة الدولية، إذ تحدث الرئيس عن استعداد بلاده لإدارة فنزويلا مباشرة، وعن عدم استبعاد «وجود قوات على الأرض».

غير أن الكاتب يتساءل عما إذا كانت إدارة ترامب، بنهجها «الارتجالي» وتركيبتها غير المتجانسة، قادرة فعلياً على إدارة مشروع ضخم لبناء دولة، هو الأكبر منذ تجربتي العراق وأفغانستان.

كما لفت في مقاله إلى أن مادورو، رغم سقوطه، ترك وراءه شبكة مسلحة من الموالين والمهربين وعصابات المخدرات، مما ينذر بصراع داخلي قد يتخذ شكل انهيار شامل أو انفجار إقليمي، على غرار نماذج شهدها الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، يحذّر فريدمان من تفاقم أزمة اللاجئين الفنزويليين، التي تُعد أصلا من الأكبر عالمياً، وما قد تنجم عنه من مزيد من زعزعة إستقرار دول أميركا اللاتينية والكاريبي.

ولا يقتصر القلق على الداخل الفنزويلي، بل يمتد إلى الساحة الدولية، ذلك أن «خطف» رئيس دولة ذات سيادة من عاصمته، من دون غطاء أممي -على حد تعبير المقال- قد تُستَخدم سابقة خطيرة من قبل قوى كبرى أخرى، وعلى رأسها الصين، في صراعاتها الإقليمية، خصوصاً تجاه تايوان.

كما يرى فريدمان أن انشغال واشنطن بملف فنزويلا سيمنح موسكو وبكين هامشاً أوسع للمناورة في أوكرانيا وآسيا.

كما تبرز إشكالية النفط والديون، حيث تعد الصين المستورد الرئيسي للنفط الفنزويلي، مما ينذر أي صراع قادم هناك باحتكاك مباشر مع المصالح الاقتصادية الكبرى لبكين.

ويعود الكاتب في ختام مقاله إلى قاعدته الشهيرة التي صاغها قبيل غزو العراق، مفادها «إن كسرته، فأنت المسؤول عنه». فمن وجهة نظره أن فنزويلا أصبحت الآن «مِلكاً سياسياً» لترامب من حيث المسؤولية، لا السيطرة. فإذا نجحت الولايات المتحدة في مساعدة الفنزويليين على بناء نظام أفضل، فسيُحسب ذلك إنجازا تاريخيا لترامب. أما إذا انزلقت البلاد إلى فوضى أعمق، فسيظل اسم ترامب ملتصقاً بتلك الفوضى لسنوات طويل، وفق تحليل فريدمان.

يُذكر أن مادورو جلب إلى الولايات المتحدة مساء السبت بالتوقيت المحلي بعدما اعتقلته قوات أميركية خلال عملية عسكرية بالعاصمة كراكاس، ومن المتوقع أن يمثل غداً أمام محكمة فدرالية في مانهاتن بمدينة نيويورك.

المصدر: نيويورك تايمز

من التـــالي..؟

ملخص

يعقد تقرير مقارنة تاريخية بين اعتقال الولايات المتحدة لرئيس بنما مانويل نورييغا عام 1989، وما قيل إنه اعتقال للرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو في 3 يناير 2026، ليطرح صورة لسياسة أميركية تعيد إنتاج منطق القوة والتدخل المباشر، حيث بات رؤساء الدول عرضة للاختطاف من داخل بلدانهم بقرار أحادي من واشنطن.

وُصفت العملية ضد فنزويلا بأنها عسكرية مباغتة شملت ضربات وانقطاعًا للكهرباء واعتقال مادورو وزوجته ونقلهما إلى الولايات المتحدة، ما أثار ردود فعل دولية غاضبة، أبرزها من روسيا التي اعتبرت الخطوة انتهاكًا صارخًا للسيادة ودعت للحفاظ على أميركا اللاتينية منطقة سلام.

يرى مراقبون أن ما جرى لا يندرج قانونيًا ضمن "الاعتقال"، بل يمثل اختطافًا وبلطجة سياسية تخالف قواعد القانون الدولي وحصانة رؤساء الدول، مشيرين إلى أن الدافع الحقيقي ليس حماية الديمقراطية، بل السعي للهيمنة على ثروات فنزويلا، خاصة النفط والمعادن، كما عبّر عن ذلك سياسيون سودانيون من بينهم فيصل محمد صالح.

أعاد الحدث طرح سؤال "من التالي؟" في ظل تهديدات ترامب الضمنية، وامتد الجدل إلى السودان، حيث انقسمت الآراء بين من يرى احتمال استهداف البرهان، ومن يستبعد ذلك لعدم تعارضه مع المصالح الأميركية. وفي المحصلة، يصوّر المقال عالمًا تحكمه "سياسة الغاب"، حيث تتقدم القوة الأميركية على القانون، وتُرهب الخصوم تحت شعار الأفعال المباشرة.

أفق جديد-الزين عثمان

وكأنّ الذاكرة السياسية للتاريخ تعيد إنتاج ذات المشاهد في التوقيت نفسه، اختارت الولايات المتحدة الثالث من يناير موعدًا يتقاطع مع واقعة مشابهة قبل ستة وثلاثين عامًا؛ ففي 3 يناير من العام 1989 اعتقلت قوة أمريكية رئيس بنما مانويل نورييغا، ضمن عملية عسكرية واسعة عُرفت باسم "السبب العادل"، ليعود التاريخ ويكرر نفسه في 3 يناير 2026 حين اعتقلت قوة أمريكية الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو.

ويقبع الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو حاليًا في مركز احتجاز بمدينة نيويورك، عقب إصدار الرئيس الأميركي دونالد ترمب أوامره بتنفيذ عملية للقبض على زعيم الدولة الواقعة في أميركا الجنوبية، والسيطرة على بلاده في خطوة أثارت جدلًا واسعًا على المستويين السياسي والقانوني.

العملية التي وُصفت بالمباغتة نُفذت في وقت مبكر من يوم السبت، وأسفرت عن انقطاع التيار الكهربائي في مناطق من العاصمة كاراكاس، وشملت ضربات استهدفت منشآت عسكرية. وخلالها اعتقلت قوات خاصة أميركية مادورو وزوجته سيليا فلوريس، حيث نُقلا على متن طائرة هليكوبتر إلى سفينة تابعة للبحرية الأميركية، قبل ترحيلهما جوًا إلى الولايات المتحدة. وفي مقطع فيديو متداول، ظهر الرئيس "المختطف" وهو يردد عبارة "عام جديد سعيد".

ورسمت هذه "العملية" مشهدًا جديدًا لعالم لم يعد فيه الرؤساء ينعمون بالأمان داخل قصورهم، حيث بات يمكن اختطافهم بسهولة وتحويلهم إلى السجون الأميركية، بفرمان مباشر من "ترامب" الذي لوّح بأن استراتيجيته الجديدة قد تطال حكامًا آخرين، محددًا من بينهم الرئيس "الكولومبي".

وفي ردود الفعل الدولية، أعربت روسيا عن قلقها البالغ إزاء ما وصفته بنقل مادورو وزوجته "قسرًا" من البلاد، معتبرة أن هذه الإجراءات، في حال تأكدها، تمثل انتهاكًا غير مقبول لسيادة دولة مستقلة، وطالبت بتوضيحات عاجلة. كما أدانت موسكو "العمل العدواني المسلح الأميركي" ضد فنزويلا، داعية إلى الإبقاء على أميركا اللاتينية منطقة سلام، ومبدية استعدادها لدعم الحوار بين أطراف النزاع.

ويرى مراقبون أن ما حدث من جانب الولايات المتحدة ورئيسها دونالد ترامب هو اختطاف وبلطجة وليس اعتقالًا، إذ إن اعتقال الرؤساء تحكمه شروط موضوعية صارمة، ويتم عادة تحت مظلة الأمم المتحدة وبنص القانون الدولي. ويُعد ذلك استثناءً محتملاً فقط في حال كان الرئيس المعتقل متهمًا بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، حيث يمكن حينها تبرير التدخل وفق قرارات أممية أو تحت مظلة القانون الدولي.

وتؤكد القواعد القانونية الدولية أن عملية اعتقال رئيس دولة من داخل وطنه على يد دولة أخرى تمثل انتهاكًا صريحًا للسيادة الوطنية وللحصانة الدبلوماسية، إذ يتمتع جميع رؤساء الدول بحصانة تحميهم من الاعتقال أو الملاحقة القضائية في الدول الأخرى، وهو مبدأ يهدف إلى تعزيز الاستقرار الدولي وصون العلاقات بين الدول.

وفي الوقت الذي أدانت فيه دول كثيرة ما جرى في فنزويلا، ينتظر آخرون تكرار المشهد مع رؤساء آخرين يرون أنهم يهددون السلام العالمي وحياة مواطنيهم، وينتظرون "المخلّص الأمريكي" للقيام بهذا الدور. غير أن ترامب – بحسب محللين – لم يتحرك من أجل عيون الشعب الفنزويلي بقدر ما حركته الرغبة الأميركية في نهب موارد الدول الأخرى وتوظيفها لخدمة الولايات المتحدة.

وفي هذا السياق، نقل عن وزير الإعلام الأسبق في الحكومة السودانية فيصل محمد صالح، الذي غرّد رافضًا الخطوة، قوله إن ترامب لم يختطف مادورو لأنه ديكتاتور، بل لأنه طامع في ثروات فنزويلا من بترول ومعادن، وهو أمر ظل محور نقاش منذ شهور، وأشار إليه ترامب نفسه أكثر من مرة.

ويذهب صالح إلى أن ما قام به ترامب يُعد عملية إرهابية بموجب القانون الدولي، واعتداءً على سيادة دولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة، معتبرًا أن الذين يتحدثون عن ديكتاتورية مادورو يبحثون عن منفذ للهروب من مواجهة الحقيقة.

وتبدو أميركا – وفق توصيف سياسيين – خائفة، لكنها تتحول إلى كيان مخيف حين يحرّك سيد المكتب البيضاوي "أقوى جيش في التاريخ"، وحينها يصبح على الجميع أن يتناسوا النياشين فوق رؤوسهم، ويتحسسوا رؤوسهم، خشية أن يواجهوا المصير ذاته الذي واجهه الرئيس الفنزويلي، الذي تحول إلى مجرد سجين في الولايات المتحدة الأميركية، في زمن سطوة القوة

الأميركية التي يحركها ترامب. وسرعان ما طرحت خطوة فنزويلا سؤالها الكبير: من التالي؟

وعقب حادثة فنزويلا، غرّد مستشار الرئيس الأميركي للشؤون الإفريقية والشرق الأوسط مسعد بولس على منصة "إكس" قائلًا: "الرئيس ترامب لا يلعب ألعابًا، لا خداع، لا جدال، فقط أفعال مباشرة. هو صادق فيما يقول وملتزم به، إن لم تفهم الرسالة من قبل، فقد وصلت الآن، الآن أنت تعرفها". وهي تغريدة أعادت طرح السؤال مجددًا حول الجهة المقصودة.

وفي التفسير "السوداني"، ذهب بعضهم إلى أن المقصود هو رئيس مجلس السيادة وقائد الجيش عبد الفتاح البرهان، وهو تفسير عبّر عن رغبات من يرون في الرجل حجر عثرة أمام تحقيق السلام في السودان، أو بدقة أكبر أمام تحقيق الطموحات الأميركية في المنطقة، وبالتالي يرون أنه قد ينتظر تدخل الجيش الأميركي للقبض عليه ومحاكمته.

في المقابل، استبعد آخرون هذا السيناريو، معتبرين أن البرهان يمضي بخطى حثيثة لتحقيق الغايات الأميركية وتنفيذ التفاهمات السرية بين الخرطوم وواشنطن. واستشهدوا في ذلك بتصريحات مسعد بولس لصحيفة "السفير" اللبنانية، التي أشار فيها إلى أن الخطة الموضوعة تسير وفق ما هو مخطط لها، داعيًا إلى عدم التركيز على تصريحات البرهان المثيرة للجدل، والتركيز بدلًا من ذلك على وقف الحرب ومعالجة الأزمة الإنسانية.

كما أشار آخرون إلى أن بولس ربما كان يعني برسالته وتهديده المبطّن رؤساء دول أخرى، سبق أن أشار إليهم ترامب صراحة، من بينهم رئيس كوبا، ورئيس كولومبيا، وإيران، وغيرهم ممن يراهم ترامب تهديدًا حقيقيًا للمصالح الأميركية، معتبرين أن السودان لا يعني شيئًا لأميركا حتى تنفذ فيه عملية مشابهة لما جرى في فنزويلا.

واستبعد هؤلاء تحريك حاملات الطائرات الأميركية أو الهبوط في بورتسودان من أجل اعتقال قائد الجيش السوداني، الذي لا يمكن تصنيفه كتهديد للمصالح الأميركية أو لمصالح ترامب، فيما ذهب آخرون إلى القول إن قائد الجيش معتقل في أزماته الخاصة، ومسجون داخل حدود بلاده التي حولتها الحرب إلى سجن كبير، تبدو معه السجون الأميركية كفنادق خمس نجوم

من فنزويلا الى السودان .. حين يختفي الحليف

إبراهيم هباني

ملخص

يتناول المقال مفهوم «الحليف» في السياسة بوصفه خطرًا خفيًا، إذ قد يدفع شريكه تدريجيًا نحو الهاوية ثم يختفي عند لحظة الاختبار. ويقدّم ما جرى في فنزويلا نموذجًا واضحًا لتحالفات صاخبة في الخطاب، لكنها هشة في الواقع، حيث تتبدد عند ارتفاع كلفة المواجهة.

يوضح الكاتب أن نظام مادورو استند إلى دوائر دعم متداخلة: داخلية تحمي السلطة لا الدولة، وإقليمية تكتفي بالاصطفاف الكلامي، ودولية تحكمها الحسابات الباردة. وعند لحظة الذروة، كُشفت الحقيقة باعتقال الرئيس دون أن تتحرك التحالفات، في رسالة تؤكد أن موازين القوة تتقدم على الشعارات والحصانات.

يربط الكاتب بين التجربة الفنزويلية والواقع السوداني، حيث تُدار الأزمة بذهنية مشابهة تقوم على إطالة الصراع والارتهان لتحالفات عابرة للحدود بوصفها شبكة أمان. في الحالتين، يُسوَّق العناد على أنه قوة، بينما يتراكم الثمن حتى يصبح أشد فداحة.

يخلص إلى أن الرهان على الحلفاء أو على الفقه الدولي دون شرعية داخلية وسلام حقيقي رهان خاسر. فالدول لا تُحمى بالخطابات أو الإيقاع الصاخب، بل تُبنى بشرعية مستقرة ومشروع دولة، لأن الحليف يختفي، أما كلفة الوهم فتبقى.

في السياسة ليست الكلمات بريئة، و«الحليف» قد يكون أخطر من الخصم. فالحليف لا يجرّك إلى المعركة دفعة واحدة، بل يربّت على كتفك، وهو يدفعك خطوة بعد خطوة الى حافة الهاوية، ثم يختفي عند أول اختبار حقيقي. ما جرى في فنزويلا يقدّم المثال الأوضح، لا بوصفه خبراً بعيداً، بل نموذجاً سياسياً مكتمل الأركان.

حين ورث نيكولاس مادورو السلطة، ورث معها خطاب «الرفاق»، وطمأنينة التحالفات الصاخبة. بدا المشهد كجبهة صلبة في مواجهة العالم، لكن مع ارتفاع الكلفة تبيّن أن الرفقة ليست سوى دوائر مصالح، تتسع في الخطب، وتضيق عند الحقيقة.

دائرة داخلية تحرس السلطة لا الدولة. ودائرة اقليمية تجيد الإصطفاف الكلامي، وتغيب عند الدفع. ودائرة دولية تدار بالميزان لا بالعاطفة، دعم محدود حين يكون الثمن منخفضاً، وصمت محسوب حين ترتفع المخاطرة.

وعند الذروة، جاء الاعتقال المهين رسالة سياسية اكثر منه اجراء قانونيا. في تلك اللحظة لا تُستشار حصانات، ولا تُقلّب فصول الفقه الدولي. تُقرأ فقط خرائط القوة. لم تهرع العواصم، ولم تُكسر التوازنات. اختفى الحليف، وبقي الرجل وحيداً.

هذه الحكاية ليست بعيدة عن منطقتنا. المشهد السوداني يُدار، مع اختلاف الجغرافيا، بذهنية مشابهة. إطالة الحرب، اللعب على التناقضات الاقليمية، والارتهان لتحالفات وتنظيمات عابرة للحدود، باعتبارها شبكة امان.

هنا ايضا يعمل الحليف بالآلية ذاتها. يزرع وهم السيطرة، يقدّم العناد بوصفه قوة، ويؤجل مواجهة الواقع، حتى يصبح الثمن افدح.

لعبة «ببقى ليك بمبي» واحدة في الحالتين. في فنزويلا كانت مراوحة بين الشرق والغرب، وخطاب مقاومة لا يسنده اقتصاد ولا شرعية. وفي السودان مراوحة بين الاقليم والمجتمع الدولي، وخطاب تعبئة لا يسنده مشروع دولة.

الفارق أن فنزويلا دفعت الثمن سياسياً واقتصادياً، بينما يدفع السودان الثمن دماً وخراباً يومياً.

الفقه الدولي الذي يُستدعى دفاعاً عن السيادة والحصانات، اثبت مرة بعد أخرى انه ليس مظلة أمان، بل أداة ظرفية تتحرك مع موازين القوة. من يراهن عليه وحده، دون شرعية داخلية وسلام، يكتشف هشاشته متأخراً.

بهذا المعنى تصبح اغنية بقى ليك بمبي أكثر من لحن راقص، تتحول إلى استعارة سياسية دقيقة. إهتمام يأتي متاخراً، صاخباً، ومشحوناً بالوعود، لكنه بلا ثبات.

هكذا يعمل الحليف. يتقن الايقاع، يرفع المعنويات، يملأ الفراغ بالضجيج، ثم ينسحب عند أول إختبار ثقيل.

في فنزويلا كما في السودان، تغيّر المزاج، تصاعد الخطاب، ثم صمت. وعندما تنتهي الموسيقى، لا يبقى من «ببقى ليك بمبي» سوى الحقيقة العارية. الدول لا تُبنى على الايقاع، ولا تُحمى بالرقص، بل بشرعية وسلام لا يختفيان مع آخر لحن.

الاتجاه الخامس

المستودع الجديد

د. كمال الشريف

ملخص

يرى الكاتب أن فنزويلا ليست كما يصورها الخطاب الأمريكي دولة فوضى ومخدرات، بل بلد ذو موقع جغرافي وثروات طبيعية تستفز المصالح الأمريكية. فالولايات المتحدة، بحسب النص، لا تتسامح مع أي استفزاز، وتتعامل بمنطق استراتيجي طويل المدى، لا بالعواطف أو المجاملات السياسية.

يقارن بين تعامل أمريكا مع فنزويلا وتعاملها مع أنظمة أخرى مثل السودان، حيث ترى واشنطن أن بعض الأنظمة، رغم طابعها الديني أو السلطوي، ليست خطراً مباشراً على مصالحها ويمكن توظيفها مرحلياً لإنجاز مشاريع كبرى، مثل سد النهضة أو اتفاقات إبراهيم، مقابل تنازلات سياسية واقتصادية.

يؤكد الكاتب أن جوهر الصراع يتمحور حول الثروات: النفط، الذهب، اليورانيوم، والمواقع الجغرافية الحساسة. ففنزويلا تُعد "المستودع الأكبر" لهذه الموارد، بينما يُنظر إلى السودان كبوابة جيوسياسية محتملة في صراعات إقليمية أوسع، خاصة المرتبطة بإيران وإسرائيل وممرات السلاح.

يخلص إلى أن الولايات المتحدة لا تؤمن بالأصدقاء بل بالمصالح الدائمة، وأن استراتيجيتها تقوم على السيطرة على الممرات والمواقع الحيوية ولو عبر حرق الدول وإعادة تشكيلها. وفي هذا السياق، يجد السودان نفسه عالقاً بين نار تجارة الحرب داخلياً، ونار الصراع الدولي على جغرافيا المنطقة وثرواتها.

فنزويلا ليست بلد مخدرات وصياعة وبلاوي سوده كما يقول عنها ترامب وجماعة الحكم في امريكا

فنزويلا هي بلد في موقع جغرافيا تستفز القوى الأمريكية وأيضا تستفز السياسه الأمريكية وامريكا بلد لاتعرف الاستفزاز او حتى المداعبة مثل التي كان يفعلها القذافي معها ليل ونهار وصلت لحد السب (انعل دين امريكا) وتصور كل الشتائم التي نكتبها ويقولها الزعماء عنها معروفة ومترجمة هناك بالحرف

بحكم ان الامريكان يعملون باستراتيجيات طويلة في وقت تكن طريقه الحكم مثل السودان يحكمها رجال دين ولكنهم ليسوا خطرا علي مصالحها ويعرف عنهم انهم رجال دين وتجارة ويمكن التعامل معهم كما قال المبعوث الذي طردته حكومه الانقاذ في العام 2010 ولهذا امريكا تجد ان خطورتهم محدودة يمكن الابقاء عليهم حتي تكمل مشروع ما في منطقه ما كما حدث في مسألة تكملة سد النهضه وكما حدث في فتح مشروع ابراهام الذي اصبح السودان عضواً موقعاً عليه بكل هدؤ ودون طلبات وقدمت حكومه البشير كثير من التنازلات لأمريكا في المنطقه بدء من صفقة بن لادن ختاماً بحرب البوارج والتنازلات التي تتفاوض عليها مع الكبار الذين يهتمون بالفائض والاحتياطي للنفط والذهب واليورانيوم والمواقع الجغرافية المطلوبة لاستراتيجية امريكا والحلفاء

وفنزويلا بالنسبة لامريكا والحلفاء هي المستودع الأقوى والأكبر للنفط والذهب وغيره من الخامات التي تحتاجها امريكا والحلفاء.

وقد يكون وضع السودان انه البوابه التي من الممكن تبقي سبباً في يوم ما لاشعال وحرق واعتقال شيوخ إيران وهذا وارد جداً والطريق سالك هنا منذ ان قصفت اسرائيل ممرات نقل الأسلحة عبر بورتسودان لحماس عن طريق إيران

إذن امريكا لاتعرف أصدقاء ابداً تعرف وجودها حتي تنتهي الدنيا و يقول كيسنجر قتلنا 20 مليون هندي أحمر حتي نقيم امريكا والهنود الحمر هم أصحاب الأرض وعلموا الامريكان اكتشاف المزيد وامتدت تعليمهم للتوسيع حتي وصلت لفيتنام

وعلي مجموعة الحكم في بورسودان أن كل مايهم امريكا هي ان تمتد يدها لتسيطر علي كل مياة المحيطات والبخار في العالم ولكنها يهمها اولا ممرات صغيره ترضي بها طموح احتياطات تعرف انها سوف تنقرض في المنطقه باستراجية حرق الدول العربيه بثرواتها وبمواقعها الاستراتيجية ... فقط

إذن الجزء الأكبر من اهل الحرب يعلمون النظريه ولكنها تجارة امريكا والحلفاء التي تعلمناه نحن من اجل إزالة شعب لا لزوم له واقامة محطات حكم فقط تمر منها مشاريع الحاكم الأكبر

نحن بين نارين

الأولى تجارة الحرب في السودان

والثانية امتلاك جغرافيا المنطقه التي يناقشها بولس الآن بتنتهي المهنية.

حين تتكلم القوة وتصمت الشرعية (الرمح الجنوبي) ونهاية عالم الشرعية الدولية

عبده الحاج

ملخص

يتناول المقال انهيار مفهوم الشرعية الدولية التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان القانون الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف ضابطًا لاستخدام القوة. ويرى الكاتب أن العالم يشهد تحوّلًا خطيرًا من منطق السيادة وتسوية النزاعات سلميًا إلى منطق تفرض فيه القوة العسكرية إرادتها دون قيود فعّالة.

يرى أن اعتقال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو في عملية «الرمح الجنوبي» تعدّ سابقة غير مسبوقة، إذ جرى اقتلاع رمز سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة بالقوة العسكرية. ولم يقتصر الخطر على الفعل نفسه، بل في تقديمه كإجراء قانوني عابر للحدود، ما أسقط عمليًا مبدأ الحصانة والسيادة وحوّل العدالة إلى أداة سياسية.

يشير إلى أن العملية تكشف عن نمط متكرر في السياسة الدولية، حيث تسبق القوة القانون ثم يُستدعى لتبريرها، كما حدث في بنما والعراق. وقد أحدثت الواقعة انقسامًا دوليًا حادًا، مع إدانات من روسيا والصين وأمريكا اللاتينية، مقابل موقف أوروبي رمادي، ما عكس عمق التصدع وازدواجية المعايير في النظام العالمي.

يخلص الكاتب إلى أن عجز الأمم المتحدة وتسارع سباق التسلح وبروز تكتلات بديلة، مؤشرات على دخول العالم مرحلة «ما بعد الشرعية». ففي هذا النظام المتفكك، لم يعد القانون مرجعية حاكمة، بل أصبحت القوة هي مصدر الحق، ما ينذر بعالم أكثر فوضوية وخطرًا على السلم الدولي.

حين تتكلم القوة وتصمت الشرعية، نكون أمام لحظة فاصلة في تاريخ العلاقات الدولية. ويُقصد بـ(عالم الشرعية الدولية) ذلك النظام العالمي الذي تشكّل بعد الحرب العالمية الثانية، والذي تُدار فيه العلاقات بين الدول عبر القانون الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف، وعلى رأسها الأمم المتحدة، بدلًا من منطق القوة العسكرية المباشرة. في هذا العالم، تُعد السيادة، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، واحترام الحدود، قيودًا حاكمة يُفترض أن تنطبق على جميع الدول، بما فيها القوى الكبرى، وأن تشكّل الحد الأدنى من الضبط الجماعي للسلوك الدولي.

مع فجر الثالث من يناير 2026، دخل العالم مرحلة جديدة وخطيرة في العلاقات الدولية. فما جرى في كاراكاس لم يكن مجرد عملية عسكرية محدودة، بل زلزالًا سياسيًا وقانونيًا أنهى عمليًا أحد أهم محرمات النظام الدولي: حصانة سيادة الدول ورؤسائها. عملية الرمح الجنوبي (Operation Southern Spear)، التي أعلنتها الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس دونالد ترامب، وأسفرت عن اعتقال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو وزوجته ونقلهما إلى خارج البلاد، تمثل أخطر سابقة من نوعها في القرن الحادي والعشرين، ليس بسبب نتائجها المباشرة فحسب، بل لما تؤسسه من تحول جذري في مفهوم الشرعية الدولية ذاته.

وبحسب البيانات الرسمية الصادرة عن جهات أمريكية رفيعة، نفذت وحدات نخبة من القوات الخاصة الأمريكية إنزالًا عسكريًا واسع النطاق في العاصمة الفنزويلية، رافقه قصف مكثف، وانتهى بوضع رئيس دولة عضو في الأمم المتحدة (في العهدة الأمريكية)، تمهيدًا لمحاكمته داخل الولايات المتحدة بتهم تتعلق بما تصفه واشنطن بـ(إرهاب المخدرات). لم يكن ما جرى مجرد اعتقال، بل اقتلاعًا مباشرًا لرمز السيادة الوطنية بالقوة العسكرية، في سابقة تتجاوز حتى نماذج التدخل الكلاسيكية أو الحروب بالوكالة، وتعيد تعريف العلاقة بين القوة والسيادة من جذورها.

غير أن التحول الأخطر لا يكمن في استخدام القوة وحده، بل في الإطار المفاهيمي الذي قُدِّمت من خلاله العملية. فقد أعادت الولايات المتحدة توصيف ما جرى لا كعمل حربي أو عدوان على دولة ذات سيادة، بل كـ(إنفاذ قانون) و(ملاحقة جنائية عابرة للحدود). هنا تتهاوى ركائز الشرعية الدولية؛ فحين تُحوَّل الحرب إلى إجراء قضائي، وتُسقط الحصانة الرئاسية بقرار أحادي، تصبح السيادة مفهومًا انتقائيًا لا مبدأً جامعًا، وتتحول العدالة إلى أداة سياسية لا مرجعية محايدة.

هذا المنطق ليس جديدًا على التاريخ الحديث. فقد شهده العالم في غزو بنما عام 1989 واعتقال مانويل نورييغا، كما شهده في غزو العراق عام 2003. في كل هذه الحالات، تكررت القاعدة نفسها: القوة تسبق القانون، ثم يُستدعى القانون لاحقًا لتبرير ما فُرض بالقوة أو لتجميل نتائجه. الجديد اليوم أن هذا المنطق يُطبَّق بصورة أكثر فجاجة، وفي سياق دولي أكثر هشاشة.

وقد أحدثت العملية انقسامًا دوليًا حادًا كشف عمق التصدع في النظام العالمي. فقد وصفت روسيا ما جرى بأنه عدوان مسلح وانتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة، بينما أدانت الصين السلوك الأمريكي بوصفه نموذجًا أحاديًا خطيرًا. هذا الموقف لا يعكس دفاعًا عن نظام مادورو بقدر ما يعكس إدراكًا عميقًا بأن تحويل اختطاف رؤساء الدول إلى أداة سياسية يفتح الباب أمام فوضى لا تستثني أحدًا. وفي أمريكا اللاتينية، استُحضرت الذاكرة الجماعية لتاريخ طويل من الانقلابات والتدخلات، واعتُبرت العملية إهانة لسيادة القارة بأكملها، بينما وقفت أوروبا في المنطقة الرمادية، مكتفية بالدعوة إلى ضبط النفس دون إدانة صريحة، في تجلٍّ واضح لازدواجية المعايير حين يتعلق الأمر بحليف استراتيجي.

في قلب هذا المشهد، بدت الأمم المتحدة عاجزة أكثر من أي وقت مضى. فبيانات القلق والتحذير من (سابقة خطيرة) لم تغيّر شيئًا من الواقع الذي فرضته القوة على الأرض. المنظمة الأممية لم تستطع منع العملية، ولا إيقاف تداعياتها، ولا محاسبة منفذيها، بسبب اختلال بنيوي معروف، على رأسه حق النقض وهيمنة الدول الكبرى. وهكذا انتقلت من كونها إطارًا لضبط القوة إلى مسرح تُدار فيه البيانات بعد أن يُحسم الفعل خارجها.

هذا العجز دفع العديد من الدول إلى البحث عن مظلات بديلة خارج الإطار الأممي. فبرزت منظمة شنغهاي للتعاون كمنصة أمنية وسياسية ترفض تغيير الأنظمة بالقوة وتوفر غطاءً متبادلًا لأعضائها، فيما تطورت مجموعة البريكس إلى مشروع استراتيجي يسعى إلى تقليص الاعتماد على النظام المالي الغربي الذي بات يُستخدم أداة ضغط وعقاب سياسي. هذه التكتلات لا تمثل بدائل أخلاقية للنظام الدولي، لكنها تعكس استجابات واقعية لانهيار المرجعية الجامعة وتشظي الشرعية.

وفي عالم تتآكل فيه الشرعية الدولية بهذا الشكل، يتسارع سباق التسلح بوتيرة غير مسبوقة. تُنفق الدول تريليونات الدولارات على أدوات الدمار،

بينما تتراجع الاستثمارات في التنمية والصحة والتعليم. كل سابقة لا تُردع، وكل خرق لا يُحاسَب، يدفع العالم خطوة إضافية نحو حافة يصبح فيها الخطأ الواحد كافيًا لإشعال مواجهة واسعة لا يمكن احتواؤها. في هذا السياق، لم يعد السلام والتعايش السلمي شعارًا أخلاقيًا أو خطابًا مثاليًا، بل ضرورة وجودية في عالم بلغ من التسلح حدًا يجعل غياب القواعد خطرًا شاملًا.

إن ما جرى في كاراكاس ليس حادثة معزولة، بل إعلان صريح عن نهاية مرحلة كانت فيها الشرعية الدولية قيدًا، ولو نسبيًا، على سلوك القوة. نحن أمام نظام دولي يتفكك، تتحول فيه القوة إلى مصدر الحق، وتغدو فيه المؤسسات عاجزة عن الضبط والردع. وفي عالم كهذا، لم يعد السؤال المطروح عند اندلاع الأزمات: هل هذا العمل قانوني؟ بل أصبح السؤال الوحيد: من يملك القوة لتنفيذه؟ ومن يملك الغطاء لتبريره؟ وهنا تكمن أخطر نتائج (الرمح الجنوبي): ليس مصير فنزويلا وحدها، بل مستقبل نظام دولي كامل دخل مرحلة ما بعد الشرعية.

مفهوم الأمن القومي السوداني: بين الجغرافيا والدولة والمجتمع

محمد شمينا

ملخص

يرى المقال أن الأمن القومي السوداني مفهوم مركّب لا يقتصر على البعد العسكري، بل يرتبط بطبيعة الدولة وتاريخها وتنوعها الجغرافي والثقافي. فالسودان كيان تشكّل عند تقاطع مصالح وهويات متعددة، ما جعل أمنه مرهونًا بقدرة الدولة على إدارة هذا التعقيد وتحويله من مصدر تهديد إلى عنصر قوة واستقرار.

يوضح الكاتب أن الجغرافيا تحتل موقعًا محوريًا في معادلة الأمن القومي، خاصة الحدود الطويلة، والبحر الأحمر، ونهر النيل. فهذه العناصر تمنح السودان وزنًا استراتيجيًا إقليميًا، لكنها قد تتحول إلى عبء أمني إذا غابت الرؤية الواضحة لإدارتها، أو ضعفت الدولة أمام التنافس الإقليمي والدولي.

يؤكد أن جوهر التحدي الأمني في السودان داخلي بالأساس، ويتصل بعلاقة الدولة بالمجتمع وتعدد الهويات والقبائل. فالأمن الاجتماعي والسلم الأهلي، ودور الإدارة الأهلية في ضبط النزاعات، عناصر أساسية للأمن القومي، ولا يمكن تعويضها بالقوة العسكرية وحدها.

يخلص الكاتب إلى أن الأمن القومي السوداني يقوم على ترابط الأبعاد السياسية والاقتصادية والإقليمية، ويتطلب دولة ذات شرعية ورؤية استراتيجية طويلة المدى. فالأمن ليس مشروع أجهزة، بل مشروع دولة متكاملة، قادرة على حماية مواردها، وبناء الثقة مع مجتمعها، والتحرك كفاعل مؤثر في محيطها الإقليمي.

لا يمكن مقاربة مفهوم الأمن القومي السوداني بمعزل عن طبيعة الدولة نفسها. فالسودان ليس دولة عادية من حيث التكوين أو الموقع أو التاريخ، بل كيان تشكّل عند تقاطع جغرافيات وثقافات ومصالح، وظل منذ الاستقلال يعيش حالة توتر مزمن بين إمكاناته الكبيرة وقدرته المحدودة على إدارتها. من هنا، يصبح الأمن القومي في الحالة السودانية مفهومًا مركبًا، يتجاوز التعريفات العسكرية الضيقة، ليشمل الدولة والمجتمع والموارد والعلاقات الإقليمية في آن واحد.

الأمن القومي، في جوهره، هو قدرة الدولة على حماية بقائها، وصون وحدتها، والدفاع عن مصالحها الحيوية، وضمان حدٍّ معقول من الاستقرار يسمح للمجتمع بالحياة والإنتاج. غير أن هذه القدرة، في السياق السوداني، لا تُقاس فقط بامتلاك القوة الصلبة، بل بمدى تماسك الداخل، ووضوح الرؤية، وقدرة الدولة على تحويل الجغرافيا والتنوع من مصادر تهديد إلى مصادر قوة.

يبدأ الأمن القومي السوداني من الجغرافيا. فالسودان يمتلك حدودًا برية طويلة مع عدد كبير من الدول، وساحلًا استراتيجيًا على البحر الأحمر، وارتباطًا مباشرًا بحوض النيل. هذه الجغرافيا منحت البلاد وزنًا إقليميًا محتملًا، لكنها في الوقت ذاته جعلتها عرضة لتقاطعات المصالح والصراعات. فالدولة التي لا تملك تصورًا واضحًا لكيفية إدارة موقعها، تتحول جغرافيتها إلى عبء أمني بدل أن تكون رافعة استراتيجية.

في هذا الإطار، يحتل البحر الأحمر مكانة مركزية في معادلة الأمن القومي السوداني. فهو ليس مجرد منفذ بحري، بل ممر استراتيجي عالمي، تتقاطع فيه مصالح قوى إقليمية ودولية. أمن هذا الساحل لا يرتبط فقط بحماية الموانئ أو حركة التجارة، بل بقدرة الدولة على أن تكون طرفًا فاعلًا في ترتيبات الإقليم، لا مجرد مساحة مفتوحة لنفوذ الآخرين. حين تضعف الدولة، يصبح البحر مسرحًا للتنافس، وتتحول الموانئ من أوراق سيادية إلى نقاط ضغط.

ولا يقل نهر النيل أهمية في منظومة الأمن القومي. فالنيل ليس مجرد مورد مائي، بل شريان حياة اقتصادي واجتماعي وسياسي. الزراعة، والطاقة، والاستقرار السكاني، كلها تعتمد عليه بشكل مباشر. أي تهديد لتدفقه أو لإدارته العادلة ينعكس فورًا على الأمن الغذائي، وعلى التوازن الداخلي، وعلى علاقة السودان بجواره الإقليمي. لذلك فإن الأمن المائي ليس ملفًا فنيًا أو تفاوضيًا فحسب، بل جزء أصيل من مفهوم الأمن القومي الشامل.

غير أن الجغرافيا وحدها لا تصنع أمنًا قوميًا. فالتحدي الحقيقي في السودان يكمن في الداخل، في العلاقة بين الدولة والمجتمع. السودان دولة متعددة الهويات، والقبيلة فيه ليست مجرد انتماء اجتماعي، بل فاعل سياسي واقتصادي وأمني في كثير من الأحيان. من هنا، يصبح الأمن القومي مرتبطًا مباشرة بكيفية إدارة هذا التنوع، لا بمحاولة إنكاره أو تجاوزه.

الإدارة الأهلية، تاريخيًا، لعبت دورًا محوريًا في ضبط المجتمعات المحلية، وحل النزاعات، وتنظيم العلاقة مع الأرض والموارد. تجاهل هذا الدور، أو التعامل معه كعائق أمام الدولة الحديثة، أسهم في خلق فراغات أمنية استغلتها الصراعات المسلحة والتدخلات الخارجية. في المقابل، فإن دمج الإدارة الأهلية ضمن إطار دولة حكم القانون، وتحويلها من سلطة موازية إلى شريك مؤسسي، يمكن أن يشكل أحد أعمدة الأمن القومي الداخلي.

الأمن الاجتماعي، في هذا السياق، لا يقل أهمية عن الأمن العسكري. فالدولة التي تعجز عن حماية السلم الأهلي، أو عن معالجة جذور النزاعات المحلية، تجد نفسها عاجزة عن حماية حدودها أو مواردها. النزاعات القبلية، والصراعات حول الأرض والمياه، ليست أحداثًا معزولة، بل مؤشرات على خلل أعمق في بنية الدولة، ينعكس مباشرة على أمنها القومي.

إلى جانب ذلك، يرتبط الأمن القومي السوداني ارتباطًا وثيقًا بالأمن السياسي. الدولة التي تفتقر إلى الشرعية، أو تعاني من انقسام القرار، تصبح قدرتها على اتخاذ خيارات استراتيجية محدودة. في مثل هذه الحالات، يتحول الأمن القومي إلى رد فعل، لا إلى سياسة مدروسة. وتدار الملفات الكبرى، كالعلاقات الإقليمية أو الموارد الحيوية، بعقلية مؤقتة، لا برؤية طويلة المدى.

ولا يمكن فصل الأمن القومي عن البعد الاقتصادي. فالفقر، والتهميش، وغياب التنمية المتوازنة، ليست مجرد أزمات معيشية، بل تهديدات أمنية كامنة. الاقتصاد الهش يضعف الدولة، ويغذي النزاعات، ويفتح الباب أمام اقتصاد الحرب، ويجعل المجتمع أكثر قابلية للاختراق. حماية الموارد، وضمان توزيع عادل للثروة، وبناء اقتصاد منتج، كلها عناصر أساسية في أي تصور جاد للأمن القومي السوداني.

إقليميًا، يتحرك السودان في محيط شديد السيولة. القرن الإفريقي، البحر الأحمر، حوض النيل، كلها مساحات تشهد إعادة ترتيب مستمرة. في مثل هذا السياق، لا يكفي الحياد السلبي، ولا تنجح سياسات الانتظار. الأمن القومي يتطلب سياسة خارجية متوازنة، تدرك المصالح، وتبني التحالفات، وتمنع تحوّل السودان إلى ساحة تنافس بالوكالة.

في المحصلة، يمكن القول إن مفهوم الأمن القومي السوداني هو مفهوم شامل، يتأسس على ثلاث ركائز مترابطة: دولة قادرة، مجتمع متماسك، ورؤية استراتيجية واضحة. دون هذه الركائز، يصبح الحديث عن الأمن مجرد شعارات، وتظل البلاد عرضة لإعادة التشكيل من الخارج، أو للانهيار من الداخل.

الأمن القومي، في النهاية، ليس مشروع أجهزة، بل مشروع دولة. وهو ليس فعلًا لحظيًا، بل مسار طويل، يبدأ من بناء الثقة بين الدولة ومواطنيها، ويمر بإدارة واعية للجغرافيا والتنوع، وينتهي بقدرة السودان على أن يكون فاعلًا في إقليمه، لا موضوعًا في خرائط الآخرين.

كيف نبني وطناً لا يشتعل من جديد؟ - ميثاق اللاعودة لما قبل الحرب..

أحمد عثمان محمد المبارك

ملخص

يرى الكاتب، استنادًا إلى حديث خالد عمر يوسف، أن الحرب السودانية ليست صراعًا عسكريًا عابرًا، بل نتيجة مباشرة لانسداد سياسي تاريخي وفشل بنيوي في بناء الدولة. ويؤكد أن وقف الحرب وحده لا يكفي، ما لم يُصاحبه تفكيك جذري لعقلية الدولة التي تشكلت كـ«دولة امتياز» تحتكر فيها النخب المركزية السلطة والثروة والهوية.

يشير إلى أن خالد عمر يشدد على أن تجاوز هذا الفشل يتطلب عقدًا اجتماعيًا جديدًا يقوم على الاعتراف الحقيقي بتنوع السودان، ويجعل الفيدرالية مدخلًا للاستقرار لا للتقسيم. فتمكين الأقاليم من إدارة مواردها وهويتها الثقافية يمنح المواطنين شعور الشراكة والعدالة، ويقوض دوافع التمرد والانفصال ويُسقط مبررات حمل السلاح.

يركز الكاتب على ضرورة إعادة بناء المؤسسة العسكرية عبر جيش مهني واحد محايد سياسيًا، مع نص دستوري ينهي تعدد الجيوش وتسييس العسكر. ويؤكد أن هذا الشرط أساسي لمنع تكرار الحروب، إلى جانب تحويل هذه الرؤية إلى تيار شعبي واسع يواجه دعاة استمرار الصراع، ويقنع المركز والأقاليم معًا بجدوى الفيدرالية والوحدة.

يخلص إلى أن سودان ما بعد الحرب هو خيار بين مسارين: إما مواجهة الحقائق وبناء دولة مدنية ديمقراطية فيدرالية قائمة على المواطنة والمحاسبة وجبر الضرر، أو الاستمرار في الإنكار حتى الانهيار الشامل. فالرهان الحقيقي هو على وحدة طوعية عادلة، ترفض التقسيم وتؤسس لسودان واحد يسع الجميع.

في حلقته الأخيرة من بودكاست للحقيقة والتاريخ، قدم المهندس خالد عمر يوسف نائب رئيس حزب المؤتمر السوداني مرافعة تاريخية حول أسباب الفشل المتراكم للدولة السودانية، مشدداً على أن الحرب الحالية ليست مجرد صراع عسكري، بل هي انفجار لانسداد الأفق السياسي الذي دام لعقود.

1. ما وراء حديث خالد عمر (نقد دولة الامتياز):

أشار الباشمهنس خالد عمر إلى أن الدولة السودانية تشكلت تاريخياً كدولة امتياز لفئات محددة، مما جعل المركز متضخماً ليس فقط بالثروة، بل بالقرار السياسي والهوية الثقافية. هذا التشخيص يفرض علينا ألا نكتفي بالمطالبة بوقف الحرب فقط، بل بتفكيك العقلية المركزية التي يرى خالد أنها المحرك الأساسي للشعور بالظلم لدى الأطراف. ومن هنا فإن العقد الاجتماعي المنشود يجب أن يحول الدولة من غنيمة تتصارع عليها النخب، إلى خدمة تقدم للمواطن في كل بقعة من بقاع السودان الواسع..

2. الاستقلال الداخلي:

أكد خالد عمر في حديثه المفصل، أن استقرار السودان مرتبط بالاعتراف بتنوعه ورأى بناءاً على ذلك أن الفيدرالية الحقيقية هي الترجمة العملية لهذا الاعتراف. لإن منح الأقاليم استقلالاً ذاتياً في إدارة مواردها وهويتها الثقافية هو الاستقطاب الإيجابي الذي سيقطع الطريق على دعاة التقسيم. فعندما يشعر المواطن في دارفور، وكردفان، وفي الشرق، أو في الشمال بأنه سيد في إقليمه وشريك في مركزه، ستسقط مبررات الانفصال وتنتفي الحاجة لحمل السلاح.

3. المؤسسة العسكرية والتحول الديمقراطي:

أحد أهم النقاط في حديث الباشمهندس خالد عمر كانت حول ضرورة وجود جيش مهني واحد يبتعد عن السياسة. وهنا اود ان اضيف ان العقد الاجتماعي الجديد في سودان ما بعد الحرب يجب أن يتضمن نصاً دستورياً ينهي ظاهرة تعدد الجيوش وتسييس العسكر. لأن هذا التحييد هو الضامن الوحيد لمنع تجدد الحروب. ولكي يتم استقطاب كل السودانيين نحو هذه الرؤية؟

وتحويل هذه الأفكار إلى تيار شعبي يواجه دعاة استمرار الحرب، يجب التركيز على المحاور التالية:

اولاً: التأكيد على أن خيار استمرار الحرب يعني تلاشي الدولة السودانية من الخارطة، بينما العقد الاجتماعي الجديد يعني ميلاد سودان أقوى وأكثر عدلاً.

ثانياً: إقناع سكان المركز بأن الفيدرالية ليست انتقاصاً من حقوقهم، بل هي تخفيف للضغط السكاني والخدمي عن العاصمة وتنمية للوطن ككل، وفي نفس الوقت إقناع سكان الأقاليم بأن الوحدة هي المظلة التي تحمي مواردهم من الأطماع الخارجية.

ثالثاً: أن الرؤية المستقبلية يجب أن تتبنى مساراً واضحاً للمحاسبة وجبر الضرر، كما أشار خالد عمر في سياقات مختلفة حول استحقاقات السلام.

لقد إستطاع الباشمهندس خالد عمر يوسف في حديثه الأخير أن يضع كل السودانيين أمام مرآة واقعية مفادها، إما أن نختار مواجهة الحقائق المرة وتأسيس دولة المواطنة والفيدرالية، أو نستمر في إنكار الأزمة حتى ينهار السقف على الجميع. فسودان ما بعد الحرب هو مشروع البناء الحقيقي الذي يتطلب من كل السودانيين التخلي عن الانتماءات الضيقة والاصطفاف خلف دولة مدنية ديمقراطية فيدرالية من أجل سودان افضل..

ورسالتي الاخيرة لدعاة استمرار الحرب وتقسيم السودان هي، أن هذا السودان أكبر من طموحاتكم الشخصية و أ يد يو لو جيا تكم الضيقة. فنحن نختار الوحدة التطوعية العادلة، ونرفض أن يكون التقسيم هو الحل، بل نرى ان الحل يتمثل في العدالة في توزيع السلطة والثروة تحت مظلة سودان واحد يسع الجميع..

بين العسكرة وإخفاقات النخبة

نمارق الجاك

ملخص

يناقش المقال الحرب في السودان بوصفها صراعًا مركبًا يتجاوز توصيف "الحرب الأهلية" أو "صراع الجنرالين"، ليشمل تداخل المصالح الدولية والإقليمية وصراع الهويات، وسط تحذيرات من مشاريع تفكيك تستهدف السودان ودول المنطقة، في ظل إدراك القوى الكبرى لتراجع نفوذها مستقبلاً أمام دول غنية بالموارد وشعوب شابة.

تؤكد الكاتبة أن غياب السلم القومي الداخلي والخارجي يجعل أي مشروع نهضوي مستحيلاً، مستشهدة بفلاسفة ومفكرين يرون أن الدولة لا تُبنى دون وعي أخلاقي ومسؤولية جماعية، وأن الحروب تاريخيًا تدفع ثمنها الشعوب عبر القتل والتشريد والانتهاكات، حين تتحول المدن إلى أهداف مشروعة.

تطرح الكاتبة سؤالًا جوهريًا حول دور الفن والثقافة في زمن الحرب، داعيةً إلى ثقافة مقاومة مستقلة لا تتحول إلى أداة للسلطة، وإلى نخب فاعلة تصحح مسار الدولة بدل التماهي معها، مع تحميل الإعلام والمجتمع المدني مسؤولية النهوض بالوعي وحماية القيم المحلية في مواجهة عسكرة الحياة وهيمنة الرأسمالية المعولمة.

تسلط الضوء على فشل إدارة التنوع وتهميش الهويات، وما نتج عنه من تفكك اجتماعي، مع التأكيد على أن النساء هن الأكثر تضررًا من الحرب عبر العنف والنزوح وفقدان السند، فيما تمثل دارفور نموذجًا مكثفًا لمستقبل السودان المحتمل، حيث يُعاد تشكيل المجتمع بالقوة، ليقف السودان اليوم على أعتاب تحول مصيري قد ينتج وطنًا مختلفًا عمّا عرفه أبناؤه.

حرب أطلقت عليها الأمم المتحدة إسم الحرب الأهلية، فيما صنفها البعض صراع بين جنرالين قويين لا يكترث احدهما، بينما يراها البعض الآخر صراع قوي الداخل والخارج و صراع الهويات المتناحرة والامبرياليات الرئيسة التي تمثل في امريكا وروسيا والصين وامبرياليات فرعية مثل الإمارات العربية والسعودية.

في ما ترى استاذ العلوم السياسية دكتور سهير أحمد بخصوص اجتماع الرباعية كتبت قائلة «حتى لاتندم مصر ولا السعودية، عليهما إفشال هذا المخطط لأن الدولتين دورهما في التفكيك بعد السودان مباشرة... ومشروع تقسيم مصر إلى ثلاث دول جاهز كما أن مشروع تقسيم السعودية جاهز وعلى ذات الخريطة والمشروع لتقسيم السودان إلى خمس دول، وعليه يجب مواجهة هذا المخطط وكل هذه الدول يد واحدة ضد صفقة القرن.

لأنهم يعلمون أن القرن القادم ليس لهم فيه شيء وان مواردهم نضبت وسكان دولهم شاخوا و تعداد السكان في تناقص كل عام، ولو ظلت هذه الدول- دولنا- بمواردها الهائلة وشعوبها الشابة ستنعكس الآية وتنقلب القوة الى هذه المناطق.

كانط يقول «ان عصابة من الشياطين تستطيع بناء دولة فقط ان يكون لهم الذكاء الازم ليس غير» ان التحدي لسائس والمسوس هو ان يعي مسؤولياتهم بصنع المشترك والجماعي متجاوزاً القيم الذاتية والفردية، واحترام كل من هو على النقيض السياسي ، ومحاسبة كل إنسان نفسه من خلال برلمان ذاته، ولست بمبدأ « جلد ما جلدك جر فيهو الشوك «

تكمن أهمية موضوع الصراع في أن السلم القومي بشقيه الداخلي والخارجي ضروري لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، إذ يعد الأساس في بناء نهضة الأمم وتقدمها، وعلى حد تعبير الأنصاري فإنه «من المحال تصور (وطن) في تنازع مع ذاته يستطيع التعايش بسلام مع غيره، في حين يشير ابن خلدون إلى «أن الأوطان الكثيرة العصائب قلّ أن تستحكم فيها دولة.

قديماً وكما هو الحال اليوم، غالباً ما امتدت الحرب إلى عالم عامة الناس، من ما يشعر المدنيين بالصدمة نتاج الاغتصاب والتعذيب والعبودية والسرقة والقتل والتشريد الجماعي للناس، مع تسوية مدن بأكملها بالأرض.

ويقول شتراوس «عندما جاء جيش لمهاجمة مدينة ما، إذا استسلموا، فإن المدنيين سيتركون وشأنهم إلى حد كبير».

ويضيف: «إذا قاومت المدينة، وتم الاستيلاء عليها بعد حصار أو على الفور بالاعتداء، فمن المؤسف أن كل شخص فيها كان هدفا مشروعا».1»

كيف نربط، الفن بالسياسة دون تحويلة إلى بوق سلطوي؛ استفز تفكيري نقطة أو تساؤل كيف نبي بنية تحتية، مستقلة للفن المقاوم بعيداً عن سيطرة الدولة وعنفها وان؛ كان منظم أو في حالة حرب «شادن كانت حمامة سلام وحلقت روحها لرب السلام»

لا يجب أن تنحصر الثقافة على قلة نخبوية، ويكمن أن تلتزم بنشر الوعي وذلك يعتمد على مدى التزامها؛ بقضية التغير بعضهم /بعضهن عاد إلى قبيلته أو حزبه أو مصلحته الشخصية لا نحتاج إلى نخب تتماهي؛ مع السلطة أو ضدها بل تصحح مسارها إذا انحرفت حيث القيادات بكل أسف ام تقليدية اسرية او صاعدة بلا رصيد او رؤية

ويقع على عاتق النخب المسؤولية بارتقياء بالثقافة والقيم المحلية التي يتفتح عبيرها لينتشر وللتفاعل؛ وتتطور مع المحيط والعالم وهو الدور المنوط بوسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وبالدرجة؛ الأولى أجندة دولة

توجود في السودان هويات مهملة أو مهمشة و مسلوبة ومجروحة في الصميم بفشل الحكومات في إدارة التنوع وتوفير فرص عيش كريم تخلق أوقات الفراغ التي يمكن أن توظف في الثقافة، كما هنالك عسكرة للثقافة و الحياة المدنية والسياسية، والانزلاق نحو الهيمنة السياسية ما زاد الطين بله تأثيرات الرأسمالية المعولمة حيث ألقت بالمستورد على دولة تعاني خلل في البنى الثقافية والاجتماعية، والاقتصادية كانت بصدد حدوث طفرة ابان ديسمبر 2019 لكن البزور طمرتها مياه الفيضانات، وبعد الفيضان تتخصب التربة.

تعاني النساء الأمرين في حرب وحشية تحاك على اجسدهن؛ أن تبعات الحرب على المرأة وأوضاعها والمؤسسات المعنية بها ستظل عميقة، تعرضت خلالها لهزات عنيفة، وتمزق معها النسيج الاجتماعي وتفاقمت الأزمات الإنسانية على نحو غير مسبوق. وكالعادة، دفعت النساء الثمن الأفدح، ووجدن أنفسهن في قلب المعاناة: نزوحًا، وتشريدًا، وعنفًا ممنهجًا، وفقدًا للعائل والسند. لذا تبرز الحاجة بصورة ملحة لاعادة الاهتمام بها ، .»2»

بين الخراب الذي نراه، والخطط التي لا تُقال، يبقى شيء واحد مؤكد: السودان اليوم ليس كما كان، والغد قد يحمل وطنًا جديدًا لا يشبه شيئًا مما نعرفه،

في غرب السودان، دارفور ليست مجرد منطقة حرب؛ إنها نموذج مصغر لما يمكن أن يصبح عليه السودان بأسره. هنا، لا تُطلق البنادق عشوائيًا، بل تُستخدم كجزء من عملية منظمة تهدف إلى إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي والديمغرافي.. ما يبدو كعنف قبلي عشوائي هو في الواقع حملة ممنهجة لخلق واقع جديد.»3»

المصادر

1_ كيف تعاملت الحضارات القديمة مع صدمة ما بعد الحرب، زاريا كورفيت بي بي سي 11ديسمبر / كانون الأول 2023م

2_ نحو دور متجد للمرأة في سودان ما بعد الحرب، السفير، د. معاوية التوم، مجلة حواس، يونيو 18، 2024

3_ أيمن أحمد مصطفى، مدونة الجزيرة، السودان في مرمى النار كيف تمزق الحرب النسيج الاجتماعي.

التعليم تحت النار: كيف صنعت الحرب جيلاً مهددًا بالضياع في السودان؟

وئام كمال الدين

ملخص

أدت حرب 15 أبريل 2023 إلى تدمير واسع لقطاع التعليم في السودان، حيث حُرم نحو 19 مليون طفل من الدراسة، ما يضع البلاد أمام خطر نشوء "جيل ضائع" يعاني من الأمية والتهميش. وبحسب الأمم المتحدة، تُعد هذه الأزمة من الأسوأ عالميًا، بعدما انهار نظام تعليمي كان يُعد من الأقوى في المنطقة.

توضح الكاتبة أن الحرب فاقمت تدهورًا تراكم عبر سنوات من السياسات التعليمية غير المدروسة، وجاءت لتقضي على ما تبقى من البنية التعليمية. تعرّضت المدارس والجامعات لهجمات مباشرة، مع توثيق عشرات حوادث العنف وتدمير أكثر من 100 جامعة ومعهد، خاصة في دارفور، ما جعل البيئة التعليمية غير آمنة تمامًا.

تشير إلى أن توقف التعليم أدّى إلى نزوح ملايين الأطفال، واتساع الفجوة بين الولايات المتأثرة بالقتال وتلك الآمنة نسبيًا، إضافة إلى آثار نفسية واجتماعية خطيرة، أبرزها عمالة الأطفال والتجنيد في الجماعات المسلحة. كما زادت معدلات الأمية وتهددت وحدة البلاد بفعل اختلاف المناهج والتعليم بين مناطق السيطرة المختلفة.

تختتم الكاتبة بأنه الي الرغم من جهود المنظمات الدولية في توفير تعليم بديل محدود، تبقى الحلول غير كافية أمام حجم الكارثة. إن إنهاء الحرب واستعادة الاستقرار يمثلان المدخل الأساسي لإنقاذ التعليم، عبر إعادة فتح المدارس، تدريب المعلمين، وتوحيد المناهج، بما يعيد الأمل لجيل الشباب ويؤسس لمستقبل سوداني قائم على السلام والعدالة والتنمية.

خلفت حرب الخامس عشر من أبريل 2023 دمارًا هائلاً في قطاع التعليم السوداني، الذي كان يومًا ما من أقوى الأنظمة التعليمية في المنطقة. نحو 19 مليون طفل حُرموا من مقاعد الدراسة مع بداية الحرب ، مهددين بظهور «جيل ضائع» يعاني من الأمية والتخلف. هذا الرقم يعادل نسبه كبيرة من الأطفال في سن التعلم، مما يجعل الأزمة التعليمية في السودان من الأسوأ عالميًا بحسب الأمم المتحدة.

ولعل من نافلة القول أن التعليم في السودان كان يومًا ما منارة للعلم والتميز، حيث أسس الاستعمار نظامًا تعليميًا متقدمًا، وأنشأ جامعة الخرطوم التي كانت من أقوى الجامعات في أفريقيا. لكن التغييرات غير المدروسة في المناهج التعليمية، والسياسات التعليمية المتعاقبة، أدت إلى تدهور الوضع التعليمي بشكل تدريجي. والآن، الحرب التي اندلعت في أبريل 2023 دمرت ما تبقى من هذا النظام، مما زاد من حدة الأزمة التعليمية.

ومما يزيد الطين بلة، الهجوم على المدارس والجامعات كان شديدًا. 88 حادثة عنف موثقة استهدفت التعليم، شملت غارات جوية على مدارس أدت لمقتل وإصابة طلاب ومعلمين. 104 جامعات ومعاهد عُليا تعرضت لأضرار جسيمة، بما في ذلك الحرق والتخريب. في دارفور، دُمرت ثلاث جامعات رئيسية – جامعة الجنينة وجامعة زالنجي وجامعة نيالا – مما أدى إلى توقف التعليم تمامًا في الإقليم، فأصبحت البيئة التعليمية غير آمنة.

وبالتالي، أصبحت الولايات التي شهدت قتالاً مباشرًا مثل الخرطوم ودارفور تعاني من انهيار تعليمي كامل، بينما حافظت الولايات الآمنة مثل نهر النيل والشمالية على استمرارية نسبية للتعليم.

ففي بلاد تعد من أقدم أزماتها التعليم التفاوت في مستوياته تأتي الحرب لتزيد من الفوارق التنموية بين مناطق السودان، وتهدد وحدة البلاد. في الخرطوم، نزح حوالي 2.5 مليون طفل من مدارسهم، وفي إقليم دارفور قُدّر عدد الأطفال النازحين بحوالي 3 مليون طفل، مما زاد من معاناتهم وتحدياتهم.

ومع توقف الدراسة، أصبح التجنيد في الجماعات المسلحة بديلاً للعملية التعليمية بالنسبة للكثير من الشباب، مما يساهم في إطالة أمد الحرب ويزيد من العنف. كما أدى انعدام الروتين الدراسي اليومي إلى آثار نفسية وسلوكية سلبية على الأطفال، بما في ذلك شعورهم بـ«الفراغ» وانخراط بعضهم في سلوكيات عدوانية أو خطرة بتأثير أجواء الحرب.

ومن الطبيعي أن يؤدي الانقطاع الواسع عن التعليم إلى زيادة كبيرة في نسبة الأمية، مما يؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان. تشير التقديرات إلى أن الحرب أضافت حوالى ملايين الأطفال إلى قائمة المحرومين من التعليم، مما يزيد من حجم الأزمة.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أصاب الإحباط الشباب الذي كان يملك أحلامًا لخدمة البلاد، ودافعًا بعد ثورة ديسمبر. أصبحت الطاقة الشبابية مهددة بالانحراف وراء ظلمات خلقها أعداء السلام والديمقراطية.

. هذا الوضع يهدد مستقبل البلاد بأكمله، ويجعل من الضروري إيجاد حلول عاجلة لإعادة الأمل للشباب، وتوفير بيئة آمنة ومستقرة لهم لمواصلة مسيرتهم نحو تحقيق أحلامهم وخدمة بلادهم.

وفي هذا السياق، تبذل المنظمات الدولية والمجموعات القاعدية جهودًا لتوفير تعليم بديل، لكنها غير كافية لمواجهة حجم الأزمة. الفصول المؤقتة والتعليم عن بُعد لا يغطيان حاجة الملايين من الأطفال المحرومين. اليونيسف ومنظمات أخرى عملت على توفير نحو 1،000 فصل تعليمي مؤقت في مناطق النزوح واللجوء، ما أتاح لما يقارب 941 ألف طفل فرصة للحصول على التعلم الأساسي والدعم النفسي والاجتماعي رغم ظروفهم.

ومن المؤسف أن الفصل في العملية التعليمية بين مناطق السيطرة العسكرية أدى إلى تفاقم الانقسامات الإقليمية. الأطفال في مناطق مختلفة يتلقون تعليمًا مختلفًا، مما يهدد وحدة السودان وفقدان الإحساس الوطني. هذا الوضع قد يؤدي إلى زيادة التمايز الإقليمي وتعزيز الشعور بالانفصال.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل اضطر الملايين من الأطفال إلى النزوح مع أسرهم، سواء داخل السودان أو إلى دول الجوار، حيث يواجهون تحديات جسيمة في مواصلة تعليمهم. كما انتشرت ظاهرة عمالة الأطفال بشكل كبير، حيث اضطر الكثيرون إلى العمل لسد احتياجاتهم الأساسية، مما يعرضهم لمخاطر جسيمة ويحرمهم من حقهم في التعليم. إلى جانب ذلك، تزايدت حوادث العنف الجنسي ضد الأطفال، مما يزيد من معاناتهم ويعرض مستقبلهم للخطر.

عودة الاستقرار وإنهاء الحرب هما المفتاح لإعادة بناء التعليم في السودان. التعاون بين الحكومة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ضروري لإنقاذ مستقبل البلاد. يجب توفير الدعم المالي واللوجيستي لإعادة فتح المدارس، وتدريب المعلمين، وتوفير المناهج الدراسية. كما يجب العمل على توحيد المناهج التعليمية لتعزيز الشعور بالوحدة الوطنية، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التعليم والسلام والعدالة. إن إرادة المجتمع المدني والتوعية هي الأساس لتحقيق الحرية والسلام والعدالة، وهي أهداف ثورة ديسمبر المجيدة. من خلال العمل المشترك، يمكننا بناء مستقبل أفضل للسودان، يقوم على حق المواطنة والمساواة للجميع.

وان أمل البلاد في جيل متعلم وواعي وشعب منتج وقيادات ذات رؤية وفكر واستخدام مورد ذكي يستثمر جهود الشباب ويمكنهم ويستفيد من افكارهم خارج الصندوق يساعدهم على الابتكار وعلى الاستفادة من المصادر والثروات لبناء بنية تحتية حديثة وصديقة للبيئة وطاقة نظيفة.

إن البلاد تنهض بأبنائها، والتغيير والبناء يبدأ بالمجتمع. الأطفال هم أمل المستقبل، وهم من سيبنون غدًا أفضل للسودان. فلنعمل جميعًا من أجل توفير التعليم الجيد والآمن لهم، ولنبني معًا مجتمعًا متعلمًا ومزدهرًا.

أزمة استبدال العملة تهز الأسواق وتفتح باب الفوضى

ملخص

أدى قرار الحكومة السودانية استبدال فئتي 500 و1000 جنيه، الذي أُعلن بهدف مكافحة التزوير والحد من آثار اقتصاد الحرب، إلى أزمة حادة في الأسواق بدلًا من تحسين الوضع النقدي. فقد كشف التنفيذ الجزئي والمحدود جغرافيًا عن هشاشة الاقتصاد، وأدخل البلاد في حالة من الارتباك والشلل النقدي.

انعكس القرار مباشرة على حياة المواطنين، مع ندرة السيولة وطوابير البنوك الطويلة، وصعوبة إجراء المعاملات اليومية. واضطر كثيرون إلى بيع أموالهم بخصومات كبيرة للحصول على الفئات الجديدة، ما فتح الباب للاستغلال والمضاربات، وعمّق شعور القلق وانعدام الثقة في النظام المصرفي.

يرى خبراء اقتصاديون أن الأزمة كشفت اختلالات هيكلية عميقة، أبرزها تداول معظم الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي، وغياب التحضيرات الفنية والزمنية الكافية لعملية الاستبدال. كما أدت الإجراءات المرتبكة إلى نشوء واقع «ازدواج العملة»، بما يحمله من مخاطر على المدخرات والقوة الشرائية، وإمكانية توسع غسل الأموال.

تفاقمت الأزمة بفعل الحرب، التي عطلت معظم فروع البنك المركزي والمصارف، وأضعفت قدرة الدولة على ضبط السياسة النقدية. وفي ظل اقتصاد الحرب واستمرار النزاع، تبدو أزمة استبدال العملة مؤشرًا على تدهور أوسع، لن يُعالج إلا بحزمة إصلاحات شاملة تعيد الاستقرار النقدي وتستعيد الثقة بالعملة المحلية.

في محاولة لتحسين الوضع الاقتصادي ومكافحة التزوير والنهب الواسع الذي أفرزته الحرب، أعلنت الحكومة السودانية في وقت سابق استبدال فئتي 500 و1000 جنيه من العملة المحلية، بوصفه إجراءً روتينيًا، مع قصر العملية على ولايات بعينها لدواعٍ أمنية. غير أن هذا القرار سرعان ما تحول إلى أزمة حقيقية، كشفت تداعياته حجم الهشاشة التي يعاني منها الاقتصاد السوداني في ظل استمرار النزاع المسلح، ودفع البلاد نحو مزيد من التعقيد.

وشهدت الأسواق شللًا شبه كامل، فيما تحولت الطوابير الطويلة أمام البنوك إلى مشهد يومي في معظم المدن، حيث يصطف المواطنون لساعات طويلة في محاولة لسحب جزء من أموالهم، في ظل ندرة حادة في السيولة النقدية.

معاناة المواطنين

يقول المواطن عصمت عبد الله إن الوضع الاقتصادي ازداد سوءًا مع نقص السيولة في الأسواق، ما جعل الحياة اليومية أكثر تعقيدًا، خاصة مع صعوبة إجراء أبسط المعاملات بسبب ضعف وسوء شبكات التطبيقات البنكية.

وأضاف عبد الله في حديثه لـ«أفق جديد»: «ربما أضطر للسفر من ولاية الجزيرة إلى مدينتي شندي أو عطبرة لتلقي العلاج، لكن ذلك يتطلب توفير فئات العملة الجديدة، لأن العملة القديمة أصبحت غير مبرئة للذمة في ولاية نهر النيل».

وتابع: «نواجه صعوبة كبيرة في الحصول على العملة الجديدة، وقد أضطر لبيع مليون جنيه مقابل 700 ألف فقط، وهو ما يعكس حجم الاستغلال والفوضى الاقتصادية التي تجتاح البلاد».

من جهتها، تقول المواطنة آمال عبد العزيز إن البنك المركزي لم يوفر الكتلة النقدية الكافية من الفئات الجديدة، الأمر الذي وضع المواطنين في حالة من القلق والخوف.

وأضافت في حديثها لـ«أفق جديد»: «المواطن يتعرض لخصومات كبيرة عند إجراء أي تحويلات مالية، ما يعكس حالة العشوائية والتخبط وضعف البنية المالية التي تعاني منها البلاد».

اختلالات تتطلب المعالجة

يرى الخبير الاقتصادي د. هيثم محمد فتحي أن نحو 80% من الكتلة النقدية يتم تداولها خارج النظام المصرفي، وهو اختلال خطير يجب معالجته، لما يمثله من تهديد مباشر للنظام المصرفي، مع ضرورة التحول بشكل أكبر نحو التعاملات الإلكترونية.

وأوضح فتحي في حديثه لـ«أفق جديد» أن عملية استبدال العملة لم تراعِ العديد من القواعد الأساسية المتبعة في مثل هَذه الحالات، والتي تتطلب تحضيرات مسبقة ودراسة شاملة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في كل ولاية.

وقال: «من سلبيات قرار تغيير العملة عدم تحديد إطار زمني واضح لعملية الاستبدال، يأخذ في الاعتبار أوضاع الولايات المختلفة، ما قد يفتح الباب أمام عمليات غسل الأموال، خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار الاجتماعي والأمني وتزايد النزوح، وغياب فروع بعض المصارف في الولايات غير المستقرة».

وأضاف أن ذلك أدى إلى تعقيدات اقتصادية وخلق واقع العملة المزدوجة، حيث يضطر المواطنون إلى التعامل بعملتين تختلفان في القيمة، مما يؤثر سلبًا على مدخراتهم وقدرتهم الشرائية، ويفتح الباب أمام ممارسات ربوية.

وأكد فتحي ضرورة أن يضمن البنك المركزي تمكين جميع المواطنين، دون استثناء، من استبدال عملاتهم بالشكل الذي يحفظ حقوقهم، مشيرًا إلى أن «الكتلة الهاربة» تُعد من الأسباب الرئيسية لتدهور الاقتصاد السوداني، إذ يحتفظ بعض التجار بأموال طائلة خارج المصارف ويستخدمونها في أنشطة ومضاربات لا تخضع للرقابة الحكومية، وسط شبهات بعمليات مشبوهة في قطاعي العقارات وتجارة العملة وتهريب المعادن، وعلى رأسها الذهب.

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن أي إصلاح اقتصادي حقيقي يجب أن يبدأ بتحقيق استقرار نقدي عبر خفض معدلات التضخم، ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، ورفع الإنتاج والصادرات، وصولًا إلى تحسين القوة الشرائية، مؤكدًا أن ذلك يتطلب حزمة إصلاحات متكاملة واستعادة الثقة بالعملة المحلية.

تدهور الحياة اليومية

من جانبه، يرى الصحفي الاقتصادي عبد الوهاب جمعة أن ظاهرة ازدواج العملة في السودان خلقت واقعًا اقتصاديًا مشوهًا، وأضعفت سياسة البنك المركزي، خاصة في ظل إصداره سياسات نقدية جديدة للعام 2026.

وأوضح جمعة لـ«أفق جديد» أن الأثر الأكبر

لازدواج العملة يقع على سكان مناطق الصراع، حيث يضطرون لتحمل تكلفة الاستبدال من أكثر من جهة، ما يؤدي إلى أعباء إضافية تعيق حياتهم اليومية.

وأضاف: «السودان يعيش اقتصاد حرب، وأثر اقتصاد الحرب على حياة الناس أكبر من أثر ازدواج العملة، لكن اجتماع العاملين معًا يضاعف المعاناة، ويكشف السكان لمشكلات اقتصادية معقدة».

وتابع: «مع استمرار الحرب ودخول عام 2026 دون توقفها، ستظل مؤشرات الاقتصاد السوداني في تراجع مستمر، ما يؤدي إلى تدهور حياة الناس اليومية، وتآكل المنشآت التنموية، وغياب أي بنية تنموية جديدة».

أرقام ودلالات

وتسببت الحرب التي اندلعت منتصف أبريل 2023 في إغلاق 12 من أصل 18 فرعًا لبنك السودان المركزي في الولايات، ما حرم البنك من متابعة أوضاع العملة واستبدالها وضخ فئات جديدة، إلى جانب صعوبة نقلها بسبب الأوضاع الأمنية وإغلاق الطرق.

ووفقًا لبيانات البنك المركزي، يتألف الجهاز المصرفي من 38 مصرفًا (16 سودانيًا و22 مختلطًا)، تضم 833 فرعًا و77 نافذة و73 مكتب توكيل، بينها 435 فرعًا في مدن ولاية الخرطوم الثلاث، تمثل نحو 49% من إجمالي الفروع.

وكشف تقرير سابق للبنك عن توقف 70% من فروع المصارف في المناطق التي تشهد مواجهات عسكرية أو توترات أمنية، فيما تزاول حاليًا نحو 427 فرعًا فقط أعمالها في الولايات الآمنة.

وفي ديسمبر 2024، أعلنت الحكومة استبدال فئتي 500 و1000 جنيه في محاولة للسيطرة على الاقتصاد المتدهور ومكافحة التزوير. ووفق منشور صادر عن البنك المركزي، يهدف القرار إلى حماية العملة الوطنية وتحقيق استقرار سعر الصرف، ومواجهة الآثار السلبية للحرب، ولا سيما عمليات النهب الواسعة التي طالت مقار بنك السودان المركزي ومطابع العملة في الخرطوم.

الاقتصاد السوداني عام 2026: بين اقتصاد الحرب وشروط التسوية التعجيزية

عمر سيد احمد

ملخص

يفيد الكاتب بأن السودان يدخل عام 2026 واقتصاده رهينة لحرب ممتدة وانسداد سياسي عميق، حيث لم يعد الخلل الاقتصادي ناتجًا عن السياسات فقط، بل عن غياب الدولة نفسها. فقد تحوّل الاقتصاد إلى نشاط يُدار داخل بيئة صراع، تُفكك فيها السوق الوطنية، وتُدار الموارد خارج المؤسسات، في ظل أزمة إنسانية من الأكبر عالميًا وانعدام للشرعية السياسية.

يوضح أن الحرب أصبحت الإطار الحاكم للاقتصاد، مع انقسام الأسواق وفق ميزان القوة العسكرية، وعجز الدولة عن تحصيل الإيرادات أو ضبط السياسة النقدية. وأسهمت مقاومة التسوية السياسية، عبر شروط عسكرية وُصفت بالتعجيزية، في إطالة أمد الصراع، وتعطيل الوساطات، وتعميق اقتصاد الحرب على حساب أي تعافٍ أو نشاط إنتاجي مستقر.

يشير إلى أنه على مستوى الاقتصاد الكلي، يُتوقع استمرار التضخم المرتفع وهشاشة سعر الصرف، في ظل غياب التخطيط طويل الأجل. وتعرضت القطاعات الإنتاجية لانهيار هيكلي، خاصة الزراعة والصناعة، مع تدمير مشاريع محورية مثل مشروع الجزيرة، وتوقف المصانع، وتفكك سلاسل الإنتاج، ما أدى لفقدان الوظائف وتآكل القاعدة الاقتصادية الوطنية.

يختتم الكاتب بأنه على الرغم من أهمية الذهب والتحويلات الخارجية، فإنهما يُداران خارج أطر تنموية حقيقية، بينما يظل الدعم الدولي محدودًا لأسباب تتعلق بعدم الاعتراف السياسي. ويتقاطع هذا الانهيار مع كارثة إنسانية غير مسبوقة من نزوح وجوع وفقدان رأس المال البشري، ما يجعل أي تعافٍ مستدام مرهونًا بإنهاء الحرب دون شروط حسم عسكري، وبناء سلطة مدنية شرعية قادرة على تفكيك اقتصاد الحرب وإعادة توجيه الموارد نحو التنمية.

مقدمة

يدخل السودان عام 2026 وهو يواجه أزمة اقتصادية مركبة لم تعد تُفسَّر فقط باختلال السياسات أو ضعف الموارد، بل باتت انعكاسًا مباشرًا لحرب طويلة الأمد وانسداد سياسي عميق عطّل مسار التحول الديمقراطي. فالاقتصاد السوداني اليوم يعمل داخل بيئة صراع مفتوح، تُدار فيه الموارد خارج المؤسسات، وتغيب عنه الدولة بوصفها إطارًا ناظمًا للاقتصاد والمجتمع.

في هذا السياق، يصبح تحليل المشهد الاقتصادي غير ممكن دون ربطه ببنية الصراع، وبطبيعة السلطة القائمة، وبحدود تفاعل المجتمع الدولي مع دولة منقسمة وتفتقر إلى الشرعية، ومع أزمة إنسانية تُصنَّف اليوم ضمن الأكبر عالميًا.

الحرب كإطار حاكم للاقتصاد

لم تعد الحرب عاملًا طارئًا يؤثر في الاقتصاد، بل تحوّلت إلى الإطار الذي يُدار داخله الاقتصاد نفسه. فقد انقسمت السوق الوطنية فعليًا إلى مساحات اقتصادية محلية تحكمها موازين القوة العسكرية أكثر مما تحكمها القوانين الاقتصادية. وتراجعت قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات أو إدارة السياسة النقدية، ما جعل مؤشرات مثل التضخم وسعر الصرف تعكس في المقام الأول الفوضى الأمنية وتعطل سلاسل الإمداد، لا سياسات اقتصادية قابلة للضبط.

مقاومة التسوية السياسية وكلفتها الاقتصادية

تُعد مقاومة الوصول إلى تسوية سياسية شاملة أحد العوامل البنيوية التي تُبقي الاقتصاد السوداني في حالة شلل مزمن. ففي أكثر من مناسبة، ربطت القيادة العسكرية القائمة أي تسوية سياسية بشروط أمنية وسياسية صارمة أُعلن عنها مرارًا في تصريحات قائد الجيش، عبد الفتاح البرهان. وقد شملت هذه الشروط، في مقدمتها، اشتراط تسليم قوات الطرف الآخر سلاحها وإنهاء وجودها العسكري قبل الدخول في أي مسار سياسي أو تفاوضي، وهو ما يعني عمليًا ربط إنهاء الحرب بتحقيق حسم عسكري مسبق.

ولا يقتصر هذا الربط على هذا الشرط وحده، بل يمتد إلى اشتراط بقاء القيادة العسكرية الحالية ممسكة بالسلطة خلال فترة انتقالية غير محددة المعالم، مع رفض أي ترتيبات تُفضي إلى سلطة مدنية كاملة الصلاحيات في المدى القريب. كما شملت هذه الشروط رفض التعامل مع قوى مدنية بعينها وربط العملية السياسية بإعادة تشكيل الحقل السياسي وفق معايير تحددها القيادة العسكرية نفسها.

وقد وُصفت هذه الاشتراطات، في قراءات سياسية وتحليلية واسعة، بأنها تعجيزية في سياق نزاع مفتوح، لأنها لا تتعامل مع التسوية بوصفها أداة لإنهاء الحرب، بل كترتيب لاحق لانتصار عسكري مفترض. وأسهم هذا المنطق في تعثّر مساعي الوساطة الإقليمية والدولية، وإطالة أمد الصراع، مع ما يترتب على ذلك من كلفة اقتصادية متصاعدة وتوسّع اقتصاد الحرب على حساب أي نشاط إنتاجي مستقر.

ملامح الاقتصاد الكلي في عام 2026

في ظل السيناريو المرجّح لاستمرار الحرب أو الاكتفاء بتهدئات محدودة، يُتوقع أن يظل التضخم مرتفعًا ومتقلبًا، مع ضعف انعكاس أي تحسن رقمي محتمل على مستوى معيشة المواطنين. ويظل سعر الصرف هشًا، يتأثر بتدفقات قصيرة الأجل مثل الذهب والتحويلات، لا بقاعدة إنتاجية مستقرة. وفي هذا الإطار، يغيب التخطيط الاقتصادي متوسط وطويل الأجل، لتحل محله إدارة يومية للأزمات.

القطاعات الإنتاجية:
الزراعة المنهارة والصناعة المدمّرة

شكّل تدمير القطاعات الإنتاجية، وعلى رأسها الزراعة والصناعة، أحد أخطر مخرجات الحرب المستمرة، إذ أصاب جوهر الاقتصاد السوداني لا أطرافه. ففي الجانب الزراعي، تراجعت القدرة الإنتاجية بصورة حادة نتيجة النزوح الواسع، وانعدام الأمن، وتفكك مؤسسات الدولة المعنية بالإدارة والخدمات الزراعية، إلى جانب التدمير المباشر للبنية التحتية الريفية وشبكات الري والنقل.

ويُعد ما تعرّض له مشروع الجزيرة مثالًا صارخًا على هذا الانهيار. فالمشروع، الذي ظل لعقود العمود الفقري للإنتاج الزراعي المنظّم في السودان، تعرّض لنهب واسع لمعداته وأصوله، وتوقف شبه كامل لدوراته الإنتاجية، في ظل غياب سلطة إدارية فاعلة، وانقسام فعلي في السيطرة، ما أفقده قدرته على المساهمة في الأمن الغذائي أو توليد الدخل والعمالة.

أما القطاع الصناعي، الذي كان يتركز الجزء الأكبر من نشاطه في ولاية الخرطوم وولاية الجزيرة، فقد تعرّض لدمار واسع شمل المصانع، والمخازن، ومناطق الإنتاج، إضافة إلى نهب المعدات وخروج عدد كبير من المنشآت الصناعية عن الخدمة. وأسهم انهيار البنيات الأساسية، وعلى رأسها الكهرباء والمياه وشبكات النقل، في شلّ ما تبقى من طاقة إنتاجية، حتى في المناطق التي لم تتعرض لتدمير مباشر.

كما أدى تفكك سلاسل الإنتاج والتوريد، نتيجة الحرب والانقسام الجغرافي، إلى تعطيل العلاقة بين المصانع ومصادر المواد الخام والأسواق، ما جعل إعادة التشغيل الجزئي غير مجدية اقتصاديًا في كثير من الحالات. وبذلك، لم يقتصر أثر الحرب على توقف الإنتاج الصناعي، بل امتد ليشمل فقدان الوظائف، وتآكل الخبرات الفنية، وانهيار القاعدة الصناعية التي كانت تمثل عنصرًا مكملًا للقطاع الزراعي في خلق القيمة المضافة.

وفي الوقت نفسه، لا تزال أقاليم إنتاجية واسعة في دارفور وكردفان، وهي من أهم مناطق إنتاج الحبوب والثروة الحيوانية، خارج سيطرة سلطة الأمر الواقع، وتعمل في ظروف أمنية شديدة الهشاشة. وقد حال هذا الواقع دون انتظام المواسم الزراعية، وأعاق حركة المنتجين، وقطع سلاسل الإمداد بين مناطق الإنتاج والأسواق، ما عمّق أزمة المعروض الغذائي ورفع تكاليفه.

إن هذا التفكك المتزامن في الزراعة والصناعة لا يعبّر عن خسارة ظرفية، بل عن تآكل هيكلي طويل الأمد لقدرة الاقتصاد السوداني على الإنتاج والتشغيل. وبدون إعادة بناء شاملة للقطاعات الإنتاجية، تبدأ بوقف الحرب واستعادة وحدة الإدارة والبنية التحتية، سيظل الاقتصاد عالقًا في حلقة الاعتماد على الإغاثة، وانكماش الإنتاج، واتساع الفجوة بين مناطق الإنتاج ومراكز القرار.

الموارد الطبيعية والتحويلات

يلعب الذهب دورًا محوريًا كمصدر للعملة الصعبة، لكنه يُدار في الغالب خارج الأطر المؤسسية، ما يجعله جزءًا من اقتصاد الحرب أكثر من كونه رافعة للتنمية. وفي المقابل، أصبحت تحويلات السودانيين في الخارج شبكة أمان اجتماعي رئيسية لملايين الأسر، لكنها تُستهلك في تلبية الاحتياجات الأساسية ولا يمكن أن تعوّض غياب سياسات اقتصادية فاعلة أو مؤسسات دولة قادرة.

الدعم الدولي وحدوده في ظل غياب الشرعية السياسية

رغم زيارة وفد من البنك الدولي إلى السودان في ديسمبر 2025، فإن هذه الزيارة لا يمكن قراءتها باعتبارها عودة للسودان إلى منظومة التمويل الدولي، ولا تمثل اعترافًا سياسيًا أو اقتصاديًا بسلطة الأمر الواقع. فقد جاءت الزيارة في إطار فني وإنساني محدود، ووفق سياسة البنك الدولي OP 7.30 التي تمنع التعامل المباشر مع حكومات غير معترف بها دوليًا.

وبموجب هذا الإطار، اقتصر دور البنك الدولي على متابعة وتقييم المشروعات التي قُدِّم تمويلها قبل انقلاب أكتوبر 2021، والتي جُمِّدت لاحقًا مع اندلاع الحرب، بهدف تحديد ما نُفِّذ منها، وما تعرّض للتلف، وما يمكن الإبقاء عليه في حدّه الأدنى لأغراض إنسانية وخدمية. ولم تتضمن الزيارة أي نقاشات تتعلق ببرامج إصلاح اقتصادي، أو دعم مباشر للموازنة، أو إطلاق تمويل سيادي جديد.

الوضع الإنساني: اقتصاد منهك فوق كارثة بشرية

يتقاطع المشهد الاقتصادي في السودان مع واحدة من أكبر الكوارث الإنسانية في العالم اليوم. فوفق تقارير حديثة صادرة عن اليونيسف ووكالات أممية أخرى، تشير التقديرات إلى أن إجمالي عدد المشردين بسبب الحرب، داخليًا وخارجيًا، قد تراوح بين 12.5 و14 مليون شخص، ما يجعل أزمة السودان من بين أسرع أزمات النزوح نموًا على مستوى العالم.

وفي الوقت نفسه، تواجه البلاد أزمة غذائية حادة، إذ تُقدّر وكالات الأمم المتحدة أن أكثر من 21 مليون شخص داخل السودان يعانون من مستويات خطيرة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويعتمدون بدرجات متفاوتة على المساعدات الإنسانية للبقاء.

وفي إقليم دارفور، ولا سيما مدينة الفاشر، أكدت زيارات ميدانية لوكالات تابعة للأمم المتحدة حجم الانهيار في الخدمات الأساسية، ونقص الغذاء والمياه والرعاية الصحية، مع أوضاع بالغة القسوة داخل المعسكرات والمناطق المستقبلة للنازحين.

هذه الأزمة الإنسانية لا تُعَد نتيجة جانبية للحرب فحسب، بل أصبحت عاملًا اقتصاديًا مركزيًا، إذ تُخرج ملايين الأفراد من دائرة الإنتاج، وتُضعف رأس المال البشري، وتحوّل الخسائر الاقتصادية إلى خسائر هيكلية يصعب تعويضها حتى في حال توقف القتال

خاتمة

يعكس الاقتصاد السوداني في عام 2026 مأزق الدولة السودانية نفسها: حرب ممتدة، تسوية سياسية مشروطة بشروط تعجيزية، اقتصاد حرب آخذ في الترسخ، وكارثة إنسانية تقوّض أي أفق لتعافٍ مستدام. وأي مسار جاد للخروج من هذا المأزق لا يمكن أن يبدأ من المؤشرات الكلية أو الزيارات الفنية، بل من إنهاء الحرب دون اشتراطات حسم عسكري، وبناء سلطة مدنية ذات شرعية، قادرة على تفكيك اقتصاد الحرب وإعادة توجيه الموارد نحو الإنتاج والتنمية.

السودان عام جديد وأزمات متجددة!

حسام حامد

ملخص

يدخل السودان عام 2026 مثقلاً بأزمات سياسية وأمنية واقتصادية متراكمة، حيث لم يحمل تبدّل التقويم أي انفراج حقيقي، بل كشف استمرار الحرب وتعقّد المشهد الداخلي والإقليمي، في ظل غياب أفق سياسي واضح ينهي معاناة المواطنين ويوقف الانهيار الشامل للدولة.

يرى الكاتب أن القيادة العسكرية تتمسك بمواقفها الرافضة لأي تسوية تعيد ما قبل الحرب، معتبرة تفكيك الدعم السريع شرطاً أساسياً، ما يغلق الباب أمام حلول تفاوضية قريبة. في المقابل، حذّر مالك عقار من خطر تشظي البلاد ودعا إلى عقد اجتماعي جديد، غير أن واقع السلاح المنفلت وتآكل الثقة يجعل هذه الدعوات أقرب للتحذير منها للحل.

يشير إلى أن الحرب تتجه إلى مراحل أكثر خطورة مع توسع استخدام المسيّرات وحصار المدن، بينما تبقى دارفور عنواناً للمأساة الإنسانية مع تصاعد الهجمات على المدنيين وتفاقم النزوح والمجاعة. ورغم عودة محدودة للأمم المتحدة إلى الخرطوم، يظل تأثيرها ضعيفاً دون إرادة سياسية داخلية لوقف الحرب.

يختتم الكاتب بإعلان الحكومة عن سياسات مالية طموحة وموازنة تستهدف تحسين الأجور ودعم الخدمات والمجهود الحربي، لكن الواقع يشير إلى فجوة كبيرة بين الخطط والقدرات، في ظل انهيار الإنتاج وتراجع الإيرادات وتفشي الفقر. وهكذا يستقبل السودان عامه الجديد وأزماته تتجدد، لتبقى السياسة أسيرة السلاح، والاقتصاد رهين الحرب، والمجتمع مثقلاً بفقدان الأمل.

«السياسة أسيرة السلاح، والاقتصاد مُثقل بتبعات الحرب، والمجتمع يرزح تحت وطأة النزوح والفقر وفقدان الأمل».

مع مطلع عام 2026، يدخل السودان عاماً جديداً مثقلاً بإرث ثقيل من الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية، في مشهد يكاد يختصر ثلاث سنوات من الحرب والانقسام والتدهور الشامل؛ لا يحمل تبدّل التقويم وحده ما يكفي من الأمل، بقدر ما يكشف استمرار التعقيدات وتشابك الملفات، داخلياً وإقليمياً، في ظل غياب أُفُق سياسي واضح يضع حداً لمعاناة السودانيين.

على الصعيد السياسي، بدا واضحاً أن السُلطة القائمة تسعى إلى تثبيت مواقفها الأساسية دون تقديم تنازلات جوهرية؛ فقد جدد القائد الأعلى للقوات المسلحة الفريق أول «عبد الفتاح البرهان» رفضه القاطع لأي عودة إلى ما قبل اندلاع الحرب مع قوات الدعم السريع، مؤكداً أن حماية المدنيين تظل أولوية، رغم أن الواقع الميداني يعكس صعوبة تحقيق هذا الشعار في ظل اتساع رقعة العمليات العسكرية؛ هذا الموقف يعكس قناعة لدى القيادة العسكرية بأن أي تسويَّة لا تُفضي إلى تفكيك بنية الدعم السريع تمثل تهديداً مباشراً لمستقبل الدولة، لكنه في الوقت ذاته يغلق الباب أمام حلول تفاوضية قريبة، وفي نفس الوقت هو أقرب للخطاب الموجَّه إلى الداخل، أي المؤسسة العسكرية، في ضوء تناقض مواقف الرجل تجاه الخارج.

في السياق ذاته، أطلق نائب رئيس مجلس السيادة «مالك عقار» تحذيراً لافتاً من مخاطر تشظي السودان إلى دويلات، معتبراً أن استمرار

النزاع المسلح، وغياب التوافق على عقد اجتماعي جديد، يقودان حتمياً إلى هذا السيناريو الكارثي؛ حديث «عقار» عن الفيدرالية والعدالة لا يبدو جديداً في الخطاب السياسي السوداني، لكنه يكتسب خطورة خاصة في ظل واقع الانقسام الجغرافي، وتنامي سلطات الأمر الواقع، وتآكل مفهوم الدولة المركزية؛ فالدعوة إلى عقد اجتماعي جديد تصطدم بواقع السلاح المنفلت وغياب الثقة بين المكونات المختلفة.

إلى ذلك، وإقليمياً، أعلن السودان دعمه الكامل للجهود السعودية في اليمن، بما في ذلك استضافة مؤتمر شامل للمكونات الجنوبية، في محاولة لتعزيز الحلول السلمية؛ هذا الموقف يعكس رغبة الخرطوم في الحفاظ على علاقاتها الإقليمية، وتقديم نفسها كطرف داعم للاستقرار، رغم هشاشة وضعها الداخلي؛ غير أن التحذير السوداني من التدخلات الخارجية التي تهدد وحدة اليمن يثير مفارقة لافتة، إذ يواجه السودان ذاته اتهامات بتأثر مساره الداخلي بتدخلات إقليمية متشابكة.

وفي هذا الإطار، تصاعدت أصوات سياسية تتهم دولة الإمارات بلعب أدوار تسهم في تقسيم دول عربية، من بينها السودان واليمن؛ ورغم أن هذه الاتهامات تندرج في إطار السجال السياسي والإعلامي، فإنها تعكس حجم الاحتقان الإقليمي، وتحوّل الساحة السودانية إلى جزء من صراع نفوذ أوسع، يدفع ثمنه المواطن البسيط قبل غيره ويزيد في المقابل من هوَّة الفضاء السياسي ما يقوِّض بالتالي أيِّ جهود يمكن أن تُثمر حلولاً.

وفي السياق؛ ميدانياً، تشير التقارير إلى أن الحرب تدخل مرحلة أكثر خطورة، مع تغيّر خطوط الجبهات، واستخدام متزايد للمسيّرات، واستمرار حصار المدن، خصوصاً في كردفان ودارفور؛ وقد ترافقت هذه التطورات مع عودة تدريجية للأمم المتحدة إلى الخرطوم، في خطوة تهدف -نظرياً- إلى دعم الاستقرار والعمل الإنساني؛ غير أن هذه العودة تبقى محدودة التأثير ما لم تتوافر إرادة سياسية داخلية تضع حداً للحرب.

إزاء ذلك، دارفور تظل العنوان الأبرز للمأساة الإنسانية، حيث أُدينت هجمات على مستشفيات وأسواق، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني؛ هذه الهجمات لا تعمّق فقط معاناة المدنيين، بل تكرّس شعوراً عاماً بأن الإقليم متروك لمصيره، في ظل عجز الدولة والمجتمع الدولي عن توفير الحماية اللازمة؛ ومع تفاقم النزوح والمجاعة، يبدو أن دارفور تدفع ثمناً مضاعفاً لحرب لا تلوح نهايتها في الأُفُق.

اقتصادياً، حاولت الحكومة إرسال رسائل طمأنة مع إعلان بنك السودان المركزي سياساته المالية والنقدية لعام 2026؛ ركزت هذه السياسات على إصلاح الجهاز المصرفي، وتصنيف البنوك إلى أربع فئات، مع إمكانية دمج أو تصفية المؤسسات المتعثرة، إضافة إلى التحول الرقمي الكامل للمدفوعات بحلول سبتمبر؛ على الورق، تبدو هذه الخطوات طموحة، وتعكس إدراكاً لحجم الخلل الهيكلي في النظام المصرفي، لكنها تصطدم بواقع حرب عطّلت الاقتصاد، وقلّصت الثقة في المؤسسات.

وفي السياق؛ في ملف الذهب، سعت السياسات الجديدة إلى مكافحة التهريب وتشجيع التصدير الرسمي، مع توجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية؛ غير أن السيطرة الفعلية على مناطق التعدين، وتعدد مراكز القوة، يجعلان من هذا الهدف تحدياً معقداً، في ظل اقتصاد حرب يعتمد على الموارد السهلة والسريعة.

أما الموازنة العامة لعام 2026، فقد أكَّد وزير المالية «جبريل إبراهيم» أنها تستهدف تحسين الأجور، وتوفير فرص عمل، ودعم المجهود الحربي، إلى جانب القطاعات الخدمية كالصحة والتعليم؛ كما شدد على أولويَّة العودة الطوعية للنازحين وإعادة الحياة الطبيعية؛ غير أن اقتصاديين حذروا من فجوة كبيرة بين الطموحات والقدرات، في ظل انكماش الناتج المحلي بنحو 40%، وتراجع الإيرادات بنسبة تصل إلى 80%، وفقدان ملايين الوظائف، ما يفاقم الفقر ويضع البلاد على حافة المجاعة.

على المستوى المحلي، أعلنت ولاية الجزيرة خططاً تنموية طموحة تشمل إنشاء مطار ود مدني، ومدن صناعية، ومنطقة حرة، ومحطات طاقة شمسية؛ هذه الخطط تعكس رغبة في التفكير بالمستقبل، لكنها تظل رهينة الاستقرار الأمني وتوفر التمويل، وهما عنصران مفقودان في الوقت الراهن.

خُلاصة المشهد أن السودان يستقبل عامه الجديد بأزمات قديمة تتجدد بأشكال أكثر تعقيداً؛ السياسة أسيرة السلاح، والاقتصاد مثقل بتبعات الحرب، والمجتمع يرزح تحت وطأة النزوح والفقر وفقدان الأمل؛ وبينما يتزايد الضغط الدولي لوقف الحرب، يبقى السؤال الجوهري، هل يمتلك السودانيون، نُخباً وقوى فاعلة، القدرة على تحويل هذا الضغط إلى مسار سلام حقيقي، أم أن عام 2026 سيكون فصلاً جديداً في كتاب المعاناة المفتوح؟!

تنافس الحلفاء وتصدّع الإقليم هل يدفع السودان ثمن الخلاف السعودي-الإماراتي؟

حاتم ايوب ابوالحسن

ملخص

يناقش المقال تداخل الأزمات الإقليمية، متسائلًا عن مدى تأثر الأزمة السودانية بالخلافات المتنامية بين السعودية والإمارات، خاصة في اليمن. ويرى أن هذا الخلاف ليس صراعًا مباشرًا، بل تنافس في الرؤى والأدوات، يمتد تأثيره إلى ساحات أخرى ذات أهمية استراتيجية، من بينها السودان.

يوضح الكاتب أن السعودية تنظر إلى السودان من زاوية الحفاظ على كيان الدولة ومنع الفوضى التي تهدد أمن البحر الأحمر، بينما تتعامل الإمارات ببراغماتية تركز على المصالح الاقتصادية والنفوذ غير المباشر والتعامل مع قوى الأمر الواقع. هذا التباين ينعكس داخل إطار الرباعية الدولية في صورة بطء مبادرات وتناقض رسائل، دون أن يصل إلى قطيعة أو صدام معلن.

يشير إلى أن السودان، في ظل غياب مشروع وطني موحد، بات ساحة مفتوحة لتقاطعات المصالح الإقليمية، حيث تستثمر القوى المحلية هذا التنافس الخارجي لتعزيز مواقعها، ما يسهم في إطالة أمد الحرب وتعقيد مسارات الحل. غير أن الحالة السودانية تختلف عن اليمن، إذ يفرض البحر الأحمر حدًا أدنى من التنسيق بين الرياض وأبوظبي ويُبقي سقف الخلاف منخفضًا.

يخلص الكاتب إلى أن السودان لا يدفع ثمن الخلاف السعودي-الإماراتي بقدر ما يدفع ثمن هشاشته الداخلية وفشل نخبته في إنتاج مشروع وطني جامع. فالتنافس الإقليمي يزيد الكلفة ويطيل الأزمة، لكنه لا يصنعها من الأساس، ليبقى الرهان الحقيقي على الإرادة السودانية في تحقيق السلام والعدالة وبناء دولة موحدة.

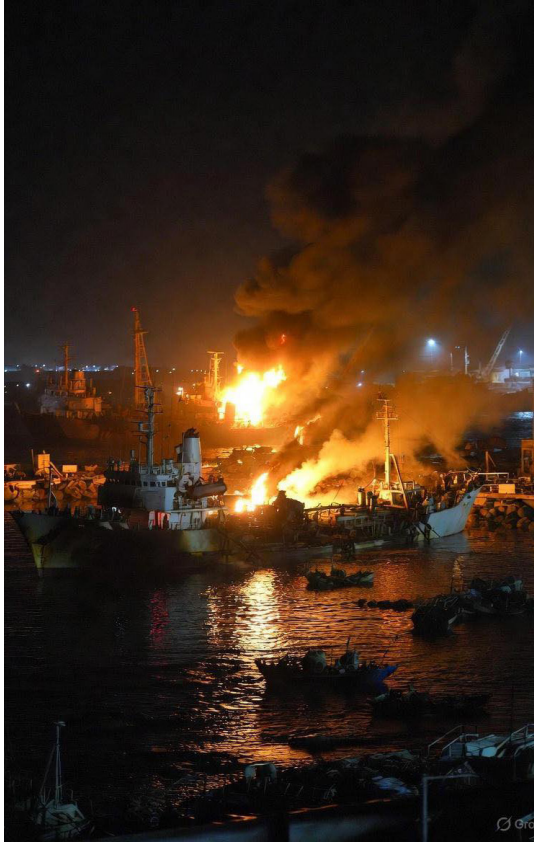

لم تعد أزمات المنطقة العربية ملفات منفصلة، بل باتت متداخلة إلى حد يصعب معه الفصل بين ساحة وأخرى. وفي هذا السياق، يطفو سؤال السودان مجددًا على سطح التحليل: هل يتأثر مسار الأزمة السودانية بالخلافات المتنامية بين السعودية والإمارات في اليمن؟ أم أن الملف السوداني محكوم بمعادلات مختلفة تحميه من ارتدادات ذلك التنافس؟

الخلاف بين الرياض وأبوظبي في اليمن لا يمكن توصيفه كصراع مفتوح، بل هو اختلاف عميق في الرؤية الاستراتيجية وأدوات النفوذ. السعودية تنظر إلى اليمن من زاوية الأمن القومي المباشر، ووحدة الدولة، ومنع تحول البلاد إلى منصة تهديد حدودي وبحري. في المقابل، تتعامل الإمارات مع اليمن كساحة نفوذ طويلة المدى، تركز فيها على الموانئ، وخطوط الملاحة، وبناء علاقات مع فاعلين محليين خارج الإطار التقليدي للدولة. هذا النموذج من "التنافس المنضبط" لا يبقى محصورًا داخل الجغرافيا اليمنية، بل يتمدد تلقائيًا إلى ساحات أخرى ذات أهمية استراتيجية، والسودان في مقدمتها.

في الملف السوداني، يظهر هذا التباين بصورة أكثر تعقيدًا، خصوصًا داخل إطار الرباعية الدولية التي تضم الولايات المتحدة ومصر إلى جانب السعودية والإمارات. ظاهريًا، تبدو الرباعية كمنصة تنسيق دولي تهدف إلى وقف الحرب ودفع مسار سياسي، لكنها عمليًا تعاني من هشاشة داخلية ناجمة عن اختلاف أولويات أطرافها الإقليميين. السعودية والإمارات تتفقان على ضرورة منع انهيار الدولة السودانية بالكامل، لأن ذلك يشكل تهديدًا مباشرًا لأمن البحر الأحمر واستقرار الإقليم، لكنهما تختلفان في تعريف "الاستقرار" ذاته، وفي الطريق المؤدي إليه.

السعودية تميل إلى مقاربة تحفظ كيان الدولة السودانية، وتخشى سيناريو التفكك والفوضى الممتدة، وتسعى - ولو نظريًا - إلى تسوية تُبقي على مركزية المؤسسات الرسمية. أما الإمارات فتتعامل مع السودان بعين براغماتية بحتة، تركز على المصالح الاقتصادية، والموارد، والنفوذ غير المباشر، ولا ترى مانعًا في التعامل مع قوى الأمر الواقع طالما يحقق ذلك مصالحها الاستراتيجية. هذا التباين لا يظهر في صورة صدام دبلوماسي، لكنه ينعكس في بطء المبادرات، وتعدد المسارات، وتناقض الرسائل الموجهة للأطراف السودانية.

خارج إطار الرباعية، يصبح تأثير هذا التنافس أكثر وضوحًا. السودان، في وضعه الراهن، لم يعد مجرد دولة مأزومة، بل تحول إلى ساحة مفتوحة لتقاطعات المصالح الإقليمية. ومع غياب مشروع وطني سوداني موحد، تجد القوى الإقليمية مساحة أوسع للمناورة، وتجد الأطراف المحلية بدورها فرصة لاستثمار هذا التباين الخارجي لتعزيز مواقعها، بدل السعي إلى تسوية حقيقية. وهنا يكمن الخطر الأكبر: ليس في الخلاف السعودي-الإماراتي نفسه، بل في قدرة الأزمة السودانية على امتصاص هذا الخلاف وتحويله إلى عامل إطالة للحرب.

ورغم ذلك، فإن مقارنة الحالة السودانية باليمن تظل محدودة. فالسودان لا يمثل ساحة صراع وجودي بين الرياض وأبوظبي كما هو الحال في اليمن. البحر الأحمر يفرض على الطرفين قدرًا من التنسيق الإجباري، والانهيار الكامل في السودان سيحمل كلفة استراتيجية لا يرغب أي منهما في تحملها. لذلك يبقى سقف الخلاف منخفضًا، ويتخذ طابع "إدارة الاختلاف" لا "تصفية الحسابات".

المعادلة النهائية تشير إلى أن السودان يتأثر بالخلافات الإقليمية، لكنه لا يُدار بالكامل من خلالها. الأزمة السودانية اليوم هي نتاج تداخل بين فشل داخلي عميق وبيئة إقليمية غير متجانسة. التنافس السعودي-الإماراتي يضعف فرص الحل الموحد، لكنه لا يصنع الأزمة من الأساس. وفي غياب إرادة سودانية جامعة، سيظل الملف السوداني عرضة للتجاذبات، سواء جاءت من اليمن أو من غيره.

في المحصلة، لا يدفع السودان ثمن الخلاف السعودي-الإماراتي بقدر ما يدفع ثمن هشاشته الداخلية، لكن هذا الخلاف يزيد الكلفة، ويطيل الزمن، ويجعل طريق الخروج أكثر وعورة. فالرهان الحقيقي لا يزال معلقًا على الداخل السوداني، أما الخارج، مهما بدا مؤثرا، فلن يكون يومًا بديلاً عن مشروع وطني مفقود، هي مسؤوليات الفاعلين السودانيين وامتحان كبير يفشلون فيه كل عام نتمنى لا يختلف هذا العام ليأخذ مسار نحو تطلعات السودانين في السلام العدالة الحرية وتاسيس الوطن الموحد ..

القاهرة تحتفي بملك الجاز

شرحبيل أحمد

عطاء ممتد .. ونبل بلا حد

محمد إسماعيل – أفق جديد

في الرابع والعشرين من يناير، تفتح القاهرة ذراعيها لواحد من أنبل وأجمل تجارب الفن السوداني، وهي تستضيف أكبر احتفاء يليق بقامة إبداعية صنعت الفرح ووسمت الوجدان الجمعي بنغمة لا تخطئها الذاكرة: الفنان الكبير شرحبيل أحمد، الذي استحق عن جدارة لقب «ملك الجاز»، بما قدّمه من أداء متفرّد وألحان راقصة خفيفة، تجمع بين الطرب والتربية، وبين العمق والبساطة.

منذ أغسطس الماضي، تواصل اللجنة العليا لتكريم الفنان شرحبيل أحمد، ومعها لجانها الفرعية، عملاً دؤوباً وجهداً ممتداً، لوضع الخطة المتكاملة لهذا الحدث الاستثنائي، الذي يأتي احتفاءً بتجربة فنية سودانية شاملة، وبسيرة إبداعية تمثل إحدى ركائز الفن في السودان الحديث. وقد تقرر، بالشراكة مع شركة سوداني للاتصالات، أن تُقام فعاليات التكريم على مسرح الجلاء بالقاهرة، في احتفال لا يقتصر على التكريم الرمزي، بل يتجاوز ذلك إلى قراءة معمّقة ومتخصصة لتجربة شرحبيل، عبر شهادات ومداخلات لنقاد وباحثين وموسيقيين سودانيين ومصريين، يتناولون مختلف جوانب مسيرته الغنية والحافلة بالعطاء.

السيرة والمسيرة

وُلد شرحبيل أحمد عام 1935 بمدينة أم درمان، تلك المدينة التي شكّلت عبر تاريخها بوتقة للثقافة والفن والتنوّع. تلقّى تعليمه الأولي في كُتّاب بابكر بدري، ثم في كتاب حي العباسية، قبل أن ينتقل مع أسرته إلى مدينة الأبيض، حيث أكمل تعليمه بمدرسة النهضة التابعة للبعثة التعليمية المصرية. وفي الأبيض، مدينة «عروس الرمال»، تشكّلت أولى ملامح وعيه الموسيقي، متأثراً بالموسيقى التصويرية للأفلام التي كانت تُعرض في سينما المدينة، فتعلم العزف على آلة العود، لتبدأ رحلة الفن مبكراً.

في عام 1949، وبإشارة وتشجيع من الفنان التشكيلي العالمي السوداني إبراهيم الصلحي، التحق بكلية الفنون الجميلة بالمعهد الفني في الخرطوم. وبعد نيله دبلوم الفنون الجميلة، عمل بوزارة التربية والتعليم رساماً في قسم الإخراج الفني بمكتب دار نشر الكتب المدرسية، وأسهم في إعداد مجلات الأطفال وكتب محو الأمية، جامعاً بين الفن والرسالة التربوية.

عالم الطفولة

لم يكن شرحبيل أحمد مطرباً فقط، بل كان مبدعاً متعدد الأدوات. فقد ابتكر الشخصية الكاريكاتيرية الشهيرة «عمك تنقو»، التي ارتبطت بذاكرة أجيال من قرّاء مجلة «الصبيان» في ستينيات القرن الماضي. كما ابتكر شخصية «مريود» وشخصية «جلجل» في مجلة مريود السودانية، وأسهم في رسم شخصية «جحا». وظل يعمل في مجال رسومات مجلات الأطفال منذ عام 1960 وحتى تقاعده من وزارة التربية والتعليم عام 1995، مقدّماً فناً تربوياً راقياً شكّل جزءاً من الوعي الجمعي.

أغنيات الشجن

على الصعيد الغنائي، أسس شرحبيل أحمد فرقة موسيقية متكاملة، قدّمت أعمالها في الحفلات والمهرجانات، وسُجّلت أعمالها في الإذاعة والتلفزيون السودانيين. وضمت الفرقة عدداً من العازفين المتميزين، من بينهم زوجته زكية أبو القاسم، التي عزفت معه على آلة الجيتار، لتكون أول امرأة سودانية تشارك في العزف ضمن فرقة موسيقية محترفة.

حقق هذا المشروع الفني نجاحاً واسعاً داخل السودان وخارجه، وأسهم شرحبيل من خلاله في تطوير الأغنية السودانية الحديثة، ساعياً إلى

إعادة موسيقى الجاز إلى جذورها الأفريقية، دون التفريط في الخصوصية المحلية. ومن أشهر أعماله: الليل الهادي، ستار يا ليل، قلبي دقّه، إلى جانب روائع مثل لو تعرف الشوق، البهجة في عينيك، ومين في الأحبة، وهي أغنيات مشبعة بالشجن، عامرة بالشوق واللهفة، ومفعمة ببهجة خاصة.

تمازج الآلات

اعتمد شرحبيل أحمد على آلات النفخ كالساكسفون والترمبيت والترمبون، إلى جانب الباص جيتار والجيتار، ولاحقاً الأورغن، مانحاً أغنياته لوناً موسيقياً متفرّداً. وقد جاء هذا التوظيف في انسجام تام مع الإيقاعات السودانية المختلفة، دون أن يحيد عن الخط الميلودي للموسيقى المعاصرة، مع استخدام واعٍ للهجة السودانية في النصوص الغنائية.

الريادة والتأثير

كان الظهور الأول لفرقة شرحبيل أحمد في افتتاح المسرح القومي عام 1960 حدثاً مفصلياً، حين قدّمت أغنية يا حلوة العينين في استعراض راقص أعلن ميلاد أسلوب جديد. وبعد انتشار الفرقة في أوائل ستينيات القرن الماضي، ظهرت فرق أخرى تأثرت بتجربته وسارت على نهجه، مثل فرق جاز الديوم، والبلوستارز، والعقارب، والرد لاين، والنسر، وأضواء بحري، وغيرها، لتتحول تجربة شرحبيل إلى مدرسة موسيقية متكاملة.

في الوجدان

امتدت مسيرة شرحبيل أحمد لما يقارب ستة عقود، قدّم خلالها عشرات الأغنيات والمقطوعات التي ما تزال حاضرة في وجدان السودانيين. ويرى نقاد فنيون أن سرّ هذا الحضور الدائم يعود إلى مزجه الخلاق بين شخصية المطرب، والرسام، والمؤلف، والمربي، ما جعل أغنياته تدخل كل بيت سوداني دون حواجز، متوافقة مع قيم المجتمع وأعرافه.

التجربة المسرحية

لم يغب شرحبيل أحمد عن خشبة المسرح، فقد شارك بطلاً في عملين مسرحيين كبيرين: مسرحية «نبتة حبيبتي» في دور المغني «فرماس»، من تأليف الشاعر الراحل هاشم صديق وإخراج مكي سنادة، والتي لم تُعرض إلا بعد الهبة الجماهيرية ضد نظام جعفر نميري، باعتبارها عملاً ذا طابع تعبوي. والعمل الثاني هو مسرحية «سالي فو حمر» للأديب والدبلوماسي الراحل جمال محمد أحمد. وتُعد نبتة حبيبتي من أشهر المسرحيات الاستعراضية في تاريخ المسرح السوداني.

تكريم مستحق

إن تكريم شرحبيل أحمد في القاهرة ليس مجرد احتفاء بفنان، بل هو اعتراف بتجربة وطنية وإنسانية أسهمت في تطوير الأغنية السودانية الراقصة، عبر نهج جمع بين الحداثة والحفاظ على الروح القومية. هو تكريم لمسيرة جعلت من الفن جسراً للبهجة، وصوتاً للجمال، وذاكرةً حيّة لا تنطفئ.

في الفرق والجماعات المسرحية السودانية

السر السيد

ملخص

يتناول المقال نشأة الفرق والجماعات المسرحية السودانية في العاصمة المثلثة، منذ بداياتها في عشرينيات القرن الماضي مع فرقة نادي الخريجين، بوصفها تقليدًا راسخًا في الحركة المسرحية. ويركّز على أن هذه الفرق لم تكن ظاهرة عابرة، بل شكّلت أحد أعمدة تطور المسرح السوداني وأسهمت في ترسيخ العمل الجماعي داخل الفعل الإبداعي.

يوضح الكاتب دواعي تأسيس هذه الفرق، والتي تنوعت بين وجود شخصية قيادية مركزية، أو تجمع الأعضاء في حي أو مؤسسة تعليمية، أو ارتباطهم بأطر سياسية واجتماعية وثقافية، إضافة إلى ضرورات المشاركة في المواسم والمهرجانات المسرحية. كما يشير إلى حالات الانقسام والخروج من الفرق الأم، وأخرى نشأت في ظروف استثنائية كاللجوء والنزوح أو الإعاقة.

يتطرق إلى دلالات أسماء الفرق والجماعات، حيث حملت أسماء شخصيات ومدن ومؤسسات، أو رموزًا سياسية وفنية، أو مصطلحات مسرحية، أو أسماء عروض مسرحية وعربية معروفة، بما يعكس تنوع المرجعيات الفكرية والجمالية للحركة المسرحية. ثم ينتقل إلى أسباب التوقف، وعلى رأسها ضعف الوعي الإداري وغياب الرعاية الرسمية، وتذبذب النشاط المسرحي، والطموحات الفردية، والتشدد الفني، وتغير ظروف النشأة.

يخلص الكاتب إلى أن أثر هذه الفرق كان عميقًا، إذ مثّلت ظاهرة صحية أسهمت في إشاعة ثقافة العمل الجماعي وقدّمت أهم منجزات المسرح السوداني، وكانت مصدر رزق لكثير من المسرحيين. كما كشف توقفها عن الإهمال المؤسسي للمسرح، وأبرز الحاجة الملحة إلى الوعي التنظيمي والإداري باعتباره شرطًا أساسيًا لاستدامة الإبداع وتجاوز الانقسامات.

مدخل

هذا المقال معني فقط بالفرق والجماعات المسرحية السودانية التي تكونت في العاصمة المثلثة.

عرف السودان تقليد الفرق والجماعات المسرحية منذ اوائل العشرينيات من القرن الماضى وذلك عندما تأسست فرقة نادي الخريجين بقيادة الاستاذ صديق فريد وبمرور الايام صار هذا التقليد ملازما للحركة المسرحية.

دواعى التأسيس:

ربما تكون هناك دواعٍ كثيرة، لكنني سأتوقف عند التالية:

1 - وجود شخصية مركزية ذات سلطة خاصة فى الفعل المسرحي، وصاحبة موقع متميز، وهنا على سبيل المثال يمكن ان نذكر فرقة السودان للتمثيل والموسيقى التى اسسها الرائد المسرحي ميسرة السراج فى العام 1946 وفرقة الرائد المسرحي الفاضل التي تأسست في النصف في العام 1955 واستمرت حتى انقسامها فى بداية السبعينيات، وبنفس الاسم حتي وفاته في العام 2005.

2 - وجود الافراد الذين تتكون منهم الفرقة او الجماعة فى مكان واحد كالحي كما في حالة جماعة المسرح التجريبي التي تأسست في حي الحاج يوسف بالخرطوم وكان ربانها الاساس الفقيد المخرج مجدي النور او مكان الدراسة كما في حالة جماعة السديم التي تأسست في المعهد العالي للموسيقي والمسرح في ابريل 1980.

3 - وجود الافراد الذين تتكون منهم الفرقة او الجماعة فى اطار تنظيمي ذو اهداف سياسية او اجتماعية او ثقافية او خيرية وامثلتنا هنا الفرقة المركزية لاتحاد الشباب السوداني وفرقة نادي الزهرة، التابعة لنادي الزهرة الرياضي بامدرمان.

4 - وجود ضرورات عملية كما حدث فى بداية المواسم المسرحية التى اقامها المسرح القومى فى الفترة من 1967 الى 1978 حيث فرض الظرف آنذاك او فلنقل جرى العرف ان تكون المشاركة فى الموسم المسرحي عبر الفرق والجماعات فكانت مشاركات «فرقة الأرض»

و»جماعة المسرح الجامعى» وغيرهما.

أو فى المشاركة فى المهرجانات المسرحية المحلية كمهرجان «الفرق والجماعات المسرحية» ومهرجان «ايام البقعة المسرحي»، وغيرهما، فقد جرت العادة ان تتم المشاركة عبر فرقة او جماعة.

5 - وجود أفراد لهم قدرات خاصة قيادية كانت أم ابداعية فى الفرقة أو الجماعة ولأ سباب ما يخرجون على الفرقة الام ويشكلون فرقة أخرى ونموذجنا هنا «فرقة اضواء المسرح» التى انقسمت عن «فرقة الفاضل سعيد» و»الورشة الجوالة المسرحية» التى أسسها المخرج ربيع يوسف وخرجت من «الورشة المستمرة لتطوير فنون العرض».

6 - وجود اوضاع استثنائية لمجموعة من الافراد فى مكان معين او أمكنة معينة كأن يكونوا نازحين بسبب الحرب او أي سبب اخر يفرض عليهم لضرورات المحافظة على هويتهم وهم في هذا الوضع الاستثنائى تأسيس مجموعات ذات طابع ابداعي ونموذجنا هنا جماعة « مسرح كوتو الاهلي» التى تأسست فى العام 1994 من مجموعة من النازحين من جنوب السودان، او تلك التي تكونت من مجموعة من ذوي الاعاقة الحركية وقدمت عرضا يتيماً على خشبة المسرح القومي فى التسعينيات عنوانه (بقولو معوُق)، مع الاشارة الي انها لم تكن بنفس قوة كوتو.

لعل من المفارقات هنا ان بعضاً من دواعي التأسيس التى ذكرناها ستكون هى نفسها التى تقف وراء توقف بعض الفرق والجماعات.

فى أسماء الفرق والجماعات:

قامت الكثير من هذه الفرق والجماعات المسرحية على أسماء متنوعة تحمل الكثير من الدلالات العميقة والجرس الجميل فبعضها اتخذ اسماء أعلام من اشخاص ومدن ومؤسسات كفرقة «الفاضل سعيد» وفرقة «امدرمان المسرحية» وفرقة «الموانئ البحرية» وجماعة «المسرح الجامعى» وبعضها اتخذ أسماء ذات حمولات رمزية سياسية كفرقة «عزة» وفرقة «الارض» وبعضها اتخذ اسماء على صلة ما بالمعجم المسرحي كجماعة «المسرح التجريبي» و «الورشة المستمرة لتطوير فنون العرض» و «الورشة الجوالة المسرحية» و جماعة «مسرح شوف» وفرقة «السودان للتمثيل والموسيقى وبعضها اتخذ إسماً

من عرض مسرحي قدمته الجماعة أو الفرقة كجماعة «السديم المسرحية» (فالسديم) نص مسرحي أنتجته الجماعة وهو من تأليف الشاعر أدونيس وبعضها اتخذ إسماً لفرقا مسرحية عربية معروفة كفرقة «أضواء المسرح» وفرقة «المسرح الحر»، وبعضها اتخذ إسماً يدل علي النماء والحياة كجماعة الجمام وجماعة النفير.

بالطبع الاسماء كثيرة وما ذكرته جاء على سبيل المثال لا الحصر.

فى أسباب التوقف

سأركز علي الاسباب الاكثر اهمية وهي عندي تتمثل في ما يلي:

1 - ما يمكن أن أسميه بضعف «الوعي الإداري» والذى يتمثل فى ان معظمها كان يعلي من شأن «البعد الابداعي» و يهمل أو يغض الطرف عن البعد الاداري ولعل من علامات هذا الاهمال ان معظمها لم يكن مسجلا رسميا فالبتالى لم تكن معنية بعقد جمعيتها العمومية أو ان يكون لها حساباً بنكياً، وهو ما سيفقدها الكثير من الفرص فى التمويل والدعم من الدولة او من المنظمات المدنية النظيرة وفي تمثيل الدولة فى الفعاليات المسرحية خارج السودان.

2 - متصلا بالسبب السابق يأتي الغياب التام لرعاية الدولة من حيث تهيئة المناخ الملائم لاستمرارها وتطورها والمتمثل فى التمويل والتدريب والحريات والمتابعة.

3 - المد والجزر /الاستمرار والانقطاع للنشاط المسرحى، فتوقف المواسم المسرحية التى كانت تقيمها الدولة او تعثرها ثم التكلفة الباهظة للانتاج الخاص اضافة للتراجع المشهود لجمهور المسرح، كل هذا وغيره يجعل هذه الفرق عاطلة عن العمل مما يؤدى فى الاخير الى توقفها بل موتها فى احيان كثيرة.

4 - الطموح الجامح لبعض الافراد فى الفرقة او الجماعة خاصة ممن جاءتهم النجومية تجرجر اذيالها فهؤلاء ودون سابق انذار يتمردون على فرقهم وجماعاتهم ويبحثون عن مجدهم الشخصى ،والمثال المناسب هنا «فرقة الاصدقاء المسرحية» و»جماعة المسرح التجريبي» فنجوم هذين النموذجين حاضرون وبقوة فى سوق الدراما على ضعفه بينما فرقتيهما تدخلان فى الغياب.

5 - هيمنة نوع من (الاصولية المسرحية) اذا جاز التعبير، مما قاد الى ما يشبه التشدد فى التعاطي مع بعض الجهات والمؤسسات كمؤسسات الاعلام والمسرح الرسمية بل ومن بعض المسرحيين وبعض المهرجانات المسرحية المحلية، بل فى بعض الأحيان وصل الامر الى الموقف حتى من بعض انواع العروض المسرحية ذاتها كما عند الفرق والجماعات التى تصنف نفسها «طليعية» او «تجريبية» فقد كانت تصر على المحافظة على هذا الخط وتستهجن التعاطى مع الاشكال المسرحية الاخرى كالعروض الجماهيرية الربحية.

6- التغيير الذى قد يطرأ على ظروف النشاة للفرقة او الجماعة المعينة فى المكان او الاهداف او العضوية خاصة اصحاب التاثير الاكبر منهم.

الأثر والإضافة

أما فيما يتعلق بالأثر والإضافة التى قدمتها الفرق والجماعات المسرحية، فيمكن الإشارة الى:

1 - ظاهرة الفرق والجماعات ورغم كل شئ تعد فى حد ذاتها ظاهرة صحية فهى بشكل ما تشير الى تغلغل الظاهرة المسرحية فى حياة السودانيين كما تشير من جانب آخر وبشكل غير مباشر الى مساهمة المسرح فى تكريس ثقافة العمل الجماعي.

2 - رغما عن ما عانته هذه الفرق والجماعات من قصور ذاتي ومن إهمال من الدولة الا أن أعظم إشراقات الحياة المسرحية فى السودان جاءت منها وكانت بسببها ويكفى أن نلقي نظرة الى تاريخ العرض المسرحي السوداني لنلمس ونقف على ما قدمته.

3 - هذه الفرق والجماعات شكلت مصدر الدخل الوحيد للكثيرين من المسرحيين وكانت هى وسيلتهم للحياة الكريمة ونذكر هنا على سبيل المثال فرقتى «الأصدقاء» و »الفاضل سعيد».

4 - كشفت هذه الفرق والجماعات خاصة التى لعبت أدوارا مهمة وتوقفت، عن ما يعانيه المسرح من إهمال متعمد ومنظم من الدولة ممثلة فى وزارة الثقافة والمؤسسة الرسمية للمسرح.

5 - غياب الوعى التنظيمي والإداري كواحد من أقوى الأسباب لاضمحلال الفرق والجماعات وتوقفها كشف عن احتياج حركتنا المسرحية لهذه الثقافة ولهذا البعد فلا ابداع بلا ادارة وتنظيم حيث كان يمكن إن وجد هذا الوعي أن تبحث هذه الفرق والجماعات عن مصادر تمويل اخرى وأن تدير الكثير من خلافاتها عبر المؤسسية والحوار الديمقراطي بدلاً عن الإنقسامات و التشظي.

نصف قرن على الرحيل والخلود

(عَظَمة يا سِت) .. أم كلثوم التي ملأت الدنيا وشغلت الناس

علاء الدين بشير

دَينٌ ووفاء

حكى التلميذ الأكبر للأستاذ محمود محمد طه، وحفيد الشيخ مدني السُّني، مؤسس مدينة ود مدني، الأستاذ سعيد الطيب شايب، قدّس الله سرّه، لبعض الإخوان الجمهوريين، أنه في ستينيات القرن الماضي جاءهم الأستاذ محمود في حاضرة الجزيرة الخضراء بدعوة لإلقاء محاضرات فيها، وبعد برهة قليلة من وصوله سمع أن الفنان الكبير إبراهيم الكاشف، عليه رحمة الله، مريضًا وطريح الفراش الأبيض بمستشفى المدينة، فقام من فوره ولفّ عمامته ووجّه حديثه لأستاذ سعيد ومجالسيه من الإخوان: (الكاشف عنده حق على كل سوداني وسودانية)، ثم طلب منهم اللحاق به في المستشفى. قال أستاذ سعيد: (طوالي لفّينا عممنا وخرجنا وراءه).

من قيمة الوفاء هذه، وقد جاء في بعض أشعار السادة الصوفية: الوفاء للحُرِّ دِين (بكسر الدال) ودَين (بفتح الدال)، أجدني رهين الواجب بكتابة هذه السطور في محبة (الست) التي أسهمت بقدر وافر من عذوبتها ورقيّ فنها وسخاء نفسها وطليعيتها وروحانيتها وأصالتها في تشكيل ذائقتي الفنية الموسيقية، كأحد ملايين السودانيين الذين فعلت بهم الشيء نفسه، والإلقاء بها في حلبة الجدل الواسع والمهم الذي لم ينقطع منذ ما قبل إطلاق فيلم (الست) الشهر الماضي في دور العرض المصرية، والذي تناول جانبًا من حياة (كوكب الشرق)، وانتاش بعض هذا الجدل سيدةَ الغناء العربي بسهام صدئة، من زاوية نظره للفيلم ومن حيث أراد الذود عن حياضها.

فيلم (الست) الذي أشعل ليس فقط الساحة الفنية، وإنما المجتمع المصري بكل طبقاته، وتجاوزه إلى خارج الحدود المصرية، من بطولة النجمة منى زكي، وسيناريو للكاتب أحمد مراد، وإخراج مروان حامد، بمشاركة مجموعة من كبار نجوم السينما والدراما في مصر حاليًا: نيللي كريم، وأمينة خليل، وعمرو يوسف، وأحمد حلمي، ومحمد فراج، والنجم عمرو سعد الذي يقوم بدور الرئيس جمال عبد الناصر.

شببت على صوت أم كلثوم، وانطبعت صورتها في مخيالي وأنا في يفاعتي الأولى أتلمس وعيي بالأشياء من حولي دون تمييزها، وكانت هي قد غادرت إلى الرحاب العلية ولم تكمل خمس سنوات بعد؛ فقد داعبت أنغامها وطرق رنين صوتها الشجي آذاني من أشرطة الكاسيت التي كان يمتلكها لها أبي، عليه الرضوان، جنبًا إلى جنب مع نجوم زمانهم محمد عبد الوهاب، وعفاف راضي، ووردة الجزائرية، والعمالقة من الفنانين السودانيين الأثيرين عنده: العميد أحمد المصطفى، والتاج مصطفى، والعاقب محمد الحسن، عليهم جميعًا رحمة الله ورضوانه. وعلِق (بورتريه) الست في ذاكرتي من أغلفة المجلات المصرية والعربية التي كانت تتكدس في أضابير بيتنا قبل معرفتي فكّ الخط، ولكني كنت أجد متعة في التجوال بين الصور الملوّنة المختلفة والأغلفة المصقولة، وتميّزت صورة أم كلثوم دونًا عن البقية عندي بالمنديل أو الوشاح الذي لا يفارق يدها أبدًا وهي تعتلي خشبات المسارح، والذي لم أفهم سرّه مطلقًا؛ هل هو صيحة موضة ومكمّل لهندام الست وأناقتها، أم هو أداة تستخدمها لدوزنة إيقاعها الذاتي مع تنغيم الأوركسترا؟ حتى فاجأتني الصديقة والكاتبة أماني أبو سليم في مقالها المميز قبل أيام عن الفيلم، والمنشور في صحيفة (ديسمبر)، بعد مشاهدتها له بدور العرض المصرية، بتفسير سايكولوجي مختلف، وهو أنه أداة لامتصاص خوف مزمن ظل يسكنها طوال حياتها التي اتسمت بقسوة الواقع عليها.

وفي أطوار شبيبي اللاحقة حكى لي والدي عن علاقته الباكرة بفن أم كلثوم وشغفه، هو وأصدقاؤه، رحمة الله تغشاهم جميعًا، بتتبع حفلاتها في مسرح سينما (ريفولي) وسط البلد بالقاهرة، حينما كانوا مبعوثين للدراسة في معهد إمبابة للطيران في النصف الأول من ستينيات القرن الماضي.

وخلال سنيّ تفتحي وتذوقي للفن، كان حينما تُبث أغنية لأم كلثوم يحاول دائمًا لفت نظري إلى

مظهرها المحتشم ووقارها وسطوتها وهي تعتلي المسرح، ثم إلى حالة الانسجام من خلال المقدمات الموسيقية الطويلة والبديعة، ومقدرتها الفائقة على قيادة وتوجيه الأوركسترا التي تصاحبها في العزف، وطريقتها المبدعة المُسلطِنة في التركيز مع بعض المقاطع في الأغنية واسترجاعها وتكرارها بتركيز. وأستطيع القول إني أدين في تعلقي بفنانينا الكبار محمد وردي ومحمد الأمين، وخاصة في أعمالهم الخالدة ذات المقدمات الموسيقية الطويلة: (الود، لو بهمسة، وإليا ذة الغناء السوداني «الطير المهاجر»... إلخ) عند محمد وردي، و(بتتعلم من الأيام، زاد الشجون، مراكب الشوق، طائر الأحلام... إلخ) عند محمد الأمين، إلى أعمال أم كلثوم الخالدة: (هذه ليلتي، الأطلال، فات الميعاد، إنت عمري، غدًا ألقاك... إلخ).

موعدٌ في الخرطوم

لأم كلثوم في وجدان السودانيين مكانٌ ثابتٌ لا يتزحزح، وهي عندهم ليست محضَ مغنية، وإنما كيانٌ رمزيٌّ كبير. كان آلافٌ من عشّاق فنّها الأصيل ينتظرون حفلها الأسبوعي في القاهرة مساء كل خميس، ويهرعون إلى أجهزة الراديو حيث كانت إذاعة «صوت العرب» تنقله على الهواء مباشرة. لذلك لم يكن غريبًا الاستقبالُ المهيبُ الذي حظيت به خلال زيارتها السودان في ديسمبر 1968، في إطار نشاطها الذي عُرف بدعم المجهود الحربي بعد الهزيمة التي تعرّض لها الجيش المصري في يونيو 1967 أمام إسرائيل، والإحباط العام الذي تسببت فيه.

وغطّت صحيفة (الأهرام) المصرية تفاصيل تلك الزيارة التاريخية، وذكرت أن المسؤولين السودانيين وقتها صمّموا على إقامة استقبال يليق بمقام السيدة أم كلثوم، لذلك تم إبلاغها عبر برقية من وزير المواصلات السوداني، يحيى الفضلي، بتأجيل سفرها من يوم 24 ديسمبر إلى يوم 25، وهي بمطار القاهرة تستعد لركوب طائرة «سودان إير ويز» المرسلة خصيصًا لها ولفرقتها الموسيقية المكوّنة من 25 عازفًا، والبعثة الإعلامية الكبيرة من الإذاعات المختلفة والتلفزيون والصحافة المصرية المرافقة لها. وسبب التأجيل، حسب البرقية، أن الحكومة السودانية لا تريد استقبالها في جوٍّ مليءٍ بالأحزان ومظاهر الحداد، حيث كانت ترتّب لاستقبال جثمان زوجة السفير السوداني في اليابان، والذي يتزامن وصوله إلى الخرطوم مع وصول أم كلثوم ورهطها.

وفي اليوم التالي اكتملت الترتيبات، وكان في استقبالها بمطار القاهرة سفير السودان بمصر وقتها، عبد الكريم ميرغني، وأعضاء السفارة وزوجاتهم. وأثناء انتظارها بصالة كبار الزوار بثّت الإذاعة الداخلية للمطار أغنيتها (هذه ليلتي)، ثم عندما صعدت إلى الطائرة رافقها ثلاثٌ من زوجات أعضاء السفارة حتى أجلسنها على مقعدها، وقد وجدت حين صعودها الورود مفروشةً على أرضية الطائرة، وباقاتٍ أخرى منها على مقاعدها.

في الخرطوم تم لها استقبالٌ رسميٌّ وشعبيٌّ يتقدّمه وزير الإعلام، عبد الماجد أبو حسبو، وسط باقات الزهور وزغاريد النساء. ثم تحرّكت رفقة الوزير في موكب رسمي إلى بيت الضيافة الرسمي الذي نزلت فيه، إذ لم تُرد الحكومة استضافتها في فندق السودان أو «الغراند هوتيل» المملوكين لها. وفور وصولها توافدت عليها سيدات ورموز المجتمع السوداني لتحيتها، وفي مقدمتهن زوجة رئيس الوزراء، إسماعيل الأزهري.

تراتيل «هذه ليلتي»

نُظّمت لأم كلثوم حفلتان بالمسرح القومي في أم درمان خلال زيارتها تلك. ويحكي البروفيسور علي شمو، في تسجيل للزميل والصديق خالد فتحي، عن كواليس تلك الزيارة، وكان وقتها مديرًا لتلفزيون السودان، أنهم كمسؤولين كانوا قلقين جدًا من عدم نجاح الحفلات، بسبب أن الجمهور السوداني غير معتاد على سماع والتجاوب مع المقدمات الموسيقية الطويلة والأغاني الأطول، وهي السِّمة التي عُرفت بها أم كلثوم.

وذكر شمو أن الحفلة الأولى حضرها رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري وكبار المسؤولين والشخصيات العامة في البلد، ووُضعت أسعارٌ عاليةٌ لتذاكرها. أما الحفلة الثانية فكانت مفتوحة للجمهور من عامة الناس بأسعار عادية لتذاكرها، وأصابتها نجاحًا منقطع النظير. أضاف شمو أنهم تفاجأوا بمستوى التجاوب والتذوق والطرب الكبير من السودانيين مع أغاني أم كلثوم، خصوصًا أغنية (هذه ليلتي) للشاعر اللبناني جورج جرداق، والتي كانت قد أُنتجت حديثًا، وغنّتها لأول مرة في حفل مُذاع من على خشبة المسرح القومي، وعبر أثير إذاعة أم درمان وتلفزيون السودان.

الأستاذ محمود قال إنّ صوت أم كلثوم يُلِذُّهُ، ووصفها بالمرأة الصالحة، وطلب من أحد تلاميذه المشاركة في تشييعها وإبلاغها رسالة.

وذكر شمو أن ذاك التسجيل كان الأفضل للأغنية من بين جميع التسجيلات التي تمّت لها، بحسب أم كلثوم نفسها، لذا لا يزال يُبثّ ويُذاع عبر المحطات والفضائيات العربية حتى الآن.

ويقول الصحافي والكاتب المصري الكبير يوسف الشريف، الذي كان ضمن الوفد الإعلامي المرافق لأم كلثوم، في كتابه «السودان وأهل السودان»، إنه وهو في الطائرة نبّه الستّ إلى أن «أهل السودان لا يحبون أغاني الهجر والصدّ والفراق، ولا يطيقون الاستسلام طويلًا للأحزان والنكد والخصام، لأنهم يعشقون المرح والغناء والرقص وأفراح الحب ونشوة اللقاء»، ويضيف: «حين وقفت على المسرح اعتمدت أسلوبًا جديدًا وغير مسبوق في غنائها، واستطاعت السيطرة على مشاعر المستمعين».

ويورد الكاتب والباحث المصري كريم جمال، في كتابه «أم كلثوم وسنوات المجهود الحربي»، أن كوكب الشرق غنّت (هذه ليلتي) في الحفل الأول وكذلك في الحفل الثاني استجابةً لطلب الجمهور، وأنها عملت على إخضاع الأغنية للمزاج والذوق السوداني بتكرارها بعض المقاطع، خاصة افتتاحية الأغنية، لمراتٍ عديدة، مع إعطاء مساحاتٍ أطول لوصلات الموسيقى، مضيفًا أن أم كلثوم غنّت (هذه ليلتي) في تلك الحفلة لأكثر من سبعين دقيقة بسبب الطلب المستمر من الجمهور السوداني لها بتكرار مقاطع معينة في الأغنية، واستجابتها السخية لهم.

ويضيف جمال أن أم كلثوم بلغت ذروة تجليها الغنائي وهي تؤدي «هذه ليلتي»، ويذكر أنها بدت وهي تغني المقطع الأخير وكأنها في حالة ترتيل ديني، لدرجة أن وزير الإعلام السوداني عبد الماجد أبو حسبو شوهد وهو يبكي حينما ردّدت المقطع الافتتاحي من الأغنية: «سهر الشوق في العيون الجميلة/ حلمٌ آثر الهوى أن يطيله/ وحديثٌ في الحب/ إن لم نقله/ أوشك الصمت حولنا أن يقوله»، إذ وصف «أبو حسبو» حالته عند سماع هذا المقطع للكاتب الناقد رجاء النقاش، الذي كان ضمن الوفد الإعلامي لهذه الرحلة: «كنت أحس وكأنني في حالة عبادة وأنا أسمع أم كلثوم وهي تغني هذا البيت، ونقلت إليها هذا المعنى، فقالت إنها تعتبر أداءها لهذا البيت نوعًا من الترتيل».

ويذكر النقاش في كتابه «لغز أم كلثوم» أنه عندما نظر إلى الآلاف التي حضرت الحفلتين، وعندما رأى ترحيب الجمهور الكبير وحرارته نحو أم كلثوم وفنها، تساءل عمّا يفسر كل هذا الإعجاب والحب، ويضيف: «الإعجاب بأم كلثوم ظاهرة شاملة في العالم العربي كله، بمختلف بيئاته وظروفه الاجتماعية والتاريخية، وامتد هذا الإعجاب بفنها إلى عشرات السنين دون أن يتغير أو ينقضي، بل زاد».

يتذكر الأستاذ علي شمو أن رهطًا من قيادات الاتحاد النسائي السوداني، الذي كان في ذلك الوقت مفخرة ومشرفًا للسودان ومتقدّمًا على نظرائه في العالم الثالث، أدهش الست جدًا. كانوا في استقبال السيدة أم كلثوم منذ وصولها إلى المطار ورافقوها طوال أيامها التسعة في السودان، والتي خلقت زخمًا كبيرًا وغطّت على كل الأنشطة الثقافية والاجتماعية في البلاد. ويقول إنه في أحد الأيام، وبعد عودتها مساءً من جولاتها إلى مقر إقامتها ببيت الضيافة، تفاجأت بمائدة ضخمة جدًا معدة لها بحضور عدد من السيدات، وكان ذلك احتفالًا بعيد ميلادها يوم 31 ديسمبر. فاضت مشاعرها وأجهشت ببكاء حار إذ لم تكن تتوقع أن

الست خدمت الجناب النبوي من خلال مديحها، وشقّت طريقًا، وأنفقت من ذاتها، وهو أكبر من إنفاق المال.

أحدًا في السودان يعرف تاريخ ميلادها.

وتحدث شمو عن كواليس اللقاء التلفزيوني الشهير الذي أجراه معها، ذاكرًا أنه كمدير للتلفزيون كان يريد إعطاء شرف الحوار لأحد الإعلاميين العاملين معه، وكان في ذهنه تحديدًا حمدي بدر الدين، ولكنه تلقى توجيهًا مباشرًا عبر اتصال من وزير الإعلام عبد الماجد أبو حسبو يطلب فيه منه إجراء الحوار مع الست بنفسه وعدم إيكاله لأحد الإعلاميين معه. قال: جاءت أم كلثوم ومعها رهط كبير من الوفد الإعلامي المرافق لها، وكانوا يتابعون اللقاء عبر الزجاج خارج الاستوديو، يقتلهم الشغف ليروا كيف سيحاور هذا السوداني كوكب الشرق، التي كانت لقاءاتها في العادة لا تتجاوز بضعة دقائق. ويتابع: أعددت أربعة أسئلة فقط، ولكن اللقاء الذي استمر لأكثر من خمس وأربعين دقيقة تولدت أسئلته من داخله، وجاء مميزًا جدًا، وصار يُبث دائمًا في المحطات الإذاعية وقنوات التلفزة العربية في المناسبات التي تتعلق بأم كلثوم.

خلال أيامها في الخرطوم، احتفل بها اتحاد الفنانين السودانيين بقيادة العميد أحمد المصطفى، ونظم لها عدد من اللقاءات والبرامج المختلفة. كما تمت دعوتها لحفل زواج سوداني تقليدي في حي حلة خوجلي بالخرطوم بحري، كان زواج الوجيه أبوزيد الحاج أحمد من كريمة خليفة خلفاء السيد علي الميرغني، الشيخ النور، علوية (الشقيقة الصغرى لنايلة زوجة نائب رئيس مجلس قيادة انقلاب 19 يوليو 1971، الموؤد الرائد فاروق عثمان حمد الله). وقد حظي ذلك الزواج بتغطية واسعة في الصحافة ووسائل الإعلام المصرية المختلفة المرافقة لأم كلثوم، وتظهر فيه بإحدى الصور وهي سعيدة جدًا ويدها مخضبة بالحناء السودانية وحولها عدد من السيدات السودانيات.

تركت زيارة كوكب الشرق إلى السودان، والتي وثقت بدقة كبيرة في كل وسائل الإعلام المصرية والسودانية، أثرًا عميقًا في نفسها، وهو ما جعلها تطلب من الوزير أبو حسبو بحسب الرواية المتداولة، انتخاب عدد من دواوين الشعر لأنها تريد الغناء لشاعر سوداني، فجاء اختيارها لأغنية (غدًا ألقاك) للشاعر السوداني الكبير الهادي آدم، التي لحنها العملاق محمد عبد الوهاب، وشدت بها الست لأول مرة على المسرح المصري عام 1971. كما خلقت حرارة الاستقبال وحضور التفاعل الكبير من الجمهور السوداني في الحفلين اللذين أحيتهما بالسودان انطباعًا رفيعًا عندها عن عظمة الشعب السوداني، وعبرت عنه بوضوح وكثيرًا في اللقاءات اللاحقة التي أجريت معها عن رأيها في المستمعين لفنها من الشعوب العربية. ويورد الصحافي المصري الكبير محمود عوض في كتابه المرجعي عن الحياة الخاصة لسيدة الغناء العربي والموسوم: (أم كلثوم التي لا يعرفها أحد)، حينما سألها عن رأيها في النساء العربيات، وصفت المرأة السودانية بأنها أنيقة ومحتشمة في الوقت نفسه ومستحقة للاحترام.

الست بين شخصيتين

قلت إن الجدل عن فيلم (الست) بدأ قبل إطلاقه بفترة، منذ إعلان اختيار النجمة منى زكي للعب دور أم كلثوم، حيث رأى كثيرون أنه لا يوجد تشابه بين الشخصيتين. وحينما قالوا ذلك، كان في ذهنهم النجمة صابرين في مسلسل (أم كلثوم)، التي كانت وجهًا مثاليًا مع المكياج ليعكس صورة بصرية في خيال المشاهدين تتطابق إلى حد كبير مع الصورة المحفورة في ذاكرتهم والمحفوظة لها في الأرشيفات المختلفة. ورغم أن ذلك العمل مر عليه ربع قرن، إلا أنه ظل يُبث في بعض القنوات بين الحين والآخر، ما جعل شخصية صابرين تتطابق مع أم كلثوم في المخيال الجمعي للمشاهدين.

وفي ذلك العمل الدرامي، تجنب المؤلف محفوظ عبد الرحمن والمخرجة إنعام محمد علي الزج بأي تفاصيل تقترب من حياة أم كلثوم الخاصة في جدلها مع الواقع من حولها، ولعبا في الهامش الآمن.

ومع أن المختصين وأهل الفن قطعوا بأن التشابه في الشكل ليس شرطًا لنجاح أي عمل فني يجسد شخصية تاريخية، فإن الارتباط العاطفي والمكانة الكبيرة وحالة الأسطرة التي ارتبطت بأم كلثوم في الواقع جعلت مثل هذه الآراء الفنية بلا قيمة لدى الجمهور المتحفز. مع أن الفنانة منى زكي ذكرت في حديث لموقع العربية نت الشهر الماضي أن التدريب على الشخصية وحده، كما في سيناريو الفيلم، استغرق منها أكثر من عام، وقالت إن هذا أصعب دور تؤديه طوال مسيرتها الفنية. ولكن، كما قلنا، إن أم كلثوم لم تكن مغنية فقط داخل الإطار المصري المحدود، وإنما رمز كبير هيمن على الوجدان العام في مصر والعالم العربي منذ بروزها وحتى اليوم.

اتهامات وغضب

تصاعد الجدل على السوشيال ميديا بعد إطلاق المقطع الدعائي (البرومو)، الذي كشف عن بعض أفكار فريق العمل، وارتفعت حدته، ورأى كثيرون أنه مُنفّر عن دخول السينما ومشاهدة الفيلم وليس وسيلة جذب له. ومع ذلك، بدا الجميع في حالة ترقب ليوم العرض في التاسع من ديسمبر الماضي، ومنذ ذلك التاريخ لم يقف الجدل والسجال عن الفيلم في كل وسائل الإعلام المصرية والعربية وحتى الأجنبية، إلى جانب السوشيال ميديا، وظل مستمرًا حتى كتابة

هذا المقال.

لم أحظ بمشاهدة الفيلم حتى الآن لأنه لم يُعرض بعد حيث أقيم، ولكني تابعت ما استطعت إلى ذلك سبيلًا، كثير من المداد الذي سكبت عنه واللقاءات التي أجريت حوله.

انقسم الناس في جدلهم إلى ثلاث مجموعات رئيسية. الأولى رفضت الفيلم، واعتبرته إساءة متعمدة لـ«سيدة الغناء العربي»، وذهب بعضهم إلى اعتباره (مؤامرة) على مصر ورموزها، ومحاولة متعمدة لتشويه سيرة أحد أهم الرموز الفنية في مصر والعالم العربي، وطالب بعضهم السلطات بالتدخل وإيقاف عرض الفيلم، بينما دعا البعض إلى إنتاج فيلم موازٍ ليكون ردًا على التشويه الذي أحدثه «الست». أصحاب هذا الرأي هم الأكثر عددًا، أو يمكن القول الأعلى حضورًا وتأثيرًا على المنصات. الفئة الثانية مدحت الفيلم وصناعه، لكن هذا الصوت انحصر في دائرة المقرّبين من فريق العمل، وبقي أقل عددًا وتأثيرًا. أما الفئة الثالثة، فآثرت الوسطية في موقفها، فقد اعتبرت «الست» عملاً ضخمًا واستثنائيًا من حيث الإنتاج، لكن به مآخذ وثغرات كان يمكن تفاديها، ليجيئ أقرب إلى الواقعية وقادرًا على إقناع الجمهور الواسع والمتنوع.

انسنة وخيال

حسب ما قرأت، فإن صنّاع الفيلم حرصوا على التأكيد في «التتر» أن الفيلم مستوحى من حياة أم كلثوم، وليس تسجيلاً لحياتها، الأمر الذي يترك الباب مواربًا للخيال في تناول السيرة. بينما ذكر المؤلف أحمد مراد في أحد اللقاءات، أن الفيلم هو محاولة لتقديم أم كلثوم الإنسانة. ومع أن إنسراح الخيال من الأسس التي يقوم عليها الفن، لكنه ليس فضاءً مطلقًا، وإنما يتحرك في هامش تفاصيل العمل وليس المتن، ما يكبح الجموح، ويظل مقيدًا بالحقائق المثبتة، خاصة في الأعمال التي تتناول رموزًا وأحداثًا معروفة وموثقة بين الناس. لذلك، لم تعصم تلك التوضيحات صنّاع الفيلم من وابل القصف النقدي العنيف.

تحدث الرافضون عن أن جرعة الخيال طغت على الوقائع، في اتهام صريح بالدس وتجاوز الوثائق التاريخية والحياة الموثقة والمرصودة جيدًا التي عاشتها كوكب وسط الشعب المصري. واتهم البعض صنّاع الفيلم بالهروب من الحياة الفنية العريضة التي عاشتها الست وملكت كل أقطارها، في تجاهل شبه كامل لأم كلثوم المغنية، والاستعاضة عن ذلك بتفاصيل خاصة وضيقة من حياتها بمبرر التناول الإنساني، مؤكدين استحالة هذا الفصل التعسفي.

وذكر آخرون أن الفيلم لم يأتِ بجديد، وإنما عمل على تدوير شائعات قديمة ومعزولة كانت تروج عنها، مثل اتهامات البخل والحرص على المال، والقسوة في تعاملها مع أعضاء فرقتها الموسيقية، أو انتهازيتها من أجل الوصول، وذلك بخضوعها وطأطتها لصلف الملكة نازلي زوجة الملك فاروق، ثم تحولها الكبير إلى جانب الضباط الأحرار بعد ثورة يوليو 1953 ونهاية العهد الملكي في مصر.

لكن في المقابل، جاءت العديد من الكتابات والآراء الرصينة والموضوعية التي تفند هذه المزاعم، وترى أن الذين تبنوها شاهدوا الفيلم بعين السخط التي تبدي المساوئ فقط، نافين أن يكون الفيلم احتوى على أي من تلك الافتراءات، وأنه لم يتضمن أبدًا ما يسيء أو يشين سيرة الست، وأن القائلين بذلك انتزعوا هذه التفاصيل الصغيرة من سياقها الكلي في حبكة الفيلم، وأنها لم ترد بهذا الإخراج المتعسف، وإنما جاءت كملامسة شفافة ورقيقة في سياق التعامل والانفعال الإنساني مع الوقائع والأحداث اليومية من الحياة التي عاشتها وتعاملت معها أم كلثوم.

هجوم متوقع

الهجوم والرفض للفيلم أمر متوقع دائمًا في الأعمال الفنية والأدبية التي تتناول بجرأة السير وتلامس الحيوات الخاصة للرموز الكبيرة التي خُلّدت في وجدان الأمم، من زوايا نظر مختلفة عن التصور العام. وعند بعض مدارس النقد، فإن هذه هي المهمة الحصرية للفن بالأصالة: أن يزعج الناس ويصدمهم، لا أن يتحرك في الهامش الآمن من المجتمع.

خلال السنوات الأخيرة، أشعلت أعمال سينمائية ودرامية وأدبية تناولت شخصيات بارزة في التأريخ الإنساني والإسلامي جدلًا واسعًا بين الناس. فقد أثار مسلسل تناول سيرة الصحابي معاوية بن أبي سفيان، الذي أنتجته مؤسسة MBC خلال دورة رمضان الماضية، جدلًا واسعًا، وذلك استنادًا إلى الخلاف التاريخي والانقسام المذهبي داخل فضاء الإسلام ما بين السنة والشيعة.

وأغضب فيلم Mary، الذي بثته نتفليكس في ديسمبر 2024 ويتناول جانبًا من حياة السيدة مريم العذراء، العالم الكاثوليكي، خاصة مع زعم صناع الفيلم بأن (هذه مريم كما لم تعرفها من قبل). ورغم إقرار الكاثوليك أن الفيلم لم يتصادم مع العقائد الأساسية حول الأم المباركة، إلا أنهم رأوا أنه استند إلى مفاهيم غريبة، وقامت بأداء شخصية العذراء فيه ممثلة إسرائيلية هي (نواه كوهين). ومع أن صناع

الفيلم أكدوا أنهم استشاروا مراجع دينية يهودية ومسيحية وإسلامية قبل إنتاج الفيلم، رأت مؤسسات كاثوليكية أن الفيلم بُني على نصوص غريبة عن السيدة مريم لم ترد في الكتب المقدسة.

وخلال رمضان، الذي اندلعت فيه الحرب عندنا في السودان، كانت القنوات السودانية تعرض المسلسل السوداني (ود المك) الذي يتناول شخصية رجل دين فاسد. تعرض المسلسل لهجوم شديد من على منابر المساجد في خطب الجمعة، وأوقفت بعض حلقاته، ونُظر إليه وفقًا للسياق السياسي في ذلك الوقت، وتأثر النقاش حوله بحالة الاستقطاب الحادة في المجتمع عقب ثورة ديسمبر بين تيار الإسلام السياسي وخصومه الآخرين، ولم يتم تقييم العمل الدرامي في إطاره الموضوعي كعمل فني يناقش ظاهرة اجتماعية قبل أن تندلع الحرب وتصرف السودانيين عنه.

وقبل سنوات، رأى بعض النقاد أن الكاتبة التركية البريطانية الجنسية، إليف شافاق، في روايتها الصادرة في العام 2010، والتي أحدثت ضجة عالمية وأصابت نجاحًا واسعًا ووزعت ملايين النسخ منها والموسومة (قواعد العشق الأربعون)، تناولت فيها سيرة الشاعر العرفاني جلال الدين الرومي، الذي عاش في القرن السابع الهجري، وأرسل بين سطور روايتها، وفق هؤلاء النقاد، إيماءات إلى علاقة مثلية جمعت بين جلال الدين الرومي وشيخه الدرويش الهائم في ملكوت الله، شمس التبريزي، وأن ذلك كان إسقاطًا يعبر عن ميول الكاتبة، التي أعلنت عنها صراحة في إحدى المنصات على الإنترنت.

لكن بالرجوع إلى الرواية وإلى كتابات عميقة ونافذة ومستبصرة عنها، لم أجد ما يسند القراءة المتعسفة لهؤلاء النقاد للرواية العظيمة، حيث لم يتمكنوا من النفاذ إلى فهم النقلة الكبيرة التي أحدثها شمس التبريزي في تلميذه الرومي، من خطيب وفقيه يقف مع ظواهر النصوص كما يفعل الفقهاء اليوم، إلى عارف بالله نفذ ببصيرته الثاقبة إلى المعاني المركوزة وراء النصوص ومكنونة داخلها، وإلى دقائق المعرفة بالله التي تعطي اليقين بوحدة الفاعل في الوجود، وهو الله، وإلى جوهر الدين وروحه، وهي المحبة المستمدة من هذا التوحيد. وعلى إثر ذلك اتسعت رؤية جلال الدين الرومي ووسعت محبته للضالين من أهل المعاصي مع كراهية ضلالهم، وقاده شيخه شمس التبريزي إلى شرب جرعة كبيرة من الخمر الإلهية: لا إله إلا الله، هو المعنى الذي لخصه بيت العارف بالله الشيخ عبد الغني النابلسي:

خمرة كأسها (آلستُ) قديمًا
وحديثًا عقلي وكل حواسي
شرب الكون فهو سكران منها
وتراه معربدًا بالناس
لم تدع فضلة بهم لسواها
طهرتهم من سائر الأنجاس
فليهيَموا بل فلتهم هي عنهم
واحرسوها يا جملة الحراس

وبالرجوع إلى سيرة الكاتبة وعدد من اللقاءات معها، لم أجد ما يشير إلى تلك الميول الشاذة. وجدت أنها عاشت داخل أسرة مثقفة، وبين والدين منفصلين

منذ الخامسة من عمرها، وأنها نشأت في كنف أمها الأستاذة الجامعية. ذكرت في أحد اللقاءات أنها نشأت بعيدًا عن المفاهيم التقليدية للثقافة الذكورية.

إنفاق الست المنسي

حكى صديق للجمهوريين إبان حركتهم الدعوية في ثمانينيات القرن الماضي أنه رأى رؤية منامية أزعجته جدًا، رأى خلالها يوم القيامة والناس في ذعر شديد، ورأى الأستاذ محمود يطمئن الناس، وعلى يمينه يجلس الفائزون في ذلك اليوم، وتعجب أن الجالسين يمينًا بينهم الفنانة الشهيرة عائشة موسى أحمد إدريس، الشهيرة بـ(الفلاتية)، وهاهاله أكثر أنه أُجلس إلى اليسار. حينما استيقظ، ركب المواصلات العامة وذهب مهرولًا إلى الأستاذ محمود ناس سيارته الخاصة من فرط قلقه، وحكى له الرؤيا المنامية، فطمأنه الأستاذ بتأويل رؤياه في الاتجاه الخيّر. ثم حدثه الأستاذ بعدها عن عائشة الفلاتية وعن صبرها، كونها كانت امرأة مستضعفة فاشتقت طريقًا بكراً، فصعدت على كتفيها مبدعات سودانيات كثيرات. ثم قال له الأستاذ: «عائشة الفلاتية صبرت، مو كدي؟» فرد عليه بالإيجاب، فقال الأستاذ في اتجاه تأويل وجود عائشة في الرؤيا ما معناه: «مادامت كانت صابرة، فإن الله قد وفاها أجرها بغير حساب، لأنه تعالى قطع على نفسه عهدًا لا بد أن يوفيه حين قال:

(إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ).

دحضت مقالات عديدة المزاعم المثارة حول بخل أم كلثوم وحرصها على المال بذكرهم وقائع كثيرة من كتب وثقت لحياتها، تبين سخائها الكبير ومواقفها الإنسانية النبيلة وعاطفتها وقلبها الكبير. ومع ذلك، في موازين العمل عند المتصوفة، إنفاق المال ليس شيئًا بالمرة، وعندهم أن أكبر إنفاق هو من ذات الإنسان، استنادًا إلى الآية الكريمة: (لن تنالوا البر حتى تنفقوا من ما تحبون)، ويقولون إن أحب شيء عند الإنسان هو نفسه. وقياسًا على ذلك، فإن الإنفاق الأعظم والمنسي لأم كلثوم هو ريادتها وشقها طريقًا بكراً وصعبًا للنساء في مجتمعها في ذلك الزمان الصعب، وحفرها على الصخر حتى تصل للقمة الشماء التي صعدتها بالعمل الشاق والدؤوب، وعبر الصبر واحتمال الأذى من الجميع بالخوض في سيرتها، لأنه معلوم أن الفن، والفن النسائي تحديدًا، نهض في مصر في إطار الجاليات الأجنبية التي تمصّرت، وكان أمرًا شاقًا أن تقتحم تلك الحياة فتاة فلاحة محافظة قادمة من قرية في قلب الريف المصري، وتشق طريقها دون أن تنتاشها سهام الإفك الصدئة وكمائن الكيد والحسد والتثبيط وتهكم الناس منها منذ طفولتها وحتى صباها لارتدائها جلابية الأولاد والشال والعقال على رأسها في مرافقتها والدها، الذي أراد بذلك حفظها به وهي تسعى معه بين القرى لإحياء الموالد وليالي الذكر والمديح، واستمرارها بذلك اللبس حتى وصولها القاهرة ودخولها به إلى سراي الملك.. إلخ من المتاعب.

لذا، فإن احتمالها أذى الناس خلال مسيرتها القاصدة تلك إنفاق من ذاتها، وفوق ذلك، توصيلها الخير بأسعاد الملايين في مصر والعالم العربي وخارجه بصوتها وأعمالها الفنية الخالدة، هو إنفاق مضاعف من ذاتها.

صعدت أم كلثوم من قاع الريف إلى قمة نجومية المجتمع في مصر والعالم، وظلت طوال صعودها في خضم هذا البحر اللُجّي متمسكة بأصالتها وقيم بنت البلد الأصيلة. يشير كثير من الذين أُتيح لهم إجراء لقاءات معها في فيلتها بالقاهرة إلى التمثال النحاسي للسيدة مريم العذراء، واللوحة المرسومة بألوان الزيت للفلاحة المصرية، في رمزية تجمع ما بين الطهر والأصالة.

خادمة الجناب النبوي

نشأت أم كلثوم أصلًا وتعتق صوتها من خلال حفظها الباكر للقرآن مع والدها الشيخ، ثم صقلت ذلك الصوت العذب بإنشادها المدائح النبوية في الموالد المختلفة. حتى أنها وكأنما دُبِغ صوتها ولسانها بذلك، فحينما دخلت السراي وسألها أحد الموظفين هناك: «بتمدحي الملك يا بت؟» أجابت بكل تلقائية: «لا، النبي». وظلت الست، رغم صعودها الكبير إلى ذروة المجد، وفيةً لإرثها ذاك واستصحبته معها بالتطوير، حيث أدت أعمالًا خالدة لكبار الشعراء في مدح النبي عليه الصلاة والسلام. فمن منا لم تفضّ عيناه حين ينصت إليها وهي تصدح: (يا رسول الله خذ بيدي) و(طلع البدر علينا من ثنيات الوداع). ومن منا لم يذب طربًا ويقشعر جسده حينما يسمعها تؤدي (نهج البردة) و(سلوا قلبي) لأمير الشعراء أحمد شوقي، والتي اشتهرت بتكرار أم كلثوم لأشهر أبياتها:

«أبا الزهراء قد جاوزت قدري بمدحك.. بيد أن لي فيك انتسابًا».

وغير ذلك من الأعمال الكثيرة والكبيرة التي ترفع الهمة وتشحذ الروح وتذيب القلوب، وتحبب في النبي عليه الصلاة والسلام وآل بيته الأطهار الكرام. وعند السادة الصوفية، مُدّاح النبي هم خُدّام للجناب النبوي، ويقولون إن النبي عليه الصلاة والسلام غيور عليهم ولا يقبل الإساءة لهم، لأنهم من أصفيائه وأهل محبته، ومحبته ليست بالأمر الهين ولا تؤتي ولا

تلقى في القلوب إلا لأولى العزم من الناس. ومن أجل ذلك نجد أن عادة إكرام مُدّاح النبي عليه الصلاة والسلام متجذرة ومنتشرة في جميع أنحاء السودان، لأن إكرامهم من محبته عليه الصلاة والسلام.

حكى الأستاذ الفاضل شايب، أحد تلاميذ الأستاذ محمود، أنه في العام 1975 تقرر ابتعاثه من إدارة مشروع الجزيرة، الذي يعمل به، في مهمة تدريبية إلى القاهرة لفترة أربعة أشهر رفقة عدد من زملائه. وحينما قدم للخرطوم من مدني في نفس يوم سفره، ذهب للأستاذ محمود لوداعه. قال له الأستاذ: «توفيت الفنانة أم كلثوم ويتم تشييعها غدًا، ونريدك أن تمثل الجمهوريين في تشييعها»، فقد كانت امرأة صالحة، وأعطاه وصية شفاهية ليلقيها عليها قرب نعشها في تقليد معروف عند المتصوفة يخاطبون فيه الصالحين داخل أضرحتهم. كما أوصاه أيضًا بزيارة السيد الحسين.

يقول الفاضل: حين نزلت القاهرة استقبلتنا جهة التدريب ونقلتنا إلى فندق ريثما نتمكن من إيجاد شقة مناسبة. كان همي كله منصبًا في تنفيذ وصية الأستاذ بالمشاركة في التشييع وإبلاغ أم كلثوم الرسالة. في صباح اليوم المشهود ونحن في طريقنا لترتيب أمورنا السكنية، وبالقرب من مجلس الشعب المجاور لميدان التحرير، وبالقرب من مجمع الجوازات، فوجئت بحشود ضخمة ومجموعات سوارى، وبالاستفسار علمت أنه موكب تشييع الفنانة الراحلة أم كلثوم. قلت: (علامة الإذن التيسير).. وكنت مهندمًا ببدلة كاملة، فدخلت بهدوء بعد الصف الثاني في الموكب، وكان خلفي مباشرة جثمان الراحلة في طريقه إلى مسجد عمر مكرم بميدان التحرير للصلاة عليه.

فبدأت مبكرًا في توجيه الرسالة التي حُمّلت للراحلة:

«السلام عليكِ يا أم كلثوم، أنا ممثل للدعوة الإسلامية الجديدة التي يرعاها الأستاذ محمود محمد طه في السودان، للمشاركة في تشييعك إلى مثواك الأخير. باسم هذه الدعوة، أريد أن أحييك لمساهمتك المقدرة للسمو بالفن ورفعه إلى درجة عالية.

ولقد كنت خير سفيرة لبلدك ومثّلتها خير تمثيل. ونحن في السودان فخورون بك لحملك الفن الأصيل وتمثيله خير تمثيل في العالم العربي والعالم، حيث كنتِ مثلًا للأخلاق الحميدة الدينية والأخلاقية، ومثلت الفن خير تمثيل. ونسأل الله أن يتقبلك القبول الحسن الذي يليق بك.»

وكان شاعر الشعب، محجوب شريف، قد أجرى لقاءً عام 1965 مع الأستاذ محمود لصالح مجلة (الحياة)، سأله فيه عن أم كلثوم، فأجابه الأستاذ: «حيثما سمعتها، فإن صوتها يلذّني».

العمل الصالح

صدقت مقولة الست للشاعر أحمد رامي أن ما قدماه سويًا سيعيش أجيالًا وأجيالًا، وسيحكي الناس عنه حتى بعد وفاتهما، وعندي أن الجدل الكبير والصحّي الحالي بسبب الفيلم هو امتداد لاستقرائها ذاك. فقد حرّكت الغيرة على الست التلفزيون المصري، وبدأ منذ أيام إعادة بث مسلسل (أم كلثوم) بطولة صابرين وإخراج إنعام محمد علي على قناته الرئيسية، وأخذ عدد من دور النشر في مصر العمل على إعادة طباعة عدد من الكتب المرجعية التي تناولت حياة أم كلثوم ومسيرتها الفنية.

وزار محافظ الدقهلية، إحدى محافظات الدلتا والتي تقع فيها قرية أم كلثوم (طمايّ الزهايرة)، المنزل الذي نشأت فيه، وتقرر البدء في تحويله إلى متحف يخلّد المكان الذي وُلدت فيه سيدة الغناء العربي وترعرعت وبدأت فيه مسيرتها الأولى في الغناء الديني. وبدأ أحد المسارح في القاهرة عرض مسرحية بعنوان: (دايبين في صوت الست). وقدمت دار الأوبرا المصرية الأسبوع الماضي أمسية بعنوان «أم كلثوم بنت مصر.. شمس لا تغيب» للكاتب الصحفي محمود التميمي، وغير ذلك من الفعاليات والأعمال والإصدارات والمؤسسات التي تحمل اسمها وتتحدث عنها.

وفوق ذلك كله، عملها الصالح الذي يُنتفع به على مر الأجيال: أعمالها الغنائية الراقية والخالدة على مر الأجيال. عظمة يا ست!

رسالة لسمية سليمان (4)

يا سمية، إزيك وسلامات غاليات

عثمان يوسف خليل

ملخص

يوجّه الكاتب رسالة إلى سمية سليمان، يستهلها بالشكر على حديثها الذي أعاد إليه الحنين للخرطوم، المدينة التي نشأ فيها وتكوّنت ملامح وعيه الأولى. ويعبر عن سعادته بكتابته الرسالة الرابعة، مستحضرًا علاقته الوجدانية بالمكان والذاكرة.

يتوقف عند رمزية الرقم أربعة في الثقافة والدين والحياة اليومية، مستعرضًا حضوره في التصوف، والتقاليد الشعبية، والتاريخ الإسلامي، وحتى الجغرافيا، ليجعل منه مدخلًا للتأمل في المعنى والحنين والصدف التي تشكل الوعي الجمعي.

ينتقل الكاتب إلى الخرطوم ثلاثة، بوصفها فضاءً للولادة والانتماء والمحبة، ويستعيد دورها في تشكيل الغناء السوداني الحديث، عبر أسماء بارزة ومؤسسات ثقافية أسهمت في تجاوز مدرسة الحقيبة وخلق تعبير فني يناسب تحولات العاصمة.

يختتم الكاتب بتأمل اجتماعي في الحي الشرقي من الخرطوم ثلاثة، الذي أنجب نخبة من الكفاءات في السياسة والتعليم والإدارة، ممثلًا للطبقة المتوسطة التي أدارت شؤون الدولة بصمت. ويتوقف الكاتب عند هذا الحد، واعدًا بمواصلة الرسالة، ومهنئًا سمية بعام جديد يحمل الخير.

اولا أشكرك على كريم حديثك الطيب عبر الموبايل الأمر الذي شجعني ان اسرج خيلي وأعود إلى الخرطوم، تلك البقعة الطيبة من الأرض التي ترعرعت فيها منذ ان كنت صبياً يافعاً لا أعي من هذه الدنيا إلا القليل، إلى ان احتضنتني هذه المدينة العريقة والتي قيل بان اهلنا التواتة هم من غرسوا فيها اول بذرة للحياة..

ها انا ذا ياسيدتي أكتب لك للمرة الرابعة، وكم أنا سعيد بذلك. ليه؟ ما حأكتمك سرًا يا سمية : كم أنا أعشق هذا الرقم أربعة، ولا أعرف لهذا العشق سببًا واضحًا. لكن تعالي نتتبّع هذا الرقم سويًا.

أهل الصوفية عندهم القِبَل أربعة (شايفة كيف؟ ونحن أصلاً ما بنعرف غير قبلة واحدة). وأهلي في الجزيرة، إن أرادوا لكِ الخير أو حتى الشر، يذكرون القِبَل الأربعة. الخلفاء الراشدون أربعة، الائمة اربعة ويوم الأربعاء مشتق من الرقم أربعة، وهناك كمان خور أربعات حاضر في الذاكرة، وحتى الأحياء في المدن تُقسَّم بالأرقام.

لكن ليتني اعرف ان من خطّط مدينة الخرطوم لماذا توقّف عند الخرطوم ثلاثة، ولم يواصل للخرطوم أربعة. وهناك، في الخرطوم ثلاثة، وُلدتِ وترعرعتِ يا سمية، واخترتها أنا سُكنًا ومودّة.

والخرطوم ثلاثة احتضنت ثلاثيًا فريدًا في تاريخ الغناء السوداني الحديث: إسماعيل حسن شاعرًا، ومحمد وردي فنان كل الأزمنة، وصنوه خالكم علي ميرغني، ذلك النغم الخالد. كما احتضنت مركز شباب الخرطوم جنوب، الذي عمّر حيّكم ونافس مركز شباب السجانة، ومنه تكوّنت بذرة الأغنية السودانية الحديثة؛ تلك التي كان لا بدّ لها أن تظهر لتناسب طبيعة العاصمة الجديدة، وتنافس مدرسة الحقيبة التي سيطرت على الساحة الفنية طويلاً وذاك هو الجانب الغربي من الخرطوم ثلاثة.

والحى الشرقي من خرطوم تلاته، فحكايته حكاية، حكاية مختلفة تمامًا. منه يا سمية ذلك خرجت تلك النخبة من النجوم وفي مجالاتٍ شتّى: محامون، ووزراء، وعلى رأسهم أول رئيس لمجلس الوزراء في حكومة نميري، ووزير التعليم الذي غيّر أعظم نظام تعليمي عربي ورثناه من البريطانيين، حين أدخل ما سُمّي بالسلم التعليمي فسقط السلم بمن فيه إنها الخرطوم الأخرى؛ واعني بها خرطوم تلاته واقصد هنا خرطوم الطبقة المتوسطة: من الموظفين وصغار التجار، أولئك الذين كانوا يسيّرون دولاب الحياة في الدولة، بهدوء، ومن دون ضجيج.

اقيف هنا اليوم ونواصل، متمني لك عام جديد بكل معنى مع غالي التبريكات..

حكاية من بيئتي (19)

مسخـــــرون

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

يستعيد الكاتب حكاية «مسخرون» بوصفها رمزًا لطفولة مفعمة بالإبداع داخل بيئة مدرسية حاضنة، قادها معلم موهوب استطاع عبر الفن واللعب والمسرح أن يفتح آفاق الخيال لدى التلاميذ، ويحوّل حصة الأعمال إلى مساحة لاكتشاف المواهب، حيث برز «عادل» رغم الوصم الاجتماعي المرتبط باللون والاختلاف.

يوضح كيف أسهم التنمّر الاجتماعي والفرز العنصري المبكر في تكريس ثقافة الإقصاء، بينما كان التعليم الإبداعي قادرًا على كسر هذه الحواجز، قبل أن تتفكك المعادلة التربوية بسحب الأدوات، وتهميش المعلم، وتحويل المدارس إلى بيئات طاردة للإبداع.

يرصد الكاتب ضياع عشرات المواهب نتيجة فشل المناهج والمؤسسات في رعاية الفضول والتجريب، حيث أُجهضت طاقات فنية وعلمية واعدة، ودُفعت إلى الهامش أو الأعمال الشاقة، في مجتمع يسيء فهم المبدعين وينعتهم بالجنون أو العبث بدل احتضانهم.

يخلص الكاتب إلى أن غياب التحفيز والبيئة الداعمة للإبداع هو جوهر الأزمة، مؤكدًا أن الاستثمار في الإنسان هو أساس التنمية، وأن المجتمعات التي نهضت فعلت ذلك حين آمنت بأن كل إنسان يولد مبدعًا، وأن قتل الإبداع ليس قدرًا بل نتيجة خيارات خاطئة دفعت البلاد لخسارة لا تُحصى من الموهوبين.

عندما يطفو على سطح ذاكرتي أظل أبحث عما أعضه ندماً، فيقع الفعل على قلم الرصاص المسكين، ذلك أن سبابتي نالت من العض ما أفقدني إحساس الألم.

(مسخرون)، لعل صاحب الأسم الأصلي هو واحد من أولئك المغامرين الذي أتي بهم المستعمر الإنجليزي بقصد إحداث التغيير في مجتمعاتنا كرعاة وزراع لا علاقة لنا بالمدنية إلا بالنذر اليسير الذي لم يرض المستعمر. جاء بهم من كل المستعمرات من الهند ومن مصر والهلال الخصيب، ومن أوروبا، خاصة إيطاليا واليونان، وأظن أن إسم (مسخرون) ينتمي لهم. شغلوا الوظائف الحكومية، وشيّدوا المصانع الصغيرة والكبيرة، وفتحوا المتاجر، وعملوا في كافة المجالات،كلٌ حسب خبرته. إنتشروا في المدن الكبيرة والصغيرة على حد سواء.

أما زميل فصلي وصديقي (عادل) فقد نال اللقب بسبب لون بشرته. ، إذ تعلمنا منذ الصغر أن ننال من بعضنا وفقاً للون، الأمر الذي كبُر معنا وفينا حتى نخر في دواخلنا وفتّتنا، واتخذه المفتتون الكبار نهجاً أقعى بنا حد استصدار قانون الوجوه الغريبة!!

(عادل) كان مختلفاً في تفكيره وحركته وابداعاته. ميّزناه باللقب، وميّزه ذلك المعلم الموهوب (أستاذ عبد الله) حين نازله إبداعاً بإبداع في حصة الأعمال. يسمونها (حصة الأعمال) وهي مزيج من الفنون واللعب والأعمال اليدوية. إذ أنها في الفصل رسم وتلوين، وهي ممارسة لعب بالطين والصلصال في (المظلة)، أو في الهواء الطلق في ذلك الركن القصي من فناء المدرسة الفسيح، وتحت ظلال النيم الوارفة، إلا أن (أستاذ عبد الله) أدخلنا، ونحن لم نتجاوز العاشرة في عوالم المسرح والأخيلة والأقنعة. فقد جعلنا نشكّل بالطين على الألواح الخشبية مقدمات وجوه بشرية بالحجم الطبيعي، قبلها نكون قد جمعنا الأوراق المستعملة قبل أن تدخل سلال النفايات، فننكب عليها تمزيقاً ريثما تجف المجسمات قليلاً، لنقوم بإلصاق قطع الورق الصغيرة ومراكمتها على الوجوه الطينية باستثناء فتحات العيون والفم والأنف. وذلك كانت أول دروس إعادة التدوير في حياتنا. ثم نضع الألواح تحت الشمس لتجف طبقة الأوراق والصمغ، وربما نعود إليها في آخر اليوم، أو في اليوم الثاني، لنبدأ التلوين قبل فصلها من الطين. ثم نضيف كتل الشعر من الخيوط، ونثبّت الرابط المطاطي ليمسك بالأقنعة على وجوهنا، وندخل مرحلة التمثيل والمرح. وكان أفضل الوجوه وأكثرها تماسكاً وإتقاناً هو ما صنعه (مسخرون)، الأمر الذي شجع (أستاذ عبد الله) ليطرح فكرة الأقنعة المشكلة بالأسلاك المعدنية، نغطيها بقطع الورق بذات النهج. وكذلك كان وجه الحمار الذي صنعه (مسخرون) هو قبلة مشاهدات المعلمين وتلاميذ المدرسة، بل ألبسونها أقنعتنا وتقدمنا الحمار لنغزو مدرسة البنات المجاورة كاسرين الحواجز، وصانعين لحظة فرح طفولي ضد الملل على أثر صرخات الرعب والضحك البرئ.

من فكّك تلك المعادلة يا عادل (مسخرون)؟

معلم مؤهل مبدع + أدوات ومواد مسخّرة لإكمال العملية التعليمة بما في ذلك اللعب X بيئة مدرسية

حاضنة للإبداع = منهج تطوير متكامل (المحصلة).

من سخّر يا (مسخرون) كل مقدراته ليقعد بالعملية التعليمية لتصبح المدارس طاردة بهذا الحد، والمسافة بين مرحلة وأخرى (هوة) يسقط فيها ما، ومن كان واقفاً صالباً عوده؟

حين اتكأ ذلك السلم المتهالك على جدار العملية التعليمية - وإن لم يقصد واضعوه ذلك، ضاعت موهبة عادل، ومواهب بلا حصر. ثم لحق به من بعد - وهذه المرة عن قصد - ما هو أكثر تهالكاً، حتى لا يجد أمثال عادل من يمسك بيده، ليقوده إلى حيث يمكن تطويره والافادة منه.

نعم أصبحت المناهج لا تصلح لبناء الفرد، دع عنك بناء أمة. وأما المعلم فقد سُحب من تحت قدميه البساط لتضيع هيبته، مثلما ضاع جهد المستعمر البنائي التطويري المجتمعي الايجابي، وإن وازاه ما نعرفه جميعاً من عمليات سرقة الموارد، والتي زاد سعيرها حين لملم عدده، وساق معه ولده. وعاد إلى بلده، ليرثه من هو أكثر (سَعَرَاً).

ليس (مسخرون) وحده. إنهم عشرات الآلاف الذين كان بالإمكان تطوير مواهبهم ليسهموا في البناء. فإن كان في قريتنا الصغيرة وحدها، وفي حدود رصدي وحدي هناك حالات أخرى من وأد المواهب وقتل عصب الحس في سبابتي. فقد عضضتها وأنا أري أول راسم بورتريهات أعرفه في حياتي يدخل قوقعة صمت أبدية، حين استبدل ريشته الجريئة بالطورية، حتى نسيه الناس في غمرة انشغالهم بحياة الرتابة. وذلك الذي استطاع أن يركّب جهاز إلتقاط البث الاذاعي مستخدماً شفرات الحلاقة القديمة، وبعض الأسلاك، وقطعة مغناطيس استخرجها من أحشاء راديو قديم. ثلاثتهم الآن خرجوا من كتاب الابداع ليدخلوا كهف الإهمال.

كانت سمات الإبداع تتجلّى فيهم وتتلبّسهم، يملأهم الفضول والإستكشاف. أي أنهم ليسوا (هبّاشين) كما ينعتهم الجاهلون. يفكرون ويسألون، ويجدون حلاً للمشكلات الصغيرة التي تواجههم، ولديهم القدرة على التركيز في التفاصيل الصغيرة، واسع خيالهم، يحبون المخاطرة ، بيد أن الواحد من هؤلاء في عُرفنا (شليق)، وينعتهم البعض بالجنون أو الكذب إن هم عبروا عن رؤاهم. نجدهم يستمتعون بالتعلّم، يثابرون ويصرون على تحقيق النجاحات، لكننا نضع في طريقهم العراقيل، ولا صبر لنا، بل لا معرفة لنا بأهمية رعاية إبداعهم وتنمية قدراتهم، وتوفير البيئة المحفزة لتطورهم، إلا فيما يندر، أو حينما يتعلّق الأمر بمهنة الأب ذات العلاقة بالابداع الفنّي (نجار.. ترزي.. بناء.. إلخ). وتجدنا نروّج لذلك (إبن الوز عوّام، ومن شابه أباه فما ظلم). ولا ندري أكان قصد الأب أن يعلم ابنه مهنته ذات الطابع الابداعي رعاية لموهبة ما، أم أنه أراد الاعتماد عليه في سياق المثل أو المقولة المستخفة بالعقول (الحمار إن ولد برتاح). فيما يربط من يدرك رعاية الابداع على مستوى الدول والمؤسسات بتحفيز النمو المؤدي إلى التنمية المستدامة.

ما افتقده (مسخرون) وأشباهه المنتشرون - مؤكداً - في كل بقعة من بلادنا هو تحفيز الفضول من قبل مؤسسات الدول والمجتمع، وفتح الفرص للتجريب والتفكير خارج الصندوق، مع توفيز البيئة المحفزة المستدامة. فقد تمزّق خيط التحفيز والتطوير أسفل درجات ذلك السلم. ووجد أمثال (أستاذ عبد الله) في المهاجر من يحتفي بما لديهم من مواهب ومقدرات، وخلفهم في مدارسنا من المعلمين من ينافس زميله في إغراء التلاميذ للعمل في مزرعته بعد الدوام المدرسي في مواسم الحصاد، حين أصبح المعلم يهتم أكثر بزراعة مزرعته أكثر من زراعة الفكر في عقول تلاميذه - إلا من رحم ربي. وتغيّر مفهوم (الأمانة)، لا في المدارس وحدها، بل في كل مؤسسة حين نخر سوس الفساد حياتنا، وعاد (مسخرون) الأصلي إلى بلاده ليحكي في سخرية عن شعب أضاع فرصة الكينونة.

كان التربويون الأوائل يدركون أن طلاق العنان للإبداع عند الأطفال هو عملية تتطلّب الصبر والدعم المستمر، من خلال توفير البيئة المناسبة والتشجيع المستمر ع لاستكشاف أفكار جديدة، يمكنها مساعدتهم على تنمية مهاراتهم وتفجير مواهبهم الكامنة، وتحقيق إمكاناتهم الكاملة. إذ يعد الاستثمار في الإبداع بناءً لمجتمعات مبتكرة ومزدهرة في المستقبل. ومشى على هذا النهج كل من استطاع أن يقود بلاده إلى العمار، بعد أن أخذ من المستعمر أفضل ما خلّفه، وركل - عن معرفة ودراية - كل ما من شأن تعطيل عجلة التنمية. لقد آمن أولئك وهؤلاء أن الإنسان يولد في هذه الحياة مبدعاً، ويكون ذو قابلية للإبداع، ومن ثم يأتي دوره ودور من حوله في تنمية هذه المَلَكة، أو القضاء عليها، فليس هناك إنسان غير مبدع، إنما هناك إنسان لا يريد أن يكون سواه مبدعاً.

ألا يعني إتقان العمل الوارد في حديث خير البشرية عليه أفضل الصلاة والسلام" إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه" الوصول بالعمل إلى أعلى مستويات الابداع؟

تُرى كم فقدنا من مبدعين؟

ونلتقي في حكاية جديدة من بيئتي

سيدأحمد بلال، إنَّما ظللتَ جُذُوراً

بقلم: عادل القصَّاص

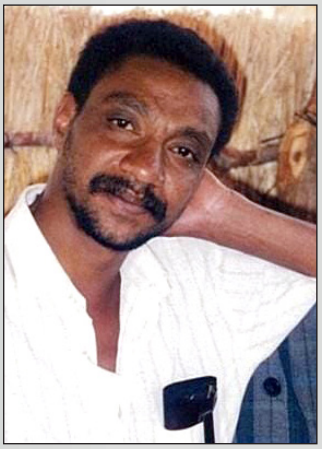

مثلما أنا مُدينٌ لفقيدِنا، المكين في القلب، بَشَّار الكُتُبي، لتعريفي على عددٍ ليس قليلاً من ذوي الارتباط بالثَّقافة أو الفكر أو الإبداع أو السِّياسة - وبعضُهم ما تزال علاقتي بهم زاخرةً بالشَّجر والثَّمر - فإنَّ ثمَّةَ امتناناً خاصَّاً له لتعريفي بسيدأحمد بلال.

وعلى الرَّغم من أنَّ لقاءاتي بسيدأحمد، في «صالون بَشَّار»، كانت متباعدة، إلَّا أنَّه - سيدأحمد - ظلَّ، عقب نهايةِ كلِّ لقاء، يترُكُ في خاطري ما تَفعلُهُ قصيدةُ نثرٍ حميمةٌ وعطرٌ خفيفٌ لوردةٍ ليس من بين آثارِها تزكيةُ النِّسيان.

كنتُ سألتُ نفسي، مرَّةً، ما الَّذي جعل لسيدأحمد هذه المكانة، المجبولةَ على جُذُورِ الشَّجر، في وجداني وخاطري، رغم قدومِه المتباعد لصالون بَشَّار، كما أنَّ حُضُورَه، بالكلام، كان - خلال جلساتِ صالونيَّةٍ غير قليلة - بعيداً عن أن يكون فاقِعاً، لا سيَّما إنْ كان عددُ رُوَّادِ الصَّالون كبيراً، حيث غالباً ما ينبثِقُ عن ذلك جدلٌ حارٌّ (وقد كان ذلك وقتَ حَشرَجَةِ نظام مايو).

من الملامح، الدَّاخليَّة والخارجيَّة، الجذوريَّة، لسيدأحمد هدوءٌ عريقٌ، يتبدَّى، مثلاً، في تقاطيعِ وجهِه، في حديثِه، في مِشيتِه، في نصوصِه، حيثُ جميعُها ملامحُ لا علاقةَ لها بالتَّخثُّرِ أو التَّصمُّتِ أو الثَّرثرةِ أو الضَّجيج؛ إنَّما هي سليلةُ حِكمةٍ ولَّادةٍ، اطمئنان وصمتٍ خصيبَيْن- بالذَّات عند الضَّرورة، الدَّاخليَّة، للاستكانةِ للحالةِ الأخيرة - كما تتمظهرُ - هذه الملامح - في ذوقٍ، مُركَّب، رفيعٍ و/أو حضورٍ ، حضاريٍّ له من مَنابتِه - منابتِ سيدأحمدَ - في «حزيمة»، قريةٍ في الشِّمالِ النِّيلي، في مدينةٍ رئيسةٍ على البحرِ الأحمر (بورتسودان)، وفي الخرطوم.

في الخرطوم - خارج سياقِ صالونِ بَشَّار - تمكَّنت مِنِّي بعضُ جذورِ سيدأحمد، بعضُ ملامحِه، الأساس، لاسيَّما بعد أن عمِلتُ في «المكتبةِ المركزيَّة لجامعة الخرطوم»، وقد كان هو وقتها - ربَّما قبل ذلك (ذلك أنَّني علِمتُ بذلك من برجت) أنَّ سيدأحمدَ كان يعملُ وقتها أستاذاً للُّغةِ الإنجليزيَّة في ما عُرِفَت بـ«البُلتِكْنِكْ كُلِجْ».

كان سيدأحمد يحضُرُ، على نحوٍ شبهِ منتظِم، لمطعم أساتذةِ جامعةِ الخرطوم، على الأرجح أنَّ ذلك المطعم كان جرءاً من حيِّزِ مكاني، لقُدُوماتِ سيدأحمد إلى أصدقاءَ، من ذوي الصِّلةِ، بوجدانِه بالغِ العَمَار.

من هؤلاء الأساتذة، محمَّد أحمد محمود وبُشرى الفاضل - وهما من دَعَاني لتناولِ الطَّعام، فطوراً كان أم غداءً، معهم، على منضدةٍ تتميَّز بفاطمة بابكر وبمحمَّد عوض كبلُّو كذلك. كان ذلك كسراً للتَّقليدِ الطَّبقي، (ربَّما «البيروقراطيِّ» أيضاً).

في مثل ذلك المناخ، الَّذي كان عامراً بتقديرِ أحسستُه، دون تشوُّشٍ، وإن خالطَه ارتباك: هل أنا أستأهلُ ذلك؟

أوَّلُ نصٍّ قصصي لي، يُنشَرُ خارج البلد، «صورٌ

زنكوكرافيَّة ليوم عادي»، كان وراءها سيدأحمد. فهو مَن أرسلَها لأصدقاءَ، ماركسيِّينَ عرب، من الإمارات، كانت مجلَّتُهم، «الأزمنة العربيَّة»، تصدُرُ من نيقوسيا.

سيدأحمد، مواصلةً، يتميَّزُ بنظرةِ عينَيْن، بحديثٍ، بلغةِ جسدٍ، تتميَّزُ بورافةٍ موروثةٍ من الشَّجر.

لقد لاحظ - غالباً سيكونُ أحَسَّ- حين تحدَّث عنِّي، كقاصٍّ، كساردٍ بازغٍ، وقتها، مع محمَّد محمود وبُشرى - اللَّذيْنِ كانا مِنَ المتابعين لتطوُّري، بأنَّني قمينٌ باكتسابِ مزيدٍ من «آليَّاتِ التَّطوُّر الذَّاتي»، لا سيَّما وأنَّ مُحمَّد محمود كان يسعى -بدأب- أن ألتحِقَ بكلِّيَّة الآداب بالجامعة. وقد ازدادت وِرافةُ سيدأحمدَ عَلَيَّ، لي عقب عودةِ عبد الله بولا ونجاة محمَّد علي، في إحدى إجازاتِهما للسُّودان، حيثُ كانا يعملانِ في ليبيا؛ وهُما من بين الَّذين ظلُّوا متحمِّسينَ لحساسيَّتي الإبداعيَّةِ والثَّقافيَّة.

لذلك، ومثلما يفعلُ نهرٌ، غيرُ منزعجٍ بالصَّخر، اقترحَ عَلَيَّ، في صياغةٍ من رَجاءٍ له طعمُ الماء، أن يسمحَ لي بأن أدعوَ اثنَيْنِ من زملائه، ليُحَسِّنا لُغتيَ الإنجليزيَّة.

سيدأحمد عند لسانِه الوريف.

فكان أن أحضرَ، لأجلي، أُستاذَيْن، من جهةِ روحِه وأُفُقِه. الأوَّلُ متخصِّصٌ في اللُّغةِ الإنجليزيَّة والثَّاني في الإنجليزيَّة والألمانيَّة.

لم أكن قد تعرَّفتُ على بِرجِتْ، ذاتِ الأصلِ البريطاني، الَّتي كانت قد زاملت سيدأحمدَ في التَّدريسِ في البُلِتكْنِكْ كُلِجْ في الخرطوم، كما لم أكن قد سمعتُ عنها، قبل لقائي بها - مُصادفةً - في أسمرا.

كانت بِرجِتْ، بعد أن تركتِ السُّودان، كمُعَلِّمةٍ، بنتيجةِ انقلاب نظامِ المؤتمر الوطني، قد غدتْ مديرةً لمنظَّمة «إنقاذ الطُّفولة» الدِّنماركيَّة. التقيتُها حين ذهبتُ لزيارةِ صديقي «حمدان جمعة» في مكتبه المتخصِّص في الاستشارات الاقتصاديَّة في أسمرا. قدَّمني حمدانُ لبِرجِتْ باعتباري صديقاً وكاتبَ قصَّةٍ سودانيَّاً. عقبَ تَبادُلِ التَّحايا مع بِرجِتْ، سألتني:

هل لديك صديقٌ سودانيٌّ، مقيمٌ بلندنَ، اسمُه سيدأحمد بلال؟

أجَبتُها، بفَمٍ يقول القلبَ بأن نعم.

قالت لي:

«حين أخبرتُ سيدأحمدَ أنَّني ذاهبةٌ لأسمرا، في مَهَمَّةِ عمل، أوصاني أن أبحثَ عنكَ لأنقُلَ إليه أخبارَك. وكنتُ سأسألُ حمدانَ، بعد نهايةِ لقائيَ الرَّسميِّ به اليوم، إن كان يعرفُ كاتباً سودانيَّاً، يُقيمُ بأسمرا، اسمه عادل القصَّاص».

بِرجِتْ، وزوجُها، رُسْ، قدَّما لي خدماتٍ جليلةً، أثناءَ إقامتي في أسمرا.

عبر بِرجِتْ، ظللتُ على تواصُلٍ، شبهِ مُنتظِمٍ، بسيدأحمدَ كما بمحمَّد محمود.

بعد أن أضَفتُه، لقروب (الممر) في «الواتساب»، هاتفني، بهدوئِه الوارفِ، العريق:

«ياخي، معليش، داير أطلع من (الممر). هو نابضٌ بالحياةِ، لكنَّ ايقاعَه سريع؛ ما بَقدَر أجاريه. لكن بدِّيكم، بَدَلي، بِتِّي، ضُحَى».

ص.ب: 39

عنابر ديم التِّيجاني وأدب استعادة ألق الأمكنة

وجدي كامل

استلمتُ عبر البريد العادي، وفي أقلَّ من شهرين، كتابينِ من الصَّديق الشَّاعرِ والمترجم سيد أحمد بلال. كانَ المؤلَّفُ الأوَّلُ عبارة عن مجموعةٍ شعريَّةٍ متميِّزةٍ في تجريبها ومُغايرتها، من خلال صُوَر قصائدِها وتراكيبِها الجديدة، وجاءت بعنوان: «والماء إذا تنفّس».

أمَّا المؤلَّفُ الثَّاني، الَّذي وصلني قبل أيَّام، فكان بعنوان: «ص.ب: 30 – عنابر ديم التِّيجاني»، وهو عملٌ يصعب تصنيفُه ضمن إطارِ الأعمالِ الرِّوائيَّةِ التَّقليديَّة، غير أنني أراه – بما احتواه من توثيقٍ أدبيٍّ رصين، مكتوبٍ ومؤسَّسٍ على محبَّةٍ وذاكرةٍ لا تكاد تَنسى شيئاً – علامةً توثيقيَّة نادرة لحياةِ مكانٍ كان من الممكن أن يندثرَ من الذَّاكرة العامَّة، لولا الخدمةُ الجليلةُ الَّتي قدَّمها لنا سيد أحمد بلال، بتطرُّقه إلى كلِّ صغيرةٍ وكبيرةٍ فيه، خلال مرحلةٍ زمنيَّةٍ وتاريخيَّةٍ مهمَّةٍ، أعقبت الاستقلالَ ونهضةَ ميناءِ بورتسودان.

وعليه، فالكتاب ليس مؤلَّفاً توثيقيّاً موضوعيّاً فحسب، بل هو مزيجٌ من الذَّاتي وحركةِ التَّطور الفردي وملاحظاتِ صاحبه الدَّقيقةِ لكلِّ شاردةٍ وواردةٍ في محيطِ حياةِ العمَّالِ الكادحين، القادمين من أنحاء متعدِّدةٍ من البلاد، وغلب على مصادرهم الانتماء إلى الشَّمال.

كتبَ المؤلِّفَ بحبٍّ واحترام عن أولئك الرِّجال، وكان من بينهم والدُه، وعددٌ مقدَّرٌ من أقربائه المنحدرين من القريةِ نفسِها في الشِّمال. وحكى سيد أحمد طبيعةَ حياةِ العنابر، واصفًا هندستَها، والمِهنَ والأعمالَ المرتبطة بها، وذكر أسماءَ العاملين والسَّاكنين جميعَهم، مستعرضًا ذكرياتِه معهم، وكذلك سيرته الدِّراسيَّة المرتبطة بالمكان. كما تناول قريةَ «حزيمة» الَّتي كانت تُقيم بها والدتُه، حيث كان يقضي ثُلثي السَّنة في ديم التِّيجاني، والثُّلث الآخَر في القرية.

ولم ينسَ بلال، رغم عمق وكثافة ارتباطه بالدَّيم، أن يُحدِّثنا عن القريةِ وأعمالهِ الشَّاقَّةِ والممتعةِ فيها، من رعي وغيرِه، فضلًا عن توصيفه للحياة هناك في تلك الأوقات.

يُعدُّ «ديم التِّيجاني» صفحةً ناصعةً من كفاح الطَّبقة العاملة السُّودانيَّة، في ظلِّ ظروف قاسية، يُمكن القول إنَّها وثَّقت لانتقال هؤلاء العمَّال من بيئةٍ زراعيَّةٍ ورعويَّةٍ إلى أخرى صناعيَّةٍ حديثة، ذات ثقافةٍ وتقاليدَ مميَّزةٍ ونظامِ عملٍ صارم، يفرض قدراً كبيراً من الانضباط، وهو ما أشار إليه البروفيسور أحمد العوض سيكنجة، أستاذ التَّاريخ الإفريقي بجامعة أوهايو، في تقديمه لهذا الكتاب المهم، الَّذي يُعلن عن نفسه كأحدِ أهمِّ الإصداراتِ السُّودانيَّةِ لهذا العام، والصَّادر عن «دار المصوَّرات للطِّباعة والنَّشر»، بتصميم غلافٍ أنجزه التَّشكيليُّ المعروف أحمد سيد أحمد.

24 فبراير 2024 – 04:18 ص

بريشة سيد أحمد علي بلال الشَّاعريَّة

إبراهيم علي إبراهيم

(دامت عطاياك..
لستَ الغطاءَ وإن تخفَّت نواياك
والنِّيلُ لغزٌ وبرهان..
والنِّيل وشمُ الزَّمان على الآن.
هو اللَّيونة في ما اكتسى
والماءُ إذا تنفَّس)
«من قصيدة: والماء إذا تنفَّس»

هكذا يرسم سيد أحمد علي بلال بريشته الشَّاعريَّة هذه الأهزوجة للنِّيل، محبَّةً وعرفاناً. وهو نادراً ما يكتب القصيدة المباشرة، لكنَّ النِّيل له خصوصيَّته عنده ولكلِّ أهل الشَّمال. وعلى الرَّغم من أنَّ سيد أحمد عاش جلَّ سنوات حياته العامرة في الغرب، ما بين أثينا ونيقوسيا ولندن، إلَّا أنَّه معجون بطين الشَّمال، لا يقوى فكاكاً منه، مثلما ظلَّ الرَّاحل محمد الحسن سالم حمِّيد يردِّد: "لا غيَّرت وراكِ الجتَّة ولا بدَّلت ملامح صوتي...".

"والماء إذا تنفَّس "، هو عنوان ديوانه الأخير الَّذي ضمَّ مجموعة منتقاة من قصائده في مراحل متباينة. وأولى الملاحظات، فإنَّ بدايات الشَّاعر في حقبة السَّبعينيَّات لا تختلف كثيراً عن شعره في التِّسعينيَّات. فقد ظلَّ محافظاً على قصيدته من حيث الشَّكل والمضمون والقاموس المتميِّز المبهر؛ وحتَّى تفاعلاتها الدَّاخليَّة واعتمادها الفكرة دون الشَّكل. فالشِّعر عند سيد أحمد بلال، وليد اللَّحظة؛ وهو ليس ممَّن يتكلَّفون الصَّنعة، رغم أنَّها أمر مطلوب في كثير من الأحيان ". إذ ينبع الشِّعر من التِّلقائيَّة ومن الموقف الوجوديِّ الفكريِّ والفلسفي، ولحظة الحدث هي الَّتي تحكمه، الحدث الَّذي يُحرِّكُ كوامنَه ويدفع بالقصيدة إلى الحياة. والتَّخلُّص من الصَّنعة في الشِّعر ينبع من المصداقيَّة، فلنقرأ معاً مقطعاً من طقصيدة "سقا الرَّحى":

"... بسط كيانه وطواه
رأي شفرة الحياة والموت
حيث الضَّفادع تنهض بعد الجفاف
والعقارب خضراء تنفث سمَّها وتسرع با لا نصرا ف...".

من هو ذاك الَّذي بسط كيانه ثمَّ يطويه؟! إنَّها صورة غير مرئيَّة - بالنِّسبة لنا نحن القرَّاء - التقطتها عدسة الشَّاعر وبنَت عليها مدخلَ القصيدة الَّتي تبحث في "شفرة الحياة» الموزَّعة بين الأضداد، بين هذه الثُّنائيَّة: الميلاد/ العدم، السُّيولة/ الجفاف، الخير/ الشَّر... إلخ. ولكنَّ الشَّاعر اكتفى بهاتين الصُّورتين اللَّتين اختزل بهما رؤاه الفلسفيَّة؛ ولكن من حقِّ القارىء أن يتساءل أكثر وأكثر وهذا ما يحتاج إلي الصَّنعة وتواتر الفكرة.

وقصيدة سيد أحمد بلال لا تخلو من الموقف السِّياسي المبطَّن بالفكرة، ونجدها ماثلة في قصيدة "الفخ":

"... نصب فخَّ الكلام فوق حقل الذَّرائع وفقهِ الظَّلام..."

والقارىء اللَّمَّاح سرعان ما يتبدَّى له صاحب الفخِّ، وحقل الذَّرائع، وفقه الظلام مباشرةً، ذاك الشَّيخ الَّذي يتصيَّد عقول النَّاس ليضعها في شباكه ومن ثَمَّ يلتهمها، مثلما يفعل الصِّبية مع صغار العصافير. ويختتم الشَّاعرُ القصيدةَ بأنَّ صاحب (الفخ)

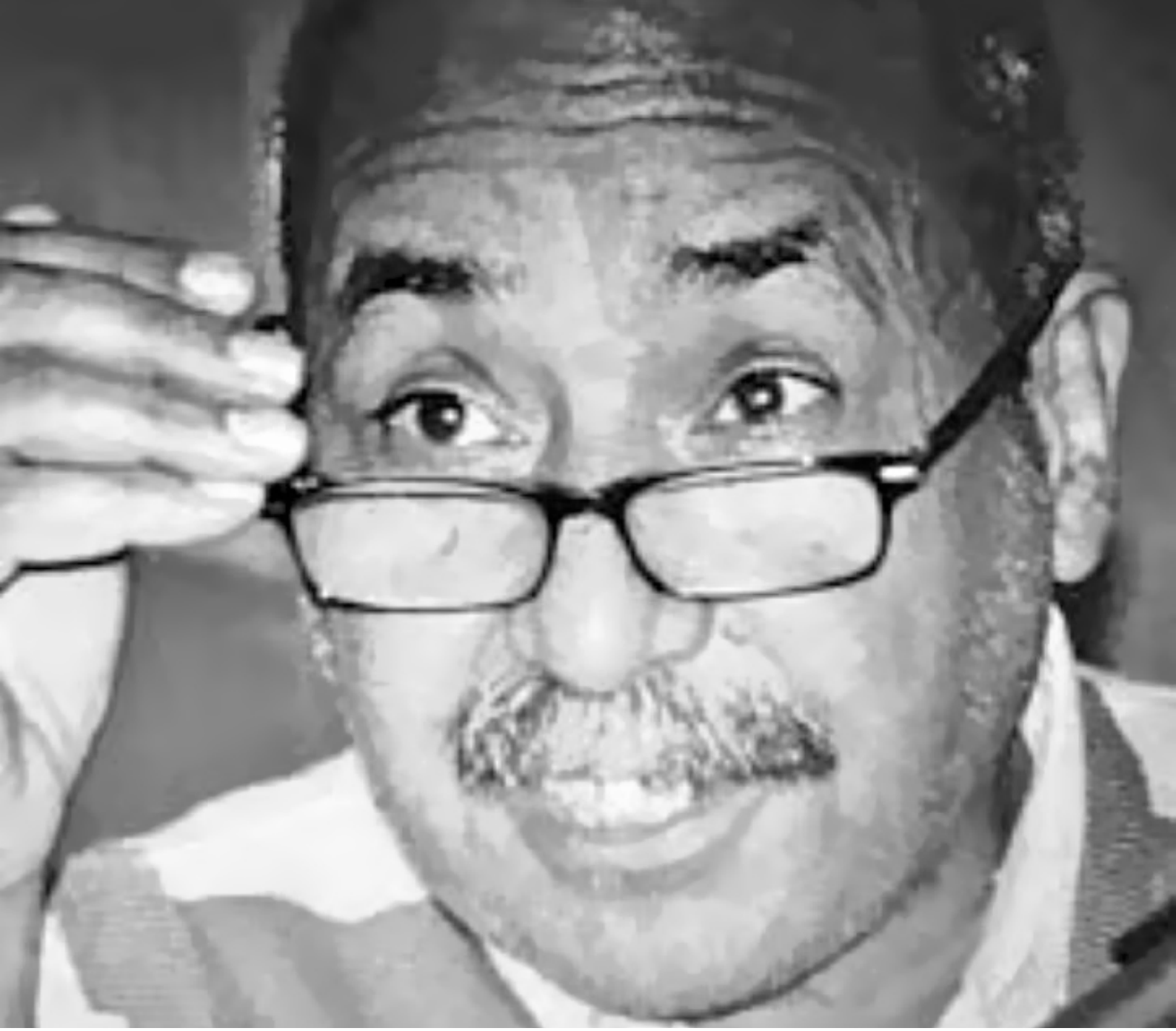

«يتجدَّد ويتبدَّد في كلِّ عام»، فليس له من حلٍّ؛ فقد أحكم الشَّاعر حصاره حوله وأصدر حكمه محذِّراً لنا من فخاخه المتجدِّدة عبر هذا التَّكثيف في القصيدة الَّتي تكشف عن كُنه هذا الكائن الأخطبوطي.

هذا هو الشِّعر الحداثي الاستثنائي المتجدِّد الَّذي جمع ما بين السِّياسيِّ والفكريِّ والدِّينيِّ في بضعة أسطر في سلاسةٍ وبساطةٍ ويُسر. ففي قصيدة "الهوليقا" يُخفي مقاربةً بين "التَّربال" صانع الحياة الَّذي يتنادى ويتناغم مع الأرض فتستجيب له، لتقف أعمدةُ الحياة شامخةً، وبين الآخر الدَّعي، ويتساءل: «كيف يتحرَّر الفرعُ من الأصل؟"، بأيِّ لغاتِه يتجوهر التَّاريخ؟ بأيِّ مشيئةٍ يتفوَّق التِّنِّين في اللَّيل؟ بأيِّ إرادة يتحرَّر الفرع من الأصل؟.

وفي «الماء إذا تنفَّس»، يتفاعل الشَّاعر مع الحبِّ بقيمةٍ أكثر واقعيَّة وفلسفيَّة؛ حيث تتبدَّى روح الحبيبة في الظَّاهر، وهو يمسح بضحكتها أحزانه، وهي تشاركه في كلِّ شيء حتَّى طقوسه، ومن ثمَّ : "... وصاحبتي يطرِّز روحها الملساء صفٌّ من خيوط الماء ويتركها لضوء الشَّمس يسكن عندها ماشاء وصاحبتي سعادتها تفيض فيكثر السَّعد»، فهو يُضاهي بشرى الفاضل الَّذي قال: «خرجتُ من لدنها هاشَّاً باشَّاً حتَّى غازلني النَّاسُ في الشَّوارع»، وكذا سيد أحمد في إحدى عامِّيَّاته، فهو يتنفَّس منام الحبيبة: "وإنت عارفه إنِّي بتنفَّس منامك يا ندى القبلة اليتيم»، ولو أنَّه مضى لأنساق الرُّومانسيَّة واستغرق في مساربها، ما لحق به أحدٌ من العشَّاق.

12 يوليو 2024

تنبيهٌ مُهِم

عبد السَّلام سيد أحمد

تحيَّة إعزاز وتقدير للشَّاعر المرهف والإنسان الخلوق والصَّديق العزيز سيد أحمد.

وبعد،

ماذا يمكن قوله في هذه العجالة دون ابتسار مخلٍّ في حقِّ سيد أحمد، المثقَّف الَّذي ظلَّ يتنقَّل بيسر وسلاسة يحسد عليهما بين الثَّقافات العربيَّة واليونانيَّة (قديمها وحديثها)، والانجلوساكسونيَّة، قارئاً وناقداً ومترجماً. حين تجلس وتتحدَّث إليه، يدهشك بسعة مداركه وعمق ثقافته، مع بساطة أسلوبه الَّذي يخلو من الاصطناع والتَّقعُّر. ولا غرو، فالبساطة والزُّهد في متاع الدُّنيا، أسلوبُ حياةٍ بالنِّسبة له، كأنَّه خرج لتوِّه من خلوة أو «مسيد».

كتب سيد أحمد عن «عنابر ديم التجاني» الَّتي عاش فيها قِسماً معتبراً من طفولته، لكن دون أن يكون السَّردُ عن نفسه أو طفولته- الَّتي صُودر قسمٌ منها على الأقل بفعل تلك التَّجربة - وإنَّما كان الكتاب مدوَّنةً عن العنابر وسكَّانها في المقام الأوَّل. ولعلَّ الكتاب كان لمسةَ وفاءٍ من الكاتب لوالده والمحيط الَّذي عاش فيه الأب عاملاً، يشارك أقرانه مهجعاً وحياة لاتخلو من شظف، ويشاركه ابنُه كلَّ هذا. ومع ذلك لاترى نبرة للحزن أو الأسى، ولا تلمس ضعفاً في من وصفهم الكاتب، وإنَّما عنفواناً وصلابةً في التَّعاطي مع واقعهم والظُّروف المحيطة بهم.

لم يكن سيد أحمد يطلب مجداً أو شهرةً في كتاباته، ولعلَّه كتب بدافع الوفاء لفكرة ما، أو شخوص ما؛ أمَّا شعره فهذا باب آخر. ومع أنَّه يعتبر مقلَّاً فهذا ربَّما كان بسبب احترامه الشَّديد للكلمة المنظومة، واعتداده بالقوافي.

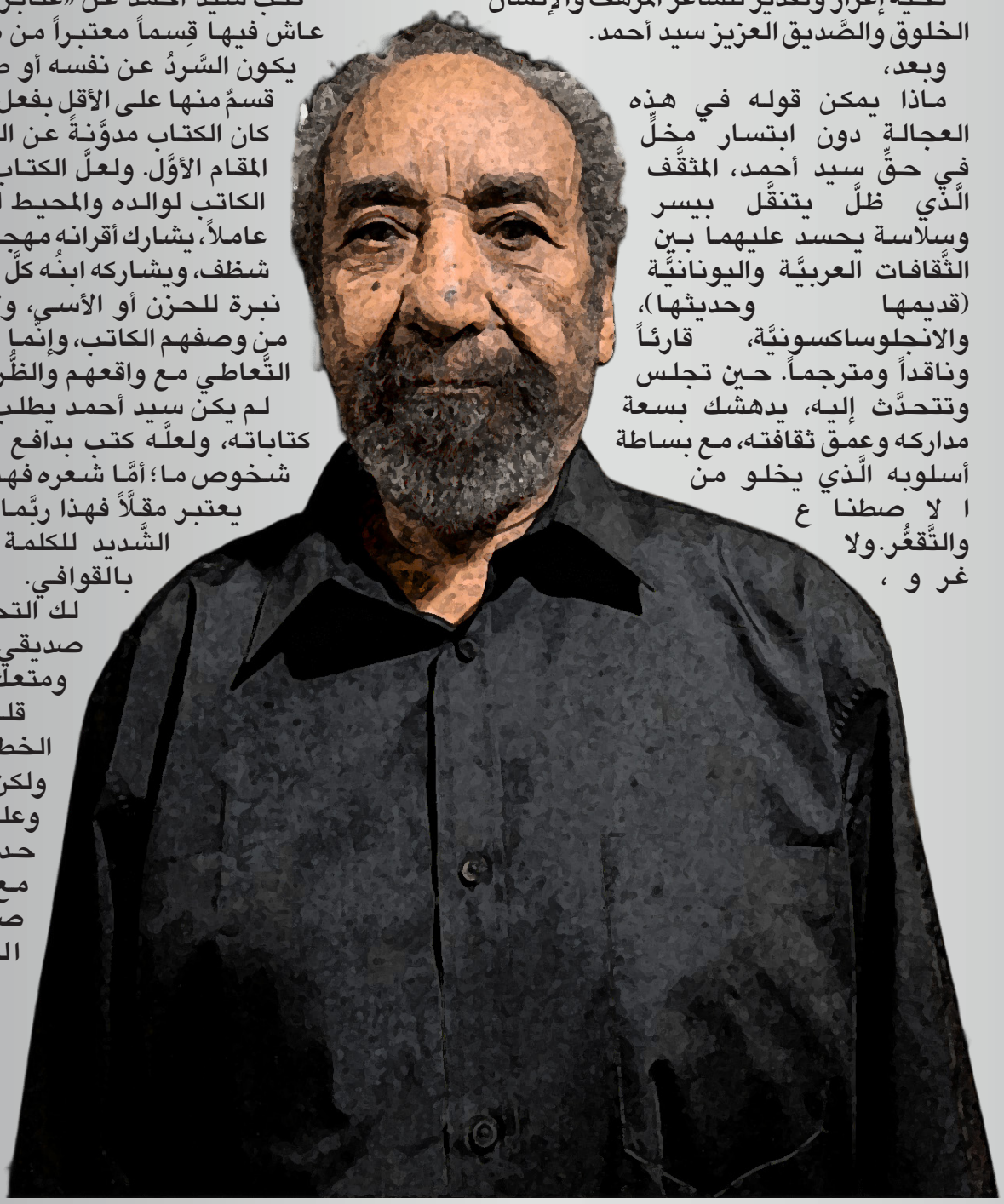

لك التحية والودُّ المقيم يا صديقي وبارك الله في أيَّامك ومتعك بالصِّحَّة والسَّلامة.

قلت فقط أُنبِّهكم لهذا الخطأ غير المقصود، ولكن لا أتوقَّع عمل شيء. وعلى كلٍّ، فمن المتوقع حدوث بعض الأخطاء مع كلِّ الظُّروف التي صاحبت إنجاز تلك الفعالية.

خالص التَّحايا والود

نصوص لـ «سيد أحمد»

مَدخَل

قبل أن يسقطَ قلبي ناضجاً فوق يدِي..
قبل أن تتحرَّر يدي وهي تُهديك زهرة..
قبل أن أتسرَّبَ كاللَّحنِ في أغنيةٍ عاطفية..
أُسجِّلُ في مفكِّرتي حَدَثاً واقعيّاً وأتهيَّأ للذَّوبان.

وقع الغطاء

وقع الغطاء عنِّي
في صُبحِ ما عادي
خلّاني بَين احساس
ووسادة تِحت الرَّاس
تتشتَّت أورادي..

أُمِّي.. يا أوَّلَ الكلمات
في بيت على وادي
شبكة خيوط الرُّوح
فشلت في إمدادي
القهوه زيْ خَفَّت
والعنقريب غادِي

بي أوَّل الأنفاس
منحتني ميلادي
وبي آخر الأنفاس
صحَّتني في رقادي
وقع الغطاء عنِّي
في صُبحِ ما عادي
وسمعتَ صوتَا يقول:
وين راحو أولادي

صوتُها

صوتُها يشرح صدري
صوتُها ينتقي أُذني نافذةً لإطلالته
(وهْيَ تتحكَّمُ في مادَّتهِ الخام)
ويصلُحُ للدَّلك على الوجدان.
قلت لها:
_ قلبي مائدةٌ يأكل اللَّيلُ من فُتاتِها
لم تُصدِّقني
قلت لها:
_ قلبي هاويةٌ ينسجُ العنكبوتُ في ظلالها
لم تُصدِّقني.
قلتُ لها وقلتُ لها....
كنتُ أُعاني من الشُّرُودِ
واحتقانِ المشاعر..
فأتى طيفُها صاعداً من شُقُوقِ الحجارةِ
الَّتي تركها الزَّمنُ فوق قلبي..

والماءُ إذا تنفَّس

دامتْ عطاياكَ
لستَ الغطاء
وإنْ تخفَّت مراياك..

والنِّيلُ لغزٌ وبُرهان
والنِّيلُ..
وشْمُ الزَّمانُ على الآن
هو اللَّيونةُ في ما اكتسى
والماءُ إذا تنفَّس.

هو الجامحُ أوانَ فيضانِه
المتعدِّدُ بشتَّى ألوانِه.

هو الأبيضُ والأزرق
هو المترقرق
هو الفاترُ.. المتواترُ
هو الصَّابرُ
جناحُ طائرٍ مائلٍ يشقُّ سطحَ مائه

هو النِّيلُ باقٍ وزائل
مقيمٌ وراحل
هو الدَّؤوبُ.. المسكوبُ
هو الجاذبُ.. المجذوبُ..
عميقٌ وضَحْل
ومسندُهُ وَحْل
يُقابله نخل
وتصطفُّ على شاطئيهِ القرى المستطيلة

والنِّيلُ يبكي.. ويبكي
ويُحسن وضع الرَّبَابةِ في حِجرِهِ،
ويبكي..
وتبدو السَّواقي مآقي
وذاكرةٌ من الدَّمعِ تذوبُ في ذِكرِه.

عامر عبد الله (موهبة سودانية)..

من ملاعب فيكتوريا إلى مسرح أفريقيا

ملخص

أفق جديد

في بطولات كأس الأمم الأفريقية، حيث تتقاطع الحسابات التكتيكية مع ثقل التاريخ، تبرز أحيانًا قصص فردية تفرض نفسها خارج منطق الترشيحات. واحدة من هذه القصص كان بطلها اللاعب السوداني عامر عبد الله، الذي خطف الأضواء بهدفٍ استثنائي في شباك السنغال، ليكتب اسمه في سجل البطولة، رغم خروج «صقور الجديان» من الدور ثمن النهائي.

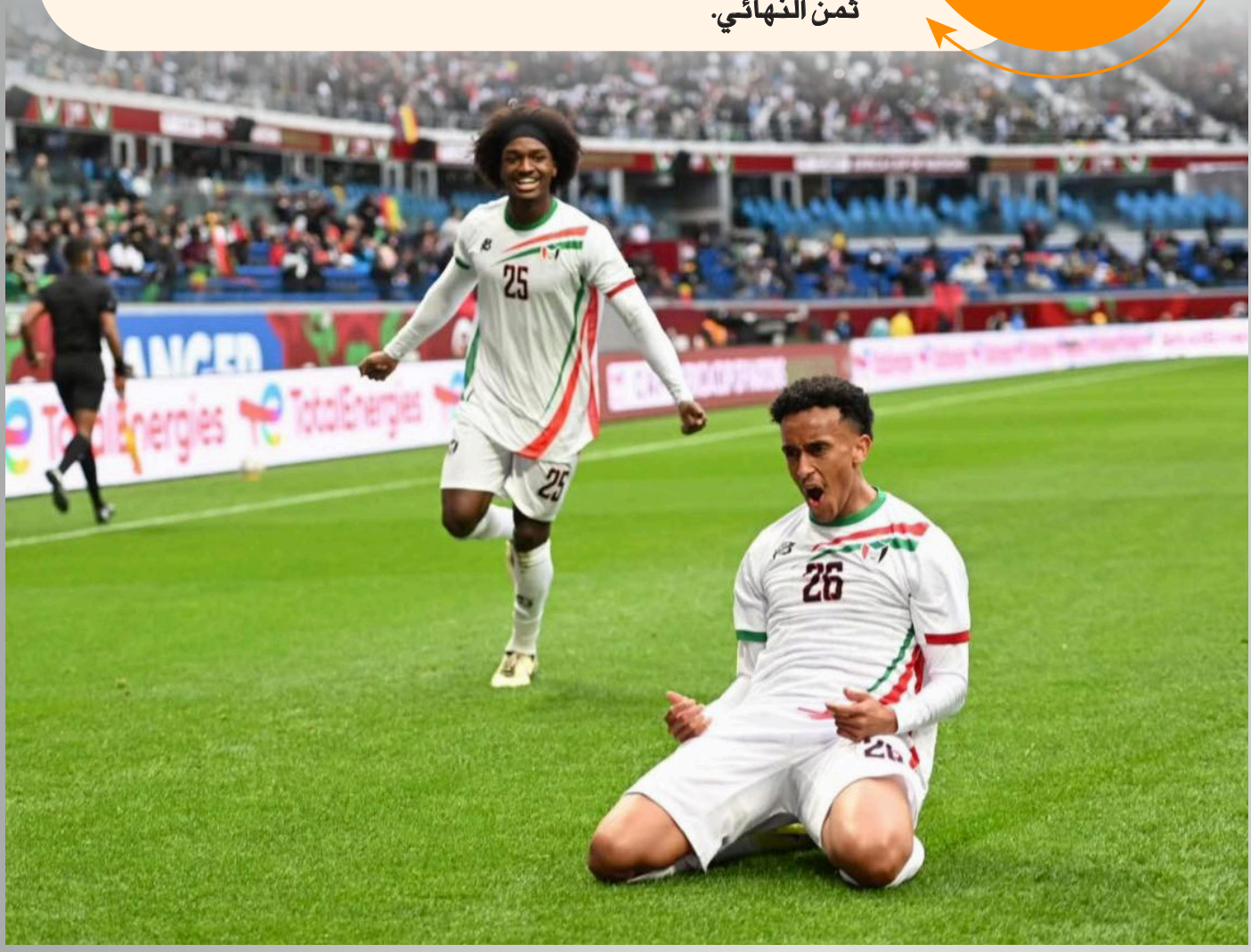

افتتح عامر عبد الله التسجيل للسودان بتسديدة قوية من الجهة اليمنى في مواجهة السنغال ضمن منافسات دور الـ16 من كأس الأمم الأفريقية المقامة في المغرب. هدف منح السودان تقدمًا مبكرًا، وأربك حسابات بطل أفريقيا، قبل أن تنجح السنغال في قلب النتيجة والفوز 3-1 والتأهل إلى ربع النهائي. ورغم الخسارة، حظي هدف عبد الله باهتمام واسع، ليس فقط لجودته الفنية، بل لأنه جاء في مرمى إدوارد ميندي، حارس الأهلي السعودي وتشيلسي السابق، أحد أبرز حراس القارة خلال السنوات الأخيرة.

تمثيل مشرّف ومسار تاريخي

كان هدف عبد الله هو الهدف الوحيد للسودان في البطولة، ضمن مشاركة دخل بها المنتخب التاريخ، بعد بلوغه دور الـ16 بهدفٍ وحيد، جاء في الفوز 1-0 على غينيا الاستوائية. مشاركة وُصفت بالمشرّفة في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها السودان من حرب ونزوح وانعكاساتها على كرة القدم المحلية.

وقال مدرب المنتخب السوداني، جيمس كويسي أبياه، عقب الخروج من البطولة: «أنا واثق أن الشعب السوداني رأى كيف قاتل اللاعبون ومثلوا بلادهم بكل فخر»، في إشارة إلى الروح القتالية التي ميّزت أداء الفريق.

تكتسب قصة عامر عبد الله خصوصيتها من كونه لاعبًا ينشط في كرة قدم شبه احترافية بأستراليا، بعيدًا عن الدوريات الكبرى. آخر محطاته كان نادي أفونديل، حيث شارك في ست مباريات، سجل خلالها هدفًا وصنع آخر في مشوار الفريق إلى ربع نهائي البطولة الأسترالية.لكن عام 2024 مثّل نقطة التحول الأهم في مسيرته، بعدما قدّم موسمًا لافتًا مع نادي هيوم سيتي، سجل خلاله 14 هدفًا وصنع خمسة، وتُوّج بجميع الجوائز الفردية الكبرى في دوري ولاية فيكتوريا، أبرزها الميدالية الذهبية لأفضل لاعب، إلى جانب جائزتي اختيار اللاعبين والإعلام.كما أسهم في وصول فريقه إلى ربع نهائي كأس أستراليا، ونصف نهائي دوري NPL وكأس دوكيرتي، مؤكّدًا حضوره كأحد أبرز اللاعبين الهجوميين في المسابقة.

وُلد عبد الله في إريتريا، وانتقل في طفولته إلى مدينة كسلا شرق السودان، قبل أن تستقر عائلته في أستراليا حيث نشأ في مدينة ملبورن. خلفية متعددة الثقافات، لكنها لم تُربك خياره الدولي، إذ عبّر في أكثر من مناسبة عن فخره بتمثيل السودان. وقال في مقابلة سابقة مع اتحاد كرة القدم الأسترالي: «نشأت في السودان، وكانت كرة القدم جزءًا من حياتنا اليومية في الشوارع. وعندما انتقلت إلى أستراليا، واصلت اللعب بالشغف نفسه».

تنقّل عبد الله بين عدة أندية في ولاية فيكتوريا، من بينها نورث ليونز، برونزويك سيتي، نورثكوت سيتي، هايدلبرغ يونايتد، هيوم سيتي، غرين غولي وأفونديل. وبين هذه المحطات، خاض تجربة احترافية في إستونيا مع نادي ليفاديا تالين، تُوّج خلالها بلقب الدوري، قبل إعارته إلى بارنو جيه كيه فابروس، ثم عودته إلى أستراليا في 2023.وفي يناير 2024، انضم إلى غرين غولي، ولفت الأنظار سريعًا بتسجيله ثلاثية في مرمى أفونديل، النادي الذي لعب له لاحقًا، في مشهد يعكس استمرارية تطوره الفني.

قبل انطلاق موسم 2024-2025، خضع عبد الله لفترة تجربة مع نادي بيرث غلوري، وفضل السفر للمشاركة فيها على حضور حفل تتويجه بجائزة أفضل لاعب في دوري فيكتوريا. ورغم عدم حصوله على عقد، فإن تلك التجربة لم تُنهِ طموحه.وأكد اللاعب، عند تسلّمه جوائزه الفردية، رغبته في العودة إلى الاحتراف الكامل، قائلًا: «اللعب كمحترف حلم أي لاعب، وأنا ما زلت أعمل من أجل هذه الفرصة».

مع الهدف الذي سجله في شباك السنغال، بات اسم عامر عبد الله مطروحًا على نطاق أوسع، سواء داخل أستراليا أو خارجها. لاعب يجيد اللعب على الطرفين وفي مركز صناعة اللعب، ويملك مرونة تكتيكية، قد يجد نفسه أمام مرحلة جديدة من مسيرته خلال الفترة المقبلة.قد لا تغيّر لقطة واحدة مسار لاعب بالكامل، لكن هدف عامر عبد الله في كأس الأمم الأفريقية أعاد تسليط الضوء على موهبة جاءت من الهامش، لتؤكد أن كرة القدم السودانية لا تزال قادرة على إنتاج قصص مفاجئة، حتى في أكثر البطولات ازدحامًا بالأسماء الكبيرة.